

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ١١

الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥

خطاب السيد بيتر كريستشن، رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد بيتر كريستشن، رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيتر كريستشن، رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كريستشن (تكلم بالإنكليزية): لقد قال المتكلمان اللذان سبقنا واستمعت إليهما الجمعية العامة للتو هذه الظهيرة كل ما أود أنا وبلدي أن نقوله (انظر A/73/PV.10). والواقع أنه ليس لدي ما أقوله هنا لأنهما قالوا كل شيء على نحو جيد.

ولكن يتحتم علي بحكم واجبي أمام بلدي أن أقول بضع كلمات لتبرير تكاليف سفري إلى نيويورك. أعلم أن الجميع متعبون، وأنا في وقت الظهيرة، ولكنني ألتمس سعة الصدر من الجمعية.

إن المنظمة بحاجة إلى قيادة جيدة، وأنا واثق من أنك، سيدتي الرئيسة، ستقودينا في الاتجاه الصحيح. وأتقدم بالتهنئة إليك وإلى شعب إكوادور على انتخابك لقيادتنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وكما قلت من قبل، لقد تكلمت نيوزيلندا ببلاغة عن مصير بلدان جزر المحيط الهادئ في مواجهة التهديد الوشيك المتمثل في تغير المناخ.

عندما انتهت النزاعات المسلحة التي سادت العالم في العقود الأربعة الأولى من القرن الماضي، انجرف العالم إلى حرب أخرى، وهي الحرب الباردة. لقد كانت فترة سادتها الريبة والخداع، وحقبة من الاشتباكات السرية تذكرنا بما قاله ونستن تشورشيل ذات مرة: "الحقيقة ثمينة جدا إلى درجة أنه يجب أن تحرسها

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org، Room U-0506، Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1830071 (A)



هي الحقائق التي يشهدها ويعاني منها العديد منا. وستكون الجزر داخل الولايات المتحدة وجزر مارشال والجزر في توفالو وكيريباس من أوائل الجزر التي ستختفي حرفياً.

في عام ٢٠٠٩، اقترحت ميكرونيزيا استراتيجية إجراءات سريعة تستخدم بروتوكول مونتريال لتخفيض الانبعاثات المناخية بشكل واضح لتجنب ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. ومع أن ذلك قد يبدو قديماً صغيراً، فإنه أكثر بنسبة ٥٠ في المائة من ارتفاع درجة الحرارة الذي نشهده اليوم. ولتحقيق هذا الهدف، نحث جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال. أطلب من جميع أصدقائي، قادة البلدان، من أعماق قلبي تسريع عملية الانضمام إلى بروتوكول مونتريال حتى تتمكن من البدء في تنفيذ ما يجب القيام به من أجل إنقاذ هذا الكوكب.

وإن واصلنا مسارنا الراهن، ستضيع المزيد من الجزر وتدمر العديد من المنازل وسيشرد العديد من الأشخاص. ولكن لا يزال بوسعنا تجنب أسوأ تأثيرات المناخ إذا أدركنا الحاجة إلى السرعة واتخاذ إجراءات سريعة. قد يكون لاتفاق باريس بشأن تغيير المناخ أوجه قصور، لكن صدقوني، إنه أفضل صك لتحقيق هدفنا. نعتقد أنه بغض النظر عن مدى صعوبة أو حساسية المسائل المرتبطة بتغير المناخ، نحتاج إلى توافق الجميع عليه. إن بلدي يشعر بخيبة الأمل لأن بعض البلدان تنظر في الانسحاب من الاتفاق، وندعو تلك الدول إلى إعادة النظر.

إن ميكرونيزيا دولة محيطية كبيرة تتمتع بموارد بحرية وفيرة. ومن بين الشواغل الرئيسية لميكرونيزيا - وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية - التركيز بحق على كفاءة محيطات سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف. تمثل موارد المحيطات حجر الأساس لولايات ميكرونيزيا وسبل كسب العيش فيها. تأتي نسبة كبيرة من اقتصاداتنا من أنشطتنا في المحيطات، سواء كانت صيد الأسماك أو السياحة أو النقل البحري.

الأكاذيب“. ويصدق ذلك القول علينا اليوم، نظراً للتطبيقات المختلفة لهذا المصطلح. إننا نرى المعركة مستمرة اليوم، ولكنها تدور الآن فيما بين الدول الأكبر والأكثر ثراءً، المتسلحة بقوة الثروة والمسترشدة بالمبدأ والفكرة القائلة بأن القوة هي الحق. وأصبحت الاقتصادات الصغيرة الآن تابعة ومهمشة، وصارت مرة أخرى غنائم لما يعرف الآن بالحرب الاقتصادية التي تعزز وجود مستعمرات اقتصادية جديدة.

كما هو الحال في كافة الحروب، يصبح العديد من الناس ضحايا أبرياء وغالباً ما يتم تجاهلهم ببساطة باعتبارهم أضراراً تبعية أو غنائم حرب، يتحولوا إلى ممتلكات للمنتصرين وحلفائهم.

ونفتتح دورة أخرى للجمعية العامة مع عالم يواجه سجلاً حافلاً من التحديات الخطيرة. لكننا جرؤنا صباح هذا اليوم على أن نتساءل عما إذا كان بلوتو كوكباً. كيف يتعلق ذلك بما نواجهه اليوم في العالم؟ ربما يمكن لبلوتو أن ينتظر.

وهدفنا اليوم يتمثل في تحسين الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الذي نعمل من خلاله على منع كل تلك الأمور من الاستمرار. ويجب أن نسعى إلى اتخاذ إجراءات علاجية لوقف الحرب الاقتصادية إن أمكن على أمل تحقيق هدف تسريع بذل الجهود الرامية إلى سد الفجوة في عدم التوازن الاقتصادي. ويجب علينا أيضاً تجنب المماثلة المتعمدة بدافع الجشع الجيوسياسي للهيمنة الاقتصادية والإمبريالية. فتلك الحالة لا تجلب إلا الألم والبؤس لمن يكون خطأهم الوحيد أنه تصادف تواجدهم في الطريق. ويجب أن نوصي بما يجب أن يحمله المستقبل لنا.

يجب علينا نحن أعضاء الأمم المتحدة أن نتخذ موقفاً أكثر تقدماً تجاه تولى مسؤولية شؤوننا الخاصة والتأكد من أننا نشارك بشكل مباشر في الأمور التي تؤثر على حياتنا وتمسها. أصبح التهديد الوجودي لتغير المناخ أكثر واقعية مع كل إعصار وحرائق الغابات وموجة الحر الشديد وارتفاع مستوى سطح البحر. تلك

الفضائع الخطيرة. إننا نتساءل إن كانت هذه النزاعات، ربما لسبب غير معروف، مفيدة لتلك الدول القوية، سواء سياسيا أو حتى اقتصاديا - وعار عليها إن كانت تعتقد ذلك.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون ذات صلة وقادرة وعلى استعداد للتصدي للتهديدات الناشئة. ونرى أنه من دواعي القلق العميق أن مجلس الأمن لم ينظر في التهديد الذي يمثله تغير المناخ على وجودنا. لقد تقدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ باقتراح لينظر فيه المجلس. ومع أن الاقتراح نفسه لن ينقذ جزرنا على الفور، فإنه بالرغم من ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. شعرت أنه إن كانت ميكرونيزيا عضوا في مجلس الأمن، فسنكون أفضل بكثير من بعض الأعضاء الحاليين. نعتقد ميكرونيزيا أن مجلس الأمن، كما هو متصور في هذا القرن، يحتاج إلى أن يصبح أكثر كفاءة وأكثر تمثيلا وأكثر استجابة ويجب أن يظهر قيادة أكبر في استجابته لتحديات اليوم.

ترحب ميكرونيزيا بهدف الأمين العام الممثل في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تأثيرا ونفوذا حينما تكون مركزة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تراعي أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية الحاجة إلى بناء قدرات البلدان الجزرية الصغيرة النامية وتعزيزها وترسيخها.

بالنسبة لميكرونيزيا، يجب عدم تجاهل دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لدعم وتعزيز قدرة البلدان الجزرية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. لكن ذلك يتطلب تكثيف تواجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما في شمال المحيط الهادئ، حيث يمكن لهذا التواجد أن يحدث فرقا حقيقيا وأن يكون عاملا بالغ الأهمية في جهودنا الإنمائية.

في الختام، تمثل الأمم المتحدة أفضل أمل للبشرية، ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، كفالة أن تظل كذلك.

إن ميكرونيزيا ملتزمة بإعلان قادة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي يهدف إلى حماية المحيط وموارده. وأشارك زملائي قادة منطقة المحيط الهادئ التزامنا بإزالة القمامة البحرية ونوصي بالتنفيذ العاجل لخطة عمل القمامة البحرية في منطقة المحيط الهادئ. بالنسبة لميكرونيزيا، فإن مصائد الأسماك تتسم بأهمية بالغة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا.

وبينما نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة القانون الدولي بإدراج موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر من حيث الصلة بالقانون الدولي" في برنامج عملها الطويل الأجل، فإنني أود أن أوصي بشدة بإدراج الموضوع في برنامج عمل اللجنة، نظرا للآثار المباشرة لارتفاع مستوى سطح البحر على خطوط الأساس البحرية والحدود البحرية.

إن الرغبة في إحلال السلام عالمية؛ ويجب ألا يكون لها أي حدود. وشجع ميكرونيزيا السلام الذي توصلت إليه إريتريا وإثيوبيا، ونتمنى لشعبى البلدين كل التوفيق. وأعتقد أنه حان الوقت لنهنئ البلدين على تحقيق تلك النتيجة الرائعة. كما نتمنى أن تحقق البلدان الأخرى المتورطة في نزاعات تسويات مماثلة في القريب العاجل.

في منطقتنا من العالم، لدينا مصلحة في مفاوضات السلام الجارية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. ونندرك ونشجع الجهود المستمرة الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. إن السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية يعني المزيد من تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهادئ.

وفي أماكن أخرى من العالم، لا يمكننا أن نتجاهل ألم ومعاناة العديد من الأشخاص العالقين في جيوب النزاعات المسلحة. نحن كقادة للعالم، أخفقنا في بذل جهودنا الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتنا. إنه لأمر مزعج للغاية أن نرى من يتمتعون بقوة هائلة يفشلون في اتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة لإنهاء تلك

كل دولة من الدول الأعضاء لإحلال السلام العالمي، تعزز قناعتنا بأن الأمم المتحدة، تحت قيادته، ستكون أفضل استعدادا وأكثر قدرة على الإسهام في بزوغ عالم أكثر عدلا وإنصافا في السنوات المقبلة.

لقد احتفلنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، بالذكرى المثوية لميلاد الرئيس نيلسون مانديلا - ماديبا - وأتيحت لنا فرصة للتفكير في حياة وإنجازات ذلك الداعية الإنساني العظيم (انظر A/73/PV.5) لقد كان الرئيس السابق الراحل لجنوب أفريقيا مثالا للشجاعة والتضحية والتسامح. لقد ناضل مانديلا من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية، ومن أجل مجتمع يمكن أن يعيش فيه معا جميع السكان على قدم المساواة، في وئام. إن هذا درس عظيم سيظل مصدر إلهام لنا وللأجيال المقبلة.

ويذكرنا الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/73/1)، أنه بالنسبة للعديد من الشعوب، لا يزال السلام هدفا صعب المنال. وعلى حد قول الراحل الذي نفتقده كثيرا، كوفي عنان، الأمين العام السابق، السلام حلم معلق. إن كثيرا من المنازعات التي لا تزال قائمة في جميع أنحاء العالم، ولا يزال العديد من الأشخاص يعانون من الدمار الناجم عن الحرب، فقد قتل كثيرون، بمن فيهم الأطفال. وأجبر الملايين من الناس على هجر ديارهم ومدنهم، تاركين وراءهم أسرهم والممتلكات التي اكتسبوها خلال فترة عملهم، سعيا من أجل اللجوء. ولا يمكننا أن نظل غير مباليين إزاء معاناة ويأس الآلاف من الناس، بمن فيهم الأطفال، الذين يلتمسون الحماية واللجوء، ولا سيما في أوروبا.

ولا تزال الحالة في فلسطين، وكذلك في اليمن وسورية مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. وفي القارة الأفريقية، لا تزال التوترات الداخلية مستمرة بسبب أنشطة الجماعات الإرهابية، ولا سيما في منطقة الساحل، وتنتشر الخوف في صفوف السكان وتحول دون تركيز حكوماتهم على التنمية، وعلى تهيئة أفضل الظروف المعيشية لمواطنيها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد بيتر كريستيان، الرئيس، ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوسيه ماريو فاز، رئيس جمهورية غينيا - بيساو

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية غينيا - بيساو.

اصطُحِب السيد خوسيه ماريو فاز، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوسيه ماريو فاز، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاز (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أقول بضع كلمات لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسييس، وأهنئها على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأؤكد لكم، سيدي الرئيسة، أنه يمكننا التعويل على كامل تعاون بلدي، غينيا - بيساو، في أداء واجباتكم الهامة. كما أود أن أشكر سلفكم، السيد ميروسلاف لايتشاك، على عمله الممتاز خلال فترة ولايته. وعلاوة على ذلك، أود أن أسلط الضوء على عمل الأمين العام

الحالي، السيد أنطونيو غوتيريش، وخاصة قيادته المبتكرة للأمانة العامة، والزخم الجديد الذي أحدثته في المنظمة ليتسنى لها مواجهة التحديات العالمية وتعزيز تعددية الأطراف بشكل أفضل. إن رؤيته لدور المنظمة التوحيدي في تأكيد وتطبيق المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والمسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق

الإقليمية، عمدت إلى تنفيذ التوصيات التي نجحت عن مؤتمر القمة، أي تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد تم تنفيذ هذه التوصيات بالكامل، وكانت النتائج كما يلي: تشكيل حكومة جامعة وفقا لاتفاق كوناكري؛ وإعادة فتح المجلس الشعبي الوطني؛ وتمديد فترة ولاية أعضاء المجلس؛ وانتخاب أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية. والموافقة على برنامج الحكومة والميزانية العامة للدولة.

وتشهد التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الآونة الأخيرة على حقيقة أن شعب غينيا - بيساو، جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة، قال "لا" لعدم الاستقرار، وشرعا في مسار السلام والتنمية. إن عملية إجراء انتخاباتنا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر جارية، وبدأنا تسجيل الناخبين في ١٩ أيلول/سبتمبر، على الرغم من حدوث تأخيرات لأسباب فنية ومالية. ويرجى ملاحظة أنه للمرة الأولى في تاريخ ديمقراطيتنا، استكملت دورة تشريعية دون أي انقطاع بسبب انقلاب أو حوادث أخرى. وعليه لاحظ مجلس الأمن (انظر S/PV.8337)، في ٣٠ آب/أغسطس، التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالاستقرار السياسي في بلدنا. وأشار أيضا إلى أنه جرت الإشادة في تقرير الأمين العام (S/2018/771)، كما هو الحال في تقاريره السابقة، بمواقف القوات المسلحة، التي أبدت حسا ملحوظا بواجباتها المدنية في السنوات الأخيرة. وباسم العدالة والوئام الوطني، أعتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن، والجزءات من اختصاصاته الحصرية، رفع الجزاءات المفروضة على مسؤولين من مسؤولي قواتنا المسلحة. من المؤكد أن هذا القرار المتوقع منذ فترة طويلة سيساعد على توطيد مؤسساتنا الديمقراطية وتحقيق السلام الدائم في البلد.

إن السلام أمر أساسي للتنمية الناجحة، لكن السلام ليس مجرد عدم وجود نزاع مسلح. ولا يمكن أن يكون هناك

وقد سبب تغير المناخ عددا متزايدا من حالات الجفاف والفيضانات الشديدة في أنحاء كثيرة من العالم. وبواجه العديد من البلدان الجزرية خطر الزوال بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وتتطلب هذه التحديات المزيد من الجهود والمواقف الجديدة والسلوك المسؤول بصورة متزايدة من جانبنا جميعا. وقبل كل شيء، يجب علينا أن نلبي بدقة الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وأعتقد أن علينا جميعا التزام بموجب الميثاق، الذي نؤيده جميعا، ويجب أن نحترمه بصرف النظر عن الظروف، لأن المبادئ الواردة فيه تشكل أساس وركائز النظام العالمي القائم على القواعد. وعلى وجه التحديد، يعد مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعددية الأطراف، حجر الزاوية في بناء السلام والأمن الدوليين. إننا نعيش في قرية عالمية، ونحن فيها مسؤولون جميعا، ليس فقط بشأن ما يحدث داخل أراضينا، لكن، وبسبب الترابط بين البلدان، قد تؤثر السياسات الوطنية لأحد البلدان بشكل خطير على العديد من البلدان الأخرى. وهذا يتطلب مسؤولية مشتركة. وفي هذا الصدد، سأكون مقصرا إن لم أتناول مسألة إصلاح مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة تمثيل القارة الأفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز شرعية هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أطلع الجمعية بإيجاز على الوضع السياسي الحالي في غينيا - بيساو، والنتائج التي تحققت. ففي نيسان/أبريل الماضي، توصلنا في لومي، توغو، في إطار مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى قرار هام يرمي إلى التغلب بصورة دائمة على المأزق السياسي والدستوري الذي ساد في بلدي لأكثر من ثلاث سنوات. وبصفتي رئيس الدولة، وسعيا مني لبناء السلام والاستقرار في بلدي وفي المنطقة دون

خطاب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحِب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أزالي أسوماني (تكلم بالفرنسية): بداية، ود الإعراب عن خالص تهنئتي لكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إن انتخابكم كرابع امرأة لقيادة الجمعية العامة خطوة أخرى نحو تحسين تمثيل المرأة داخل منظماتنا، وأنا على اقتناع بأن خبرتكم الواسعة والراسخة ستفيد عملنا وستزودنا بالطاقة اللازمة للمضي قدما بمزيد من الفعالية نحو تحقيق أهدافنا. ويسرني غاية السرور أن حكومتي قد جعلت النهوض بالمرأة إحدى أولوياتها. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم وأشكره بمناسبة انتهاء مدة ولايته، وهو يستحق امتنان وفد بلدي على التزامه المتميز خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

لقد شهد عام ٢٠١٨ اضطرابات وتغيرات وتحولات والعديد من حالات الفوضى، بأشكال مُتَنَوِّعة يجب أن نواصل إظهار عزمنا ووحدةنا في مواجهتها. وسواء كانت أحداث مناخية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو صحية أو تتعلق بالهجرة أو ذات طابع آخر، يجب أن تزيد هذه الأحداث من تعبئة المجتمع الدولي الذي يجب أن يصبح أكثر تضامنا والتزاما وتصميما من أي وقت مضى. تتزايد مطالب السياق الدولي الراهن ويقتضي منا رد فعل فوري. لذلك فإن مشاركتنا جميعا أساسية، نظرا لأن جميع تلك الحالات يمكن أن تضر بالسلام والاستقرار. هذا ما يمنح الأمم المتحدة حقا عالميتها.

سلام عندما لا يحظى جزء كبير، إن لم تكن غالبية السكان، ولا سيما النساء والشباب؛ بالتقدير الكافي؛ أو عندما ينظر إلى تعليمهم على أنه أقل أهمية؛ أو عندما لا يجري الاعتراف بإسهامهم في النمو الاقتصادي لبلدنا أو يُعوضون بإنصاف؛ أو عندما لا تعامل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في تولي مناصب ذات نفوذ، ويجري تجاهلها كركيزة أساسية في المجتمع. وقد اتخذنا في الآونة الأخيرة خطوات هامة في بلدي صوب ضمان التمثيل المتساوي للرجال والنساء. لقد اعتمد برلمان غينيا - بيساو قانونا يضمن حدا أدنى لتمثيل النساء بحصة تبلغ ٣٦ في المائة من المناصب الرفيعة، ولا سيما في المجلس الشعبي الوطني والحكومة. وبصفتي رئيس الجمهورية والضامن للوحدة الوطنية والمساواة، تسعدني جدا تلك التطورات على الصعيد الوطني وأشعر بالامتنان لتحقيقها.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على التزام غينيا - بيساو بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبدور المنظمة الهام والمتميز والذي لا بديل عنه. يجب علينا أن نوحّد قوانا لتحسين إدارة العولمة، والقضاء على الفقر والجوع، ومكافحة الأمراض المتوطنة الرئيسية، فضلا عن كفالة التعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب للجميع من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠. فلنقف متضامنين ونظهر تعاطفنا مع أولئك الذين يفرون من الاضطهاد والحرب والبؤس، ولا سيما المهاجرين واللاجئين الذين هم ضحايا للأزمات السياسية والكوارث الطبيعية ويطلقون أبوابنا باستماتة. في عالم يسوده التضامن والإخاء، سنكون في وضع أفضل يمكننا من بناء مستقبل أحسن حالا للأجيال المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا - بيساو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد خوسيه ماريو باز، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وأود أن أشيد بالمبادرة التي اتخذتها الجمعية بإبلاء أهمية خاصة للنظر في المواضيع المتصلة بالسبل والأمراض غير المعدية. فهل لي أن أذكر الحاضرين بأن بعض تلك الأمراض لم تعد من اختصاص أشد البلدان فقرا، بمعنى أنها تظهر مجددا في البلدان الأكثر ثراء؟ ويجب أن نعزز أعمال منظمة الصحة العالمية في العالم، بما في ذلك بتقديم قدر كبير من الموارد للوكالة. وعلى الصعيد القطري، علينا أن نولي أهمية لتلك المشاكل وأن نعتمد استراتيجيات مناسبة وفعالة لمكافحة تلك الأمراض.

إن الحالة في الشرق الأوسط تدعو إلى القلق البالغ. فاليمن وسوريا وفلسطين بحاجة إلى الدعم الثابت من المنظمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن بالغ قلق حكومة بلدي وشعب جزر القمر من زيادة التدابير التعسفية المتخذة في الأشهر الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني، التي لا تؤدي آثارها بقدر كبير إلى تقويض استقرار المنطقة فحسب بل تضعف أيضا الجهود الجماعية من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

ولذلك السبب يجدد اتحاد جزر القمر التأكيد على دعمه الثابت للشعب الفلسطيني ويظل على اقتناع بأن أي حل لذلك النزاع يجب أن ينطوي على إنشاء كلتا الدولة الإسرائيلية ودولة فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب، في أمن التام، في إطار حدود أمانة ومعترف بها دوليا، على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، مع إعلان القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

ومع ذلك، يزداد مبرر شعورنا بالقلق إذ نشير، مع الأسف، إلى أن المجتمع الدولي أصبح تدريجيا متفرجا على تلك العملية للسلام، العالقة في حالة الجمود المستمرة التي من المرجح أن تقلل من احتمالات التوصل إلى حل عادل ودائم. وفي ضوء الحوادث والمواقف الأخيرة، يجب على الدول الأعضاء قضاء بعض الوقت في التفكير من أجل التوصل إلى توافق آراء على وضع آلية جديدة للوساطة لإعادة إطلاق عملية السلام في نهاية المطاف.

إن الموضوع المختار للدورة الثالثة والسبعين - "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام" - لن يكون ذا مغزى إلا إذا ترجمنا الأقوال إلى أفعال. وفي الوقت الحالي تقوم حاجة إلى تحمل المسؤولية المشتركة. ومن أجل التصدي لجميع التحديات التي نواجهها، يجب أن نبدأ بجعل المنظمة أكثر إنصافا وفعالية بتزويدها بالموارد اللازمة لإنجاز مهمتها.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الإصلاحات المنشودة بشدة، لا سيما في إطار الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، التي يؤدي تأخيرها إلى الإحساس بالإحباط والاحتجاج فيما بين المناطق التي تشعر بأنها أقل تمثيلا، يجب أن تكون محددة لكي تعكس بأوثق الطرق الممكنة وأكثرها توازنا الواقع الجغرافي السياسي الحالي، وبخاصة الاعتراف بالقارة الأفريقية. وفي ذلك الصدد، يؤكد اتحاد جزر القمر مجددا على تأييده لتوافق آراء إزولويني، الذي يدعو إلى تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين لأفريقيا في مجلس الأمن، مع حق النقض (الفيتو).

وبإتاحة فرص متساوية لنا للاستثمار في مجالات السلام والأمن والصحة والتعليم، والديمقراطية وسيادة القانون سنحج في ضمان التنمية المتناسقة لبلداننا وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف التأسيسي للعصر الجديد الذي تدخل فيه المنظمة.

ويشيد بلدي أيضا بأهمية اقتراحات الأمين العام بوصفها جزءا من الإصلاحات التي يضطلع بها، الأمر الذي سيعكس بشكل أفضل أولويات البلدان واحتياجاتها ويحسن أداء المنظمة. ومن الناحية الأخرى، يجب ألا يقلص ذلك الأساس المنطقي بأي حال من الأحوال وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع. ولذلك من الأهمية بمكان التشديد على أنه يجب الحرص على ضمان أن يكون التمويل ثابتا وألا تتحمل أشد البلدان فقرا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، أعباء مالية كبيرة للغاية.

في مكان ما في العالم، بسبب جنون بعض الناس الشريرين الذي يستخدمون أيديولوجيات من جميع الأنواع لبلوغ غاياتهم المتطرفة ويرتكبون أعمالا يعجز الوصف عن وحشيتها.

يقول البعض إنهم يتصرفون باسم الإسلام. وهذا خطأ تماما. فأبي إسلام يتحدثون عنه؟ إن الإسلام، إسلامنا، هو دين سلام وتسامح. ولذلك، فإن من المهم العمل معا من أجل تعزيز جهود التعبئة، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات ونقل المهارات، كي نتمكن من القضاء على ذلك التهديد بصورة فعالة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الاستمرار في بذل جهود متواصلة بغية التوصل إلى صياغة مشتركة بتوافق الآراء، تتجاوز تعريف مختلف جوانب ظاهرة الإرهاب وتمكننا من بدء عمليات تعاون واتخاذ إجراءات بهدف الحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن ثم، يجب أن ندعم الجهود المشتركة التي تبذلها المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل وقوات الأمم المتحدة وعمليات بارخان والتي ترمي إلى مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

وحيث إنه من الضروري أيضا إيجاد حلول فورية وعاجلة لحالات الظلم العديدة التي لا تزال مستمرة في العالم، يجب أن نعطي الأولوية لتبادل الآراء وأن نقوم بالمزيد لمنع نشوء مثل هذه الحالات. فلماذا لا نشارك بقدر أكبر في إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالتعامل مع المسائل الحساسة، مثل الهجرة، بطريقة إنسانية وعلى نحو سريع؟

وفي هذا الصدد، أسهم اتحاد جزر القمر، بالتنسيق مع مجموعة الدول الأفريقية، في المفاوضات بشأن وثيقة تاريخية، هي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو أول وثيقة توفر منظورا شاملا بشأن إدارة الهجرة، كما أنه يمثل أول إطار معياري وتنظيمي معترف به دوليا في مجال إدارة الهجرة.

وفي ذلك الصدد، أشيد باتخاذ القرار د إ ط - ١٩/١٠، بشأن وضع القدس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فضلا عن القرار د إ ط - ٢٠/١٠ بشأن حماية الشعب الفلسطيني، الذي اتخذ في حزيران/يونية بأغلبية الدول الأعضاء ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحات لضمان توفير الأمن والحماية والرفاه السكان الفلسطينيين، بالإضافة إلى توصيات بشأن إنشاء آلية حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين.

وفي ذلك السياق، أود أن ألفت انتباه أعضاء الجمعية إلى الحالة الصعبة التي لا تزال تواجهها طائفة الروهينغيا. إن هؤلاء السكان الأبرياء هدف للهجمات وعمليات الاضطهاد التي تتعارض مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا تلك الغاية، أود أن أوجه نداء رسميا إلى الجمعية للاضطلاع بمسؤولياتها من أجل مساعدة هؤلاء السكان، الذي يتعرضون لخطر كبير.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، وفي حين نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي يشدد على ضرورة العمل نحو التوصل إلى حل سياسي عملي وواقعي ودائم، ويدعو الدول المجاورة إلى التعاون التام مع الأمم المتحدة، فإن اتحاد جزر القمر يود أن يعرب عن شكره للأمين العام ومبعوثه الخاص على النجاح في استئناف العملية السياسية على أساس المعايير التي حددها مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٧. ويرحب اتحاد جزر القمر بالجهود الجدية والموثوقة التي تبذلها المملكة المغربية لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع، ويؤيد الاتحاد المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

ويشكل بناء السلام والأمن الدوليين كفاحا مستمرا ونتيجة للعديد من التنازلات. وفي السياق الحالي، فإن مخاطر حدوث تفجير نووي حقيقية للغاية. وعلينا واجب حماية الأجيال الحالية والمقبلة من خطر استعمال الأسلحة النووية.

كما أن خطر الإرهاب لا يزال يزداد في جميع أرجاء العالم، وما من بلد بمنحى منه. وفي الواقع، لا يمر يوم بدون وقوع ضحايا

مؤسسي جديد، من شأنه تمهيد السبيل لظهور جزر القمر في حلة جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، مع توطيد الوحدة الوطنية في الوقت نفسه. وقد أُجري استفتاء في ٣٠ تموز/يوليه، وتم اعتماد دستور جديد.

وبدافع من الالتزام الكامل بعملية الإصلاح هذه التي ينشدها شعب جزر القمر، قررت اختصار مدة ولايتي والتحضير، بموجب الدستور الجديد والمواعيد النهائية المقررة، لإجراء انتخابات مبكرة على الصعيد الوطني وعلى مستوى الأقاليم. وفي هذا الصدد، فإنني أوجه نداء رسمياً إلى شركائنا في التنمية وجميع البلدان الصديقة لجزر القمر من أجل دعمنا في مواجهة هذا التحدي المستقبلي الجديد. وما زلت على ثقة بأنهم، كالمعتاد، لن يتأخروا في تقديم دعمهم القيم لضمان إجراء الانتخابات المقبلة في أجواء من السلام والوثام والشفافية.

وبخصوص جزيرة مايوت القمرية، فقد دفعت الانتفاضات الشعبية في آذار/مارس سلطات الأمر الواقع في تلك الجزيرة إلى طرد أبناء جزر القمر من الجزر الثلاث الأخرى الذين كانوا يقيمون في مايوت منها بشكل جماعي. ودفعت ظروف طردهم قسراً حكومتي للاعتراض على ذلك القرار أحادي الجانب، لا سيما وأن العديد من هؤلاء المبعدين هم من المراهقين، الذين أصبحوا أطفال شوارع بعد طرد أسرهم من مايوت في ظل نفس الظروف التي ندينها اليوم. ومنذ إبعاد آبائهم قسراً من مايوت دون توفير أي رعاية لهم، يشكل هؤلاء الأطفال المهملون تهديداً حقيقياً ليس للجزيرة فحسب، ولكن أيضاً لبقية أنحاء الأرحيب، وحتى للمنطقة بأسرها.

وقد نشأ سوء تفاهم بين فرنسا واتحاد جزر القمر بسبب تلك الحالة، والتي أدت إلى تفاقمها شعور مواطني جزر القمر في الجزر الثلاث الأخرى بالصدمة بعد أن رأوا ظروف الاحتجاز الصعبة لمواطنيهم في مايوت. وأود أن أؤكد في هذا المقام التزام الحكومة بالدخول في حوار مع فرنسا لحل كل أسباب الخلاف

ويؤكد الاتفاق العالمي من جديد التزامنا بالتصدي لأسباب الاجتماعية والاقتصادية والعوامل المحددة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وكذلك التزامنا بحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين وتعزيز مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز ضدهم. ويناصر الاتفاق، في جملة أمور، الهجرة الاختيارية ويعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين والمغتربين في التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ومن أجل ضمان عالم أكثر أمناً، يجب علينا أيضاً أن نولي اهتماماً وثيقاً لمسألة تغير المناخ التي تزداد تفاقماً، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن بينها بلدي، اتحاد جزر القمر. وفي ظل تفاقم تدمير النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، من المرجح أيضاً أن يزيد تغير المناخ من الفقر ومختلف الأمراض وأن يفضي إلى طفرة في الهجرة المرتبطة بالمناخ، مما يهدد مستقبلنا ومستقبل الأجيال المقبلة.

وعلى الصعيد الوطني، فقد شهد هذا العام أحداثاً هامة تمثل نقطة تحول حاسمة في التطور الاجتماعي والسياسي لبلدي، وهي أحداث تستحق توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. فكما أعلنت في البيان الذي أدليت به في الأمم المتحدة في العام الماضي (انظر A/72/PV.13)، عقدنا مؤتمراً وطنياً في شباط/فبراير من هذا العام لتقييم الأوضاع في اتحاد جزر القمر بعد ٤٢ عاماً من استقلال البلد. ولم تستفد تلك المبادرة التي يقودها المجتمع المدني من دعم الحكومة فحسب، بل أيضاً من الدعم المتعدد الجوانب الذي وفره الشركاء في التنمية والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة.

وأود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري للأمين العام على إيفاد مسؤولين كبار للمشاركة في فعاليات افتتاح المؤتمر وختامه. وسلطت الاستنتاجات المستخلصة من ذلك المنتدى الوطني الضوء على الحاجة إلى إعادة تحديد وإعادة تصميم إطار

خطاب السيد ريفو راكوتوفاو، الرئيس المؤقت لجمهورية مدغشقر

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه الرئيس المؤقت لجمهورية مدغشقر.

اصطحب السيد ريفو راكوتوفاو، الرئيس المؤقت لجمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريفو راكوتوفاو، الرئيس المؤقت لجمهورية مدغشقر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راكوتوفاو (تكلم بالفرنسية): إذا كان لي شرف التحدث اليوم بالنيابة عن الشعب الملغاشي أمام الجمعية العامة، فذلك لأن مدغشقر مرت بفترة نجاح ديمقراطي استثنائي، حظي بترحيب حار من قبل الكثير من المراقبين واعتُبر تقدماً ديمقراطياً حقيقياً، باستخدام العبارات التي استخدمت في تلك المناسبة. وسوف أعود إلى ذلك لاحقاً.

أتقدم إليكم سيدتي الرئيسة، بتهنئتي الصادقة على انتخابكم. وإنني على ثقة بأن تصميمكم سيعطي دفعة جديدة لجهودنا الجماعية لتوطيد منظمنا بغية جعلها أكثر مصداقية وأقرب إلى شعوبنا وقادرة على إحداث تغيير حقيقي في حياتنا اليومية، لأن هذه هي مهمتها. كما استمعنا إلى نداءكم وإلى دعوة الأمين العام لتعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي في السياق الصعب الحالي الذي يتسم بالانقسام والاستقطاب وعدم الاكتراث. وتأكدوا من أن مدغشقر ستدعمكم بشكل نشط طوال فترة ولايتكم.

إننا ملتزمون بشدة بقيم الوحدة والأخوة والسلام التي تدعو إليها الأمم المتحدة، وتعترم مدغشقر، على غرار الحاضرين هنا جميعاً الذين يسعون إلى العمل من أجل رفاهية شعوبنا، إلى الإسهام في أكبر منبر تمثيلي وديمقراطي للحوار العالمي، وهو

بيننا، أو الأسباب التي يُحتمل أن تؤدي إلى حدوث خلاف. إننا بلد مسلم بطابعه، على الرغم من العقبات العديدة التي صادفناها على مدار تاريخنا المشترك. إن ثمة وشائج تاريخية وثقافية تربطنا بفرنسا. ولهذا السبب، فإننا مصممون على المضي قدماً من أجل إيجاد نهاية سعيدة وعادلة لهذه المشكلة.

ومن على هذا المنبر، أود أن أشيد إشادة حارة بشعب جزر القمر ككل على ما أبدوه من إجماع على موقف الحكومة وعلى تضامنهم معها في هذا المنعطف الجديد بشأن مسألة مايوت. لقد استخدمنا الدبلوماسية النشطة والمدروسة والفعالة بغية مراعاة جميع أبعاد هذه المسألة. وأرحب بالتزام مواطني جزر القمر، من نساء ورجال، بالوقوف إلى جانب الحكومة التي تبذل كل جهد ممكن لكفالة أن نتمكن، بالتعاون مع فرنسا، من تسوية هذه الحالة الراهنة المؤسفة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولإغلاق هذا الفصل، فإنني على ثقة بأنه يمكننا، بالتعاون مع كبار المسؤولين الفرنسيين، إيجاد حل دائم لهذا النزاع المثير لبالغ القلق بين الشركاء، والذي طال أمده أكثر من اللازم بالنسبة لبلدين ينبغي أن توحدهما العديد من العوامل، على نحو ما أكده الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران.

وبشأن هذه المسألة، وكذلك بشأن المسائل الأخرى موضع مناقشتنا هنا، فإن مسؤوليتنا هي تقديم إجابات لأن واجبنا في المحيط الهندي وفي أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم هو أن نترك للأجيال القادمة عالماً يسوده السلام والاستقرار وينعم بالتنمية المستدامة. وأنا أريد أن أصدق أن بوسعنا القيام بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غزالي عثمان، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وضمن استدامة كوكبنا وقدرته على البقاء وفي هذا السياق، أرحب بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر قمة بشأن تغير المناخ في العام القادم، وآمل أن يتم إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة، لكي تتمكن من تكيف عمليات التنمية الاقتصادية لديها مع الأخطار البيئية المتزايدة.

وفي هذا اليوم وهذا العصر، لا يمكن عدم الدفاع عن النساء والفتيات. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن الظروف المؤسفة التي تعيش فيها العديد من النساء في العالم، ناهيك عن العنف بجميع أشكاله المرتكب لأسباب جنسانية. وتظل الفتيات والنساء في صلب مستقبل البشرية. ولذلك، هناك حاجة إلى الإدانة الموحدة لمظالم الرق الحديث والاتجار بالأشخاص وأسوأ أشكال عمل الأطفال، التي تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات. فلنمنح أنفسنا الوسائل اللازمة لتحسين مصير البشرية عن طريق رعاية أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا اللاتي يجب علينا أن نمنحنهن تقاسماً عادلاً للمسؤوليات.

ومن الضروري أيضاً العمل في مجال الصحة العالمية، التي لها تأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أفريقيا. إن مدغشقر يمكن أن تشهد على ذلك. لقد كانت العقبات عديدة وصعبة، وأود فقط أن أذكر تحسين الوصول إلى العلاج والأدوية والالتزام المحدد لجميع المجتمعات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية والاستثمار. ولكن من الضروري المثابرة، وبدعم من شركائنا، لتنفيذ نظام شامل للتغطية الصحية. وبدعم من أسرة الأمم المتحدة بأكملها، أعلنت مدغشقر خالية من شلل الأطفال هذا العام.

إن خطة عام ٢٠٣٠ برنامج متعدد القطاعات لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة تسعى إلى عدم استبعاد أي شريحة من السكان. ومع ذلك، سيظل هذا البرنامج حيراً على ورق إذا لم يتم توفير الموارد المؤسسية والمالية اللازمة

الجمعية العامة. لقد وافق جميع المتحدثين الذين أخذوا الكلمة تباعاً على إبراز التحولات التي تحدث في العالم، والتي تتميز بتعدد الأقطاب. وهناك حاجة إلى العولمة الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع اعتماد نظام الحوسبة دون ضوابط في المجتمع وزيادة التنوع الثقافي.

لقد أحرز تقدم كبير لكن، كما أشار الأمين العام مرة أخرى، يعاني عالمنا من انعدام الثقة، وإعادة النظر في السياسات وشعور قوي جدا بعدم الأمان، وهي مشاعر تتفاقم جراء عدم المساواة في التنمية وتنامي التحديات العالمية التي لم يتم إيجاد حل لها بعد، مثل تغير المناخ والإرهاب، ناهيك عن الفقر المدقع والأمراض. إننا نشهد جميعاً أزمات إنسانية ناجمة عن النزاعات التي تؤثر على الملايين من الناس، بما في ذلك أزمات الهجرة والهجمات الإرهابية والتهديدات الأمنية في مناطق معينة، على سبيل المثال لا الحصر.

ويقودنا الموضوع المختار لهذه الجلسة إلى صميم القضايا الرئيسية التي تشغل العالم اليوم. إنه يحثنا على التفكير في دور المنظمة في مواجهة الاضطرابات التي تقوض مجتمعاتنا اليوم. ويتطلب التحدي المتمثل في التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة وجود منظمة قوية وفعالة تشرك جميع الدول الأعضاء.

إن العالم يتغير ويتطور. ويتطلب ذلك من المنظمة التكيف معه من أجل تحقيق قدر أكبر من التماسك في نهجها واستجاباتها. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سبيل أكيد ليس فقط لتحقيق التنمية ولكن أيضاً للتصدي لعدم المساواة وضمن حقوق الإنسان، بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي، الذي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق السلام الدائم.

وتتطلب التنمية المستدامة، التي نطمح إلى تحقيقها، تتطلب بشكل لا لبس فيه الحفاظ على البيئة، الذي يجب أن يكون أولوية إذا أردنا القضاء على الفقر المدقع بفعالية أكبر

المعتبرة والحديرة بالثناء على التقدم المحرز، ولكن علينا أن نعترف بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بالنظر إلى استمرار التحديات التي تواجه العالم والتطلعات التي لم تتحقق. ولا يمكن بناء عالم يسوده السلام عن طريق إجراءات متفرقة لمنظمة واحدة أو بعض الأفراد أو المجتمعات أو مجموعات من الدول. فهو يتطلب تنفيذ إجراءات متقاربة وتوافقية تحدها تطلعات كل طرف.

وعلى الرغم من أن معظم البلدان هي ديمقراطيات معترف بها في جميع أنحاء العالم، فإن خيار الحكم الديمقراطي لا يزال يمثل أحد المفاهيم السياسية المعاصرة التي لا تتمتع دائما بالتأييد الإجماعي بين الدول. وقد ظل الشعب الملغاشي، من جانبه، يبدي على الدوام اهتماما خاصا بالعمل المشترك للحفاظ على الإنجازات الديمقراطية. وظل دائما على اقتناع بأن إحراز تقدم في المجال الديمقراطي يضمن الاستقرار الضروري للتنمية وبأن ذلك شرط أساسي للتعاون الدولي. ويتم تذكيرنا بذلك عندما ننظر إلى الخطوة التاريخية التي يتخذها بلدنا في سعيه المستمر لتحقيق ديمقراطية ناضجة. إن مدغشقر اليوم عند مفترق طرق.

فطبقا لدستورنا، يجب اختصار مدة الرئيس بواقع بضعة أشهر إذا كان الرئيس الموجود في سدة الحكم مترشحا لفترة رئاسية أخرى. وبذلك الروح النقية للجمهورية، قدم رئيس جمهورية مدغشقر، فخامة السيد هيري راجاوناريمانمانينا راكوتواريمانانا، المنتخب ديمقراطيا في عام ٢٠١٣، استقالته في ٧ أيلول/سبتمبر، ملتزما بشرط دستوري غير عادي بكل تأكيد ولكنه شرط ارتأى الشعب الملغاشي في مرحلة معينة من تاريخه أنه ضروري.

وجرى لأول مرة تنفيذ الأحكام الدستورية التي تنص على نقل الصلاحيات الرئاسية إلى رئيس مجلس الشيوخ من دون أي عملية أخرى. وبذلك، سيكون الأخير مسؤولا عن ضمان استمرارية الدولة وانتظام أداء الخدمات العامة إلى حين اختيار

لتحقيق النتائج المرجوة. وفي هذا الصدد، تؤيد مدغشقر تماما الإصلاحات التي أجراها الأمين العام والأمانة العامة. ومن المؤكد أن تلك الإصلاحات طموحة للغاية، ولكننا نعتمد على المشاركة النشطة للدول الأعضاء في تنفيذها.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٧٩/٧٢، المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، ترحب مدغشقر بتوافق الآراء الذي أدى إلى اعتماد ذلك القرار في شهر أيار/مايو. ورحب أيضا بالإصلاحات المضطلع بها على مستوى الفريق القطري ودور المنسقين المقيمين في منظومة الأمم المتحدة. ويشير القرار إلى الطريق إلى الأمام بحيث يتسنى للمنظومة، بالتشاور التام مع الحكومات والاتفاق المتبادل بين أطرافها للتأقلم بسرعة أكبر مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيكفل ذلك مراعاة أفضل لاحتياجات الدول الأعضاء واحتياجاتها وأولوياتها حتى يكون تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مفيدا حقا للسكان.

وفي هذا السياق، تم تحديد العوامل المسرعة لعملية تنمية مدغشقر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد تنفيذ استراتيجية التعميم والتسريع، ودعم السياسات في نهاية شهر نيسان/أبريل. وقد تم الانتهاء من التعداد العام الثالث للسكان والمساكن في مدغشقر للتو، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي. وستتيح نتائجه رؤى هامة بشأن الديناميات السكانية والتنمية، فضلا عن تنفيذ ورصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة. وستؤخذ هذه النتائج في الحسبان عندما نبدأ في صياغة خططنا الإنمائية الوطنية المقبلة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

يتمثل الهدف النهائي لمنظومة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام الدائم من أجل التنمية في العالم. وتشهد الإنجازات

ولا سيما في شكل محطات الطاقة الكهرومائية ومحطات توليد الطاقة الفولطاضوئية، وذلك إذا ما اكتفينا بذكر المحطة التي تم تسليمها للتو لسكان أمباتولامبي وتلك التي سُلمت لسكان أمبوهييهاونانا في حزيران/يونيه الماضي. وأعتز أيما اعتزاز بأن أقول بأنها محطة توليد الطاقة الأكبر من نوعها في منطقة المحيط الهندي، وإنها واحدة من أكبر هذه المحطات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن لمدغشقر أن تتوقع بشكل معقول انخفاضاً في تكلفة الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠ نتيجة لذلك النوع من المشاريع، على الرغم من الزيادة في أسعار النفط في السوق الدولية.

كما إن أداء الصادرات كذلك كان جيداً. وظل سوق الصرف الأجنبي تحت السيطرة، وقد تنخفض معدلات التضخم إلى ٧ في المائة بحلول نهاية العام.

وفي القطاع الاجتماعي، تحسن التعليم والصحة تحسناً كبيراً. فقد بنينا ٢٤ مركزاً للتسجيل بخفض وفيات الأمهات والأطفال و٣١٥ مركزاً للرعاية الصحية الأساسية منذ عام ٢٠١٤. وسيتم قريباً إكمال المركز الوطني للعلاج بالأشعة لعلاج السرطان. وكذلك أنشأنا ٣٠ غرفة عمليات في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وفيما يتعلق بالتعليم، تمكنا من تعيين ٤٤ ٠٠٠ معلم جديد منذ عام ٢٠١٥، ما يمثل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في العدد الإجمالي للمعلمين. كما بنينا ١٠٨٧ فصلاً مدرسياً ونوفر الطعام لأكثر من ١٠٠ ٣٥٤ من الطلاب في الكافيتريات المدرسية. وقد سُجل تحسن مماثل في قطاع السياحة، ولا سيما في الهياكل الأساسية للمطارات ومباني الاستقبال. وحرصاً على الحكم الرشيد، اعتمدنا عدة قوانين لمكافحة الفساد والتجارة غير المشروع بمواردنا. وقطع برنامج الإصلاح الهيكلي شوطاً كبيراً، بما في ذلك بتنفيذ برنامج مكافحة الفساد.

وباختصار، فإن جميع النقاط المرجعية تلك تشكل مؤشرات للاستقرار وتكشف عن نمو يستحق الدعم والتعزيز. ولكن على

رئيس جديد للجمهورية، والذي تقرر تنصيبه بالفعل في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وستشمل تلك المهمة ضمان تسيير العملية الانتخابية الجارية بصورة سليمة.

ومن المهم الإشارة في ذلك الصدد إلى أن مدغشقر ليست في مرحلة انتقال سياسي بالمعنى المفهوم عادة عندما تقود الانقسامات السياسية إلى تعليق العمل بالدستور. بل على العكس من ذلك، فقد خضعنا ببساطة، في الحالة الراهنة، للإرادة السيادية للشعب المنصوص عليها في الدستور. والحالة تشكل جزءاً من استمرار الحياة السياسية الوطنية، ومن المؤكد أنها تمثل مرحلة قصيرة ينص عليها القانون السيادي الأساسي نفسه.

لقد قال الأمين العام السابق، الراحل كوفي عنان، أنه لا توجد دولة تُولد ديمقراطية. والفترة التي نشهدها في بلدنا حالياً تبين رغبة واضحة في توطيد التقدم الذي أحرزه البلد على طريق تعزيز الديمقراطية. وبالتزامن مع تلك المرحلة الرئيسية في نظامنا الديمقراطي، التي تستند إلى إرادة تسعى لتحقيق السلام مع الحفاظ على الاستقرار السياسي بأي ثمن، تمكنا خلال السنوات الأربع الماضية من استعادة توازن الاقتصاد الكلي. وقد شهدنا تغيرات إيجابية في مؤشراتنا الأساسية. واستعدنا الثقة والعلاقات بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، ولذلك يمكننا أن نتطلع إلى نمو اقتصادي يتوقع أن يتجاوز ٥ في المائة في هذا العام، والذي سيكون أفضل أداء منذ ١٠ سنوات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سانتوس مارابير (إسبانيا).

وفي القطاع الزراعي، الذي يشمل ٨٠ في المائة من السكان، شهدنا زيادة في الإنتاج والإنتاجية، ولا سيما في الأرز، بفضل الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية المائية - الزراعية والبحوث في البذور المحسنة والمعدلة، فضلاً عن استنباط ممارسات وتقنيات جديدة.

وبالنسبة للطاقة، فإن مدغشقر تمر بفترة انتقالية في مجال الطاقة. فقد شهدنا زيادة كبيرة في الطاقة النظيفة والمتجددة،

اصطحب السيد ريفو راكوتوفافو، الرئيس المؤقت لجمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع) مناقشة عامة

خطاب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني أيما سرور أن أرحب بفخامة السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد كالا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات قادة العالم الآخرين في تهنئة معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأؤكد لها أن إندونيسيا ستوفر لها دعمها الكامل من أجل نجاح رئاستها. وأود أيضا أن أهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على نجاحه في قيادة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

كما أود أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لوفاة الأمين العام الأسبق كوفي أنان. لقد فقد العالم صناعا عظيما للسلام وداعية إنسانيا حقا. وسوف نتذكر إرثه دائما.

إن العالم لا يزال يواجه تحديات عالمية معقدة، فما زالت تستشري أوجه عدم الاستقرار والصراعات. وما زال الفقر المدقع وعدم المساواة يراوحيان مكائهما. وكثيرا ما يسود التفكير القائم على المحصلة الصفرية والنزعة القومية الضيقة. وعلاوة على

الرغم من كل تلك الجهود وبرغم إمكانات البلد، فإن مدغشقر لا تزال تعاني مصاعب. ونحن ندرك الحاجة إلى الاستقرار، الذي يشكل ضمانا للتنمية. ولا يمكن أن يكون يظل البلد رهينة لأزمة سياسية لفترة أطول من ذلك. والشعب يفهم ذلك، بالنظر إلى حقيقة أن البلد عانى الكثير.

ويجب أن تأتي القدوة من القمة. وذلك هو السبب الذي جعل الرئيس راجاوناريماميانينا يمثل بمحض إرادته للأحكام الدستورية بتقديم استقالته. ومن ثم، فإن مدغشقر تسعى إلى الحصول على دعم جميع شركائها في التنمية من أجل العملية الانتخابية الجارية حاليا، والتي تشكل نتيجتها مصدر أمل للشعب الملغاشي. وكذلك أغتنم هذه الفرصة لتكرار دعوة الجميع إلى النهوض بالتأزر الفعال داخل المنظمة لتعزيز بناء مستقبل أفضل، يوفر لجميع الدول الحق في الأمل.

وقبل أن أختتم بياني، أشارك من سبقوني في الإشادة بابن قارتنا البار، أميننا العام السابق، الراحل كوفي عطا عنان. وانطلاقا من قوة قناعاته، سعى ذلك المدافع المتحمس عن تعددية الأطراف لإعادة التفكير وبناء منظمة أقوى تكون أقدر على التخفيف من علال بشر كثيرين في جميع أنحاء العالم باسم البشرية. ولا شك في أنه سيظل يشكل مصدر إلهام للجميع.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية السبعين لاعتماد الصك الذي كان الأكثر وفاء للبشرية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فليظل هذا الصك مصدر إلهام وتوجيه لنا في الصراعات التي ما زالت تنتظرنا من أجل إقامة نظام عالمي جديد لا يتخلف فيه أحد أبدا مرة أخرى عن الركب. ونسأل الله أن يحفظنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس المؤقت لجمهورية مدغشقر، على البيان الذي أدلى به للتو.

ومن ناحية ثانية، فإنه فيما نبذله من جهود لبلوغ تلك الغاية لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. وهذا هو السبب في أن إندونيسيا التي سُنْتُخِب كعضو غير دائم في مجلس الأمن، في العام القادم، ستحتاج إلى دعم مستمر من جانب أعضاء المجلس. ونحن ممتنون لثقة الجمعية العامة، وسنبذل قصارى جهدنا لنصبح شريكا حقيقيا لها من أجل السلام.

لقد تمتعنا طوال العقود الخمسة الماضية بفوائد السلام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبما أن المناظر الطبيعية الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية تتغير بسرعة، ترى إندونيسيا الفرصة لتوسيع نطاق فوائد السلام إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع نطاقا. إننا، إلى جانب البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نشجع نظرة ترى في المحيط الهندي والمحيط الهادئ مسرحا جيوسراتيجيا واحدا ومنطقة تعاون لا تنافس، بغية دعم نظام إيكولوجي عالمي أكبر للسلام.

إن الالتزام بالسلام والمسؤولية من أجل السلام يجب تكرارهما في جميع المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط. إن قضية فلسطين الطويلة الأمد محورية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وإذا لم نتمكن من حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، سيكون التزامنا بالسلام موضع شك. إن الانتكاسات مستمرة بينما نتكلم، وتتخذ شكل خطر وشيك على الوضع الراهن للقدس والحياة الهشة للملايين من اللاجئين الفلسطينيين التي تتعرض للخطر، والحالة الإنسانية التي تزداد سوءا كل يوم. إن الحالة الراهنة لا تضر بعملية السلام فحسب، بل تدمر آمال الشعب الفلسطيني - آمالنا جميعا - في دولة فلسطينية مستقلة. والمجتمع الدولي لا يمكن أن يبقى في حالة جمود بشأن هذه القضايا. ويجب علينا أن ندعو إلى إجراء مفاوضات فورية يمكنها أن تجعل حل الدولتين حقيقة واقعة. وستواصل إندونيسيا الوقوف مع الشعب الفلسطيني حتى اليوم الذي تصبح فيه فلسطين مستقلة حقا.

ذلك، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية من المشاكل اليومية في حياتنا. وفي مثل هذه الأوقات، كثيرا ما ننظر دون جدوى إلى قيادة تُظهر قوة كبيرة، بل تملك سلطات شبه خارقة.

غير أن العالم لا يحتاج إلى البحث عن أبطال ذوي قدرات خارقة؛ إننا لا نحتاج أن نستجمع قوة المنتقم أو عصبة العدالة. نحن في هذه القاعة قادة العالم. وبصورة جماعية، لدينا قوة الأبطال ذوي القدرات الخارقة. وما يجب أن نفعله الآن هو تسخير الإرادات الفردية لكل منا، وشجاعتنا وقوتنا، ورحمتنا، وتجردنا من الأنانية، وتواضعنا. هذا هو جوهر الأمم المتحدة، حيث نؤمن جميعا بقوة وسلطة الشعار الوارد في ميثاق الأمم المتحدة "نحن شعوب الأمم المتحدة".

وبصفتنا قادة العالم - شبابا وشيوخا، نساء ورجالا - يجب علينا أن نعمل معا لتشجيع الآخرين على تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. إن موضوع المناقشة العامة هذا العام يتضمن بالتحديد ما يجب أن نقوم به نحن جميعا كمجتمع من الدول ومجتمع من القادة. إن الرسالة واضحة تماما. فالسعي إلى تحقيق السلام والمساواة والاستدامة لشعبنا يتطلب قيادة عالمية ومسؤولية مشتركة. ولا توجد قيادة فعالة بدون مسؤولية حقيقية والعكس صحيح.

والنقطة الأولى التي أود أن أدلي بها اليوم هي أن القيادة العالمية والمسؤولية ستحددان نتيجة سعيينا إلى تحقيق السلام الدائم. فالسلام ليس مجرد انعدام الحرب. إنه أيضا مسألة الالتزام بالسلام. إن جهودنا المتواصلة للحفاظ على الاستقرار ومنع نشوب النزاعات يجب أن تدعم سعيينا إلى تحقيق السعادة. بيد أن هذا يجب أن يبدأ بقيادة حقيقية. فيجب علينا أن نبدأ العمل في المنزل وفي المناطق المحيطة بنا وفي منطقة كل منا لتهيئة نظم إيكولوجية للسلام والاستقرار والازدهار. إن إندونيسيا ستظل تؤمن دائما بهذه الطريقة في التفكير.

بعد ثلاث سنوات من اعتماد خطة العام ٢٠٣٠ أبلغنا، روي العديد من قصص النجاح. ومع ذلك، قد تختلف النتائج وأوجه التقدم المحرزة في مختلف أنحاء العالم. ولا تزال النزاعات وعدم الاستقرار والحماة والآفاق الاقتصادية العالمية المتسمة بعدم اليقين تعوق جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن الوقت ليس في صالحنا. والبعض منا متأخر عن الموعد المحدد في جهودنا الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وللتغلب على هذا الواقع، يجب تسريع وتيرة التنفيذ. ولا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين فرص الحصول على التمويل، وبناء القدرات، والتكنولوجيا. ولا بد أن تستمر القيادة والشراكة العالميتين في المستقبل لتحقيق الحلول المجدية للجميع.

وكجزء من مسؤوليتنا وقيادتنا العالميتين، اتخذت أندونيسيا خطوات ملموسة لتنفيذ التزاماتنا. من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفرت إندونيسيا أكثر من ٥٠٠ برنامج في مجال بناء القدرات لأكثر من ٦٠٠٠ مشارك في جميع أنحاء العالم، من آسيا إلى أفريقيا، ومن منطقة جنوب المحيط الهادئ إلى البحر الكاريبي. وسنطلق قريبا برنامج التنية مقابل معونة إندونيسيا لتعزيز إيصال مساعدتنا الدولية. علاوة على ذلك، وفي وقت سابق من هذا العام، استضافت إندونيسيا أول منتدى إندونيسي - أفريقي، الأمر الذي يقف شاهدا على التزامنا القوي بتعزيز التعاون المريح لجميع الأطراف مع القارة الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل المتابعة، سنعد حوار الهياكل الأساسية الإندونيسي - الأفريقي في العام المقبل، وسيركز على الهياكل الأساسية، من أجل التعجيل بالتنمية في أفريقيا.

وبوصفهن أكبر البلدان الأرخيلية في العالم، فإننا ندرك تماما الآثار السلبية لتغير المناخ، لأن البلدان التي يتعين أن تواجه هذه المسألة بأخطر الصور هي الدول الجزرية الصغيرة النامية. سنعد مؤتمرًا للدول الأرخيلية والجزرية على هامش مؤتمر محيطنا

وعلى الصعيد العالمي، تشرف إندونيسيا بمساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحتى الآن، أسهمت إندونيسيا بأكثر من ٣٥٠٠ فرد في تسع من بعثات الأمم المتحدة وهي ثامن أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ولن نتوقف عند هذا الحد. فنحن على استعداد للمساهمة بعدد قوامه ٤٠٠٠ فرد من حفظة السلام بحلول عام ٢٠١٩، مع زيادة نسبة النساء من حفظة السلام. وإلى جانب الأرقام، نعتقد أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تظل المؤسسة الرئيسية للمنظمة. ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قمنا بتعزيز قدرتها على تنفيذ ولايتها. وهذا هو السبب في أننا قد أيدنا إعلان العمل من أجل حفظ السلام.

وسأبدأ نقطي الثانية بسؤال هو: بعد أن يتحقق السلام، هل سيكون هذا السلام كافياً؟ إن السلام يجب ألا يعتبر غاية في حد ذاته. فيجب أن يهيئ بيئة مؤاتية للتنمية. فيجب أن يسير السلام والتنمية جنباً إلى جنب، إذ يعضد أحدهما الآخر. وعندئذ فقط يمكن أن يحقق السلام المنافع لشعوبنا. ولهذا السبب، تم الاتفاق على الأهداف والالتزامات الإنمائية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ مثالان واضحان لذلك.

كما كان من بين الإنجازات الأخرى الذي تم تحقيقها في كانون الأول/ديسمبر، الصك العالمي الأول بشأن الهجرة، الذي اعتمد في مراكش. وتمثل هذه الاتفاقات القيادة العالمية والمسؤولية المشتركة من أجل مستقبل أفضل لا يتخلف فيه أحد عن الركب. وينطبق ذلك على جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، من الشمال أو الجنوب، متقدمة النمو أو نامية. وباختصار، فإن تلك الاتفاقات لإظهار تعاطفنا الجماعي وتفانينا، هي سمات القيادة العالمية في أبهى صورها. والسؤال التالي هو كيف سنفي بتلك الالتزامات. والجواب هو أن القيادة العالمية بحاجة إلى تهيئة بيئات مؤاتية للوفاء بهذه الالتزامات، وهو أمر بسيط جدا على الورق ولكنه غير واضح المعالم في الممارسة العملية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن المجتمعات السلمية والعادلة والمستدامة تتطلب أن تكون الأمم المتحدة أكثر استجابة ومسؤولية ومصداقية. ويجب علينا، نحن في الأمم المتحدة، أن نُظهر القيادة، وهذا هو السبب في إصلاح الأمم المتحدة أمر لا مفر منه. وإلا فستغدو الأمم المتحدة منظمة فات أوانها وغير قادر على الاستجابة لاحتياجات وتحديات اليوم وغدا.

إن الهدف من إصلاح الأمم المتحدة واضح ووضوح الشمس الوضوح. وتحتاج المنظمة إلى أن تكون في وضع أفضل لمساعدة البلدان في الحفاظ على السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكل واحد منا دور يؤديه حتى نبقي على أهمية الأمم المتحدة ونكفل أنها تقوم بوظائفها. وإندونيسيا مستعدة للإسهام في هذا الهدف النبيل من أجل البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، من المنصة.

خطاب فخامة دانييل كابلان دونكان، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب السيد دانييل كابلان دونكان، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني أيما سرور أن أرحب بفخامة السيد دانييل كابلان دونكان، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأدعو لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد دونكان (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهني السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غاريسيس بانتخابها الميمون

في الشهر المقبل كدليل على قيادتنا والتزامنا الراسخ بالتصدي لهذه المسألة.

لا يمكن تحقيق السلام والتنمية المستدامة يمكن إلا إذا كانت لدينا مجتمع منصف، وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة اليوم: أهمية إقامة مجتمع عادل وشامل للجميع وديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. ويكتسي المجتمع المنصف والمتسامح والمعتدل أهمية في التصدي للتحديات الرئيسية للتطرف العنيف والتشدد. ولا بد من القضاء على التفرد والظلم والفقر المدقع والأمية وتفشي البطالة بين الشباب. ويجب تحسين النهج القائمة على الإقناع والإكراه. ولهذا السبب، عدلنا قانوننا الوطني وعززنا نهجنا القائم على الإقناع للتكيف مع التحديات المتغيرة. وبيّن الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع مؤخرا في سورابايا، بإندونيسيا، أن تطوير العنف من جانب الإرهابيين لا يعرف الحدود. ولا يمكن مطلقا أن يكون استخدام الأطفال كسلاح أمرا صائبا. ولكن هذا الهجوم لن يؤدي إلا إلى تعزيز تصميمنا على العمل على نحو أوثق مع المجتمع الدولي.

ومن أجل إقامة مجتمعات سلمية ومستدامة ومنصفة، يجب على جميع البلدان أن تحترم القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، تشجب إندونيسيا بشدة محاولات أحد البلدان أو، الأسوأ من ذلك، أن تصبح جزءا من الحركات الانفصالية. إن هذه الأعمال العدائية لا مكان لها في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما وأن هذه الأعمال هي انتهاك واضح لمبادئ الأمم المتحدة. لطالما احتارت إندونيسيا إقامة علاقات ودية مع ذلك البلد المعين، بما في ذلك في إظهار تضامننا وتعاطفنا خلال الأوقات الصعبة. ولكن عندما تستمر هذه الأعمال العدائية فلن تظل إندونيسيا صامتة. ولن تسمح إندونيسيا لأي بلد أن يقوّض سلامته الإقليمية. وستدافع إندونيسيا بقوة، شأنها في ذلك شأن أي بلد آخر، عن سلامتها الإقليمية. وأكرر: إندونيسيا ستدافع بقوة عن سلامتها الإقليمية.

ويشكل دعوة إلى إعادة صياغة عمل الأمم المتحدة وأمناء
التعاون بين الدول الأعضاء فيها.

إن التحديات والشكوك التي تواجه عالمنا اليوم يجب أن
تقود الدول الأعضاء إلى تبني رؤية مشتركة للدور المحوري للأمم
المتحدة وقيمتها في صياغة استجاباتنا الجماعية. وبالتالي، يجب
أن تكون الدول الأعضاء حازمة في استعادة ملكية منظمنا
العالمية لكي تظل منظمة لجميع الشعوب، اتساقا مع المثل العليا
للآباء المؤسسين. ولتحقيق ذلك، ثمة أولويات منها استعادة
كل سلطة معنوية للأمم المتحدة، لكي تتمكن من العمل
وإنفاذ قراراتها بدعم من الدول الأعضاء في جميع مجالات العمل
الجماعي الواسعة النطاق في خدمة كل الشعوب.

والأمم المتحدة تقف في مفترق طرق، ويجب أن تلي
التوقعات المختلفة التي ستشكل مستقبلها وفعاليتها. وفي هذا
الصدد، تعتقد كوت ديفوار، كما قال الرئيس الحسن وياتارا في
أكثر من مناسبة، أن الوقت قد حان لإصلاح مجلس الأمن حتى
يكون أكثر فعالية وأكثر تمثيلا لعالم اليوم. فالجلس الموحد حقا
وحده هو الذي يمكن منظمنا من التصدي بفعالية للقضايا
الأمنية الرئيسية، مثل مكافحة الانتشار النووي والإرهاب
والجرائم الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي الوقت نفسه،
يجب أن نتفق على أن مكافحة الاحترار العالمي لن تنجح إلا إذا
كنا نقبل تماما أن الاحترار العالمي يشكل تهديدا للسلام العالمي
والأمن الدولي.

ويجب ألا يكون التضامن الذي ندعو إليه بحماس في تسوية
النزاعات انتقائيا، وألا يقتصر على إعلانات نوايا ليس إلا.
ويجب أن نجد، في جميع الظروف، توافقا أخلاقيا وسياسيا أدنى،
حتى لا تبقى منظمنا لا مبالية بوجوه شوهتها الآثار المدمرة
للنزاعات والحروب والأمراض المتوطنة التي نراها يوميا على
شاشات التلفزيون. وينبغي أيضا لهذا التوافق في الآراء أن يمكن
المنظمة من الاضطلاع بدور هام في تعزيز منع نشوب النزاعات

لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأتمنى لها،
باليابا عن رئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد الحسن
وياتارا، كل النجاح في تنفيذ أولويات الولاية المسندة إليها. كما
نتوجه بالتهنئة إلى سلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، على
جودة العمل المنجز خلال فترة ولايته. كما أود أن أشيد إشادة
خاصة بالأمين العام لمنظمنا، السيد أنطونيو غوتيريش، على
جهوده الدؤوبة لتوطيد عزمنا القوي على تعزيز الدور الهام للأمم
المتحدة.

تفتتح هذه الدورة في سياق دولي يتسم بالعديد من
التحديات وأوجه عدم اليقين التي تقوّض تدريجيا قدرتنا على
التصدي بشكل مناسب للمخاطر التي تهدد السلام والأمن
الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات تتعلق بالأزمات
الإنسانية والصحية، والفقر المدقع، وانتهاكات حقوق الإنسان
والقيم الديمقراطية. ويبدو أن المنظمة التي نشاطر وعالم اليوم
يفقدان المتمثلة في حماية أضعف الفئات، وتعزيز حوكمة عالمية
أكثر عدلا وشمولا، وبناء مجتمع مصير حقيقي فيما بين الأمم.

وهذه الملاحظة تبرر وتؤكد ضرورة وجود الأمم المتحدة
وتذكرنا بأن التغييرات في الساحة الدولية والتحويلات المتعاقبة
بين الأطراف الفاعلة الدولية ينبغي ألا تكون على حساب
المنظمة. وبالتالي، هناك حاجة ملحة إلى التعجيل بتحديث
منظمنا وتوطيد أسس ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على هذا
العمل المهم، نرحب بالموضوع المختار بعناية للمناقشة العامة
لدورة الجمعية العامة هذه، ألا وهو جعل الأمم المتحدة وثيقة
الصلة بالجميع وقوة عالمية تقوم على تقاسم المسؤوليات وخدمة
المجتمعات السلمية والمنصفة والمستدامة.

ولم يجرز تقدم يذكر، للأسف، في مكافحة الجوع والفقر
المدقع في العالم والعدد المتزايد من الأزمات والمآسي الإنسانية،
وتدفق النازحين واللاجئين - كلها لا تزال مصدر قلق كبير
للمجتمع الدولي. ولذلك، فإن موضوع هذه الدورة يبدو مناسباً

من أوجه التفاوت. وخلاف ذلك، يُخشى أن تصبح بعض الدول التي تواجه تفاوتات كبيرة أرضاً خصبة أو ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية ومراكز لغسل الأموال ومحاور للعبور الدولي غير المشروع للمخدرات والاتجار بها.

إن البعد الإنساني الذي اعتمدهت الحكومة الإيفوارية في وضع سياستها الإنمائية يتمثل في اتخاذ تدابير لضمان تحسين توزيع عوائد النمو الاقتصادي القوي ومكافحة الفقر بمزيد من الفعالية. وقد مكنت الاستثمارات الكبيرة المخصصة للبنى الأساسية والقطاعات الاجتماعية من تحسين فرص الوصول إلى التعليم والمياه والكهرباء والرعاية الصحية، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدل الفقر. وبغية تعزيز هذا الزخم وتسريعه، وفرت كوت ديفوار لنفسها الوسائل من خلال خطة التنمية الوطنية الثانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٠ لتعبئة الموارد الضرورية لتصل إلى ٦٠ بليون دولار. واعتمدنا أيضاً تدابير أمنية هامة في مكافحة التهديدات العالمية التي تشترك فيها جميع البلدان في المنطقة.

إن التحديات التي تفرضها تدفقات الهجرة غير النظامية هي مصدر قلق لنا جميعاً، ونحن ندعو إلى الإدارة المنسقة لهذه المسألة الهامة، التي تؤثر بشكل أساسي على الشباب من أفريقيا. والموقف الذي اتخذته كوت ديفوار في هذا الشأن، وتتشاطره معظم البلدان في منطقتنا، كان يتمثل دائماً في ضرورة معالجة المشكلة أساساً من زاوية التنمية. ذلك أن فرص العمل والتنمية التي تقدم لشبابنا لكي يتمكنوا من صياغة مستقبل لهم على أرضهم الأصلية هو السبيل الوحيد الذي يمكن به حل هذه المسألة بطريقة مستدامة.

ويدعم موقف الحكومة الإيفوارية هذا كون أن ٢٦ في المائة ممن يعيشون في كوت ديفوار هم من الرعايا الأجانب. وكوت ديفوار تستقبل حصة كبيرة من تدفقات الهجرة الإقليمية. ولا ينكر أحد أن إدارة أزمة الهجرة تتطلب التزاماً من بلدان المنشأ والعبور والوصول. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا

وتعزيز المؤسسات الديمقراطية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لمكافحة النزاعات بين الجيران، فضلاً عن التوترات السياسية والعرقية والدينية والنزاعات الحدودية.

وينبغي مواصلة توسيع مسؤولية الأمم المتحدة عن الالتزام الجديد بالعمل على أساس مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي أصبح معياراً للقانون الدولي العام عندما اعتمده جميع الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مستحقة بالأمين العام السابق، كوفي عنان، الذي توفي في ١٨ آب/أغسطس، على التزامه بنجاح ذلك المؤتمر. ووفدي يحنفي بذكرى ذلك الابن البار لأفريقيا، الذي كان أحد أبرز الشخصيات في تاريخ الأمم المتحدة. وقد أسهمت خبرته الواسعة والغنية في القضايا الدولية في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال مبادراته وأعماله العديدة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه لا يمكن لأي نظام للأمم الجماعي أن يكتب له البقاء إلا إذا سعينا للقضاء على الأسباب الرئيسية للاضطرابات الاجتماعية - السياسية البادية في العديد من الدول، ولا سيما الفقر المدقع. وما من شك في أن الأمم المتحدة تركز أكثر فأكثر على المسائل الاقتصادية، لكن لا بد أن نكثف العمل على المستوى الاجتماعي، فهو أمر أساسي. ينبغي أن تكون البشرية في صميم شواغلنا أكثر، كما ينعكس في تركيز المسائل الرئيسية التي كانت موضوع المؤتمرات التي نظمت بشأن قضايا رئيسية، مثل حماية الأطفال، وحماية المرأة، والسكان والتنمية، وحقوق الإنسان. وللأسف، فإن هذه المؤتمرات لم تسفر إلا عن القليل من النتائج الملموسة.

ولذلك، فإن كوت ديفوار تدعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذت خلال هذه الدورة من المؤتمرات المواضيعية التي تعترف بالحاجة إلى رفض الفقر الواسع الانتشار ومكافحة الأمية والأمراض المتوطنة والجوع وسوء التغذية وغيرها

جميع البلدان تحية حارة من الرئيس كارلوس ألبارادو كيسادا. إن بلدي مقتنع تماماً بأننا نستطيع معاً بناء مستقبل مختلف بالشجاعة والتصميم وتصوّر المستقبل والسعي إلى تحقيقه. إن حقيقة أن الجمعية العامة باتت اليوم برئاسة امرأة، وهي الرابعة التي تقود هذا المنتدى خلال ٧٣ عاماً من وجوده، هو جزء من لحظة تاريخية جديدة تُبنى فيها المساواة بين الرجل والمرأة على أفعال ملموسة. ولهذا السبب يرحّب بلدي بانتخابها ويهنئها. لقد شكّل الرئيس كارلوس ألبارادو كيسادا حكومة متوازنة بين الجنسين في كوستاريكا لأول مرة في تاريخها. يستفيد البلد اليوم من المواهب والقدرات والمعرفة والدور القيادي للمرأة في مواقع السلطة.

ونشكر الأمين العام على الزخم الذي ولّده والرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة، ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم التدابير المحددة المقترحة لهذا الغرض. كما أن التمكين الاقتصادي للمرأة ذو أهمية حيوية إذا أريد لها أن تكون مستقلة بذاتها، في حين أن إدماجها في سوق العمل يسهم إلى حد كبير وواضح في الاقتصاد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع عموماً. إن كوستاريكا مقتنعة بأنه من الضروري مواصلة إحراز التقدم في هذا المجال، ولذا فهي تشارك، مع المملكة المتحدة، في رئاسة مجموعة أنصار التمكين الاقتصادي للمرأة.

لقد تخلّى بلدنا عن جيشه منذ ٧٠ سنة مضت، ومنذ ذلك الحين تقوم مذاهبنا الدفاعية على الحوار والتفاوض بين الدول والقانون الدولي. هذا إنجاز يعتز به شعب كوستاريكا وهو إنجاز نودّ أن نشاطركم إياه فيما نقرب من الذكرى المثوية الثانية لاستقلالنا. إن القرارات التي تواجه قادتنا لا تشمل تجديده ترسانتنا العسكرية أو الانخراط في التحالفات العسكرية الاستراتيجية. إن كوستاريكا مقتنعة بالحاجة إلى ضمان التنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة؛ الاجتماعية والاقتصادية

من خلاله مكافحة الاتجار بالبشر وإيجاد الحلول المناسبة للهجرة غير النظامية، على نحو ما دعا إليه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعقود في عام ٢٠١٧ في أبيدجان، كوت ديفوار.

ومن خلال الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الرئيسية الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ يمكن لأفريقيا أن تصبح الجبهة الجديدة للتنمية. وأخيراً، في السعي إلى إيجاد حلول للتحديات التي نواجهها، يشير علينا ذكاًؤنا الجماعي بالتعاون من خلال منظمة أكثر تماسكاً وأكثر ديمقراطية وكفاءة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دانييل كابلان دونكان، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار، من المنصة.

خطاب السيدة إبسي كامبل بار، النائبة الأولى للرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب النائبة الأولى للرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية كوستاريكا.

اصطحبت السيدة إبسي كامبل بار، النائبة الأولى للرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية كوستاريكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيدة إبسي كامبل بار، النائبة الأولى للرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية كوستاريكا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة كامبل بار (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): إنني ممتنة جداً لتمكيني من مخاطبة الجمعية بصفتي مستشارة ونائبة لرئيس جمهورية كوستاريكا. وأنقلُ إلى الجمعية وإلى ممثلي

متواصلًا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً في تعزيز ثقافة السلام من خلال تعزيز العدالة، والمشاركة الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتعليم، ونرفض جميع أنواع العنف ونعترف بالمهمة الهامة المتمثلة في منع أسباب النزاعات.

ومنذ عام ٢٠١٧، شكلت كوستاريكا بفخر وبإحساس كبير بالمسؤولية جزءاً من مجموعة البلدان التي تُسهم في الميدان تحت راية الأمم المتحدة. ويرحب بلدي بمشاركة الشرطيات الكوستاريكيات بصفة مراقبين دوليين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. نحن ندرك الجهود التي تبذلها البعثة لإدماج نهج قائم على المساواة بين الجنسين. وندعو إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد تأييدنا لولاية المحكمة الجنائية الدولية، وندعو أولئك الذين اتخذوا قراراً بالانسحاب من المحكمة إلى العودة لقضية القانون الجنائي الدولي. نحن نؤيد بقوة المحكمة بوصفها أداة شرعية للعدالة الدولية التي ينبغي تعزيزها، لأن الضحايا يستحقون العدالة، لا سيما في الحالات التي لا تقدر أنظمتهم الوطنية على تقديمها.

ومن المهم أيضاً تكرار القول بأن العنف الجنسي أمر غير مقبول على الدوام. لكن الباعث على القلق تحديداً هو الاستخدام الواسع النطاق له كأسلوب من أساليب الترويع وكسلاح حرب وإرهاب، حيث يستخدم بوصفه أحد أقسى أنواع الإكراه الاجتماعي؛ وكاستراتيجية للسيطرة على مجتمعات بأكملها وترويعها، ما يؤثر بعمق في كرامة الناس واستقلالهم الذاتي. إن لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين عواقب لا يمكن محوها على الأشخاص المتضررين. ونحن نؤيد سياسة عدم التسامح مطلقاً بشأن الانتهاك في هذا الصدد. ونكرر إدانتنا للانتهاكات التي يرتكبها موظفو هذه المنظمة، الأمر الذي يضرّ بمصداقيتها، ويعوق تنفيذ الولايات، ويخلق الأعداء لأولئك الذين يريدون تدمير التعددية.

والبيئية. كما أن كوستاريكا مقتنعة بضرورة تعزيز الإدماج وتعميم الحصول على الفرص، والاستثمار في التعليم والصحة والإسكان، مع إيلاء اهتمام خاص بالسكان المستضعفين.

وتظل كوستاريكا مقتنعة بالحاجة إلى الديمقراطية، مع وجود نظام انتخابي يضمن بشكل دائم عدم بقاء أحد في السلطة إلى الأبد. كما أن كوستاريكا مقتنعة بضرورة حماية حقوق الإنسان مع نظام قانوني حديث تدعمه الاتفاقيات الدولية المتطورة والمستوحاة من احتياجات أولئك الذين عانوا من التمييز والتخيز. وعلاوة على ذلك، فإن كوستاريكا مقتنعة بالحاجة إلى الحرية الفردية، وحماية الحق في التعبير والاتصال والمعلومات. وتُعرب كوستاريكا عن تلك الالتزامات باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي، وتضع ثققتها في الحماية التي يوفرها القانون الدولي ومعايير التعايش وتجنب أي استفزاز من بلدان أخرى.

ولذلك السبب تحتل الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة المتعددة الأطراف بلا منازع، مكانة خاصة في قلوب الكوستاريكيين. وهناك أولئك الذين يحتجون على ما يسمونه تدخلاً من جانب هيئات الأمم المتحدة، وآخرين يرفضون دفع أنصبتهم المقررة ومساهماتهم المالية. وهناك الذين يشككون في مؤسسات الأمم المتحدة، وآخرون يتجاهلون اتفاقاتها. إن كوستاريكا، من جانبها، تؤكد الحاجة إلى أن تكون منظمة الأمم المتحدة قوية وفعالة ومنتشفة وصارمة وتتسم بالشفافية، وأن تلتزم بالتنمية المستدامة والحوار والسلام وحقوق الإنسان وحماية قواعد القانون الدولي. وذلك ليس لأجل كوستاريكا وحسب، ولكن من أجل العديد من البلدان والمجتمعات المحلية أيضاً، التي تمثل الأمم المتحدة لها بارقة الأمل الأخيرة، ولا يمكننا أن نخذلها.

تدين كوستاريكا الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. تعاني النساء والفتيات أشد العواقب، والعواقب في بعض الحالات لا تحصى. يجب أن يكون بناء السلام جهداً

والكرامة والأمن للناس. بيد أنه من الواضح أن كوستاريكا لا يمكنها تحمل هذا العبء وحدها.

الحالة في نيكاراغوا غير مستدامة. والحوار معلق، فيما يبدو إلى أجل غير مسمى، وطردت الحكومة وفد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. الأزمة في ذلك البلد يمكن أن تتصاعد مع ما لها من تأثير مباشر على الاستقرار والتنمية في أمريكا الوسطى بأسرها. كوستاريكا تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن حل النزاع الذي يعاني منه هذا البلد الشقيق لا يمكن إلا أن يكون بالحوار الملتزم والفعال بين جميع الأطراف، بما يؤدي إلى اتفاق حقيقي على جدول زمني للتحوّل الديمقراطي. واليوم، فإننا نطلب من المجتمع الدولي والأمين العام المشاركة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة في مواجهة تلك الحالة الخطيرة. عندما يتعلق الأمر بحياة وكرامة الناس وعدم إمكانية العيش حياة تخلو من الخوف والبؤس، فإن الصمت يجعلنا متواطئين. ولهذا السبب ترفع كوستاريكا صوتها.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة في فنزويلا، وعدم احترام سيادة القانون والمؤسسات الفنزويلية في ذلك البلد، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان هناك. لقد أيدت كوستاريكا باستمرار جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك ما أثير هذا الأسبوع في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. ونؤكد من جديد التزامنا بالإسهام في التغلب على الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الخطيرة في فنزويلا، من خلال حل سلمي عن طريق التفاوض، في إطار القانون الدولي.

ويكتسي هذا العام أهمية خاصة في بناء توافق الآراء الذي سيتيح لنا التوصل إلى إطار تعاون عالمي، بحيث يمكننا على الأقل تحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية مع اعتماد اتفاق عالمي بشأن الهجرة واتفاق آخر بشأن اللاجئين. وترحب كوستاريكا بحماس بتلك الإمكانية. لن نتمكن من إدارة تنقل البشر بطريقة تعزز آثاره الإيجابية إلا بالتنسيق والتعاون المستمرين، بما في ذلك

ونرحب بإعلان بانمونجوم وإعلان بيونغ يانغ، ونأمل أن يؤديا إلى التنفيذ الفعّال والكامل لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ونعرب أيضاً عن دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها مجلس الأمن.

ونحتفل أيضاً باتفاق السلام التاريخي بين إريتريا وإثيوبيا. وننضم مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، الساري منذ سنوات عديدة، ويؤثر على قدرة سكانها على تحقيق التنمية والازدهار.

حلمت كوستاريكا بأن تكون بلدا بلا جيش، وهذه الآن حقيقة واقعة طيلة ٧٠ عاما. كما كنا في الطليعة لدى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، واليوم نشجع على تنفيذها. ونسعى الآن، بالاشتراك مع مجموعة من الدول ومنظمات المجتمع المدني، إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أن السبيل الوحيد لضمان ألا تستخدم الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف هو إزالتها التامة. ومع اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، قرر المجتمع الدولي أن الحظر الملزم قانونا لتلك الأسلحة إسهاما أساسيا في تحقيق هذا الهدف. وانطلاقا من عقيدة راسخة وحس أخلاقي، ندعو اليوم جميع البلدان إلى التوقيع والتصديق على تلك المعاهدة التاريخية.

لا يمكن لكوستاريكا أن تكون ولن تكون غير مبالية بالمعاناة وحالة عدم اليقين التي يعيشها من نعتبرهم أخوة وأخوات. منذ نيسان/أبريل، أعربنا عن قلقنا إزاء تدهور المؤسسات والانتقاص المنتظم من حقوق الإنسان في نيكاراغوا، على نحو ما أكدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. القمع والتخويف والتجريم على أساس انتقائي يقوض حرية سكانها الواحد تلو الآخر. ويجب أن نشير إلى أن الحالة الخطيرة في نيكاراغوا أودت بحياة المئات. ونتيجة لذلك، شهد بلدنا زيادة في تدفقات المهاجرين وطلبات اللجوء. وقد استجبنا على نحو منظم ومسؤول وداعم، مع إعطاء الأولوية لتوفير الحماية والاحترام

أجل إنجاز خطة ٢٠٣٠، أن نعترف على نحو تام بمفهوم الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، على النحو المطلوب عن طريق استجابة شاملة من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، حتى يتسنى للبلدان المتوسطة الدخل الاستمرار في الوصول إلى التمويل، وضمان سد الثغرات الهيكلية التي لا تزال مستمرة وتوق طريقنا صوب التنمية المستدامة.

نحن نعكف حالياً على وضع خطة لخفض انبعاثات الكربون تكون مبتكرة وحاسمة وملتزمة، مع رؤية طويلة الأجل ومجموعة من الإجراءات الفورية التي تتطلب جهوداً تحويلية في مجتمعاتنا. وتحدد الخطة مجموعة من التحولات التكنولوجية، مثل وسائل النقل العام الفعالة والمتجددة، وأسطول من المركبات الخفيفة عديمة الانبعاثات، وإدارة متكاملة للنفايات، والتخلص من النفايات المنخفضة الانبعاثات، ونظم الأغذية الزراعية العالية الكفاءة التي تنتج مواد غذائية منخفضة الكربون، ونموذج لتربية الماشية يكون قادراً على الصمود وتنافسياً من الناحية الإيكولوجية يقوم على الكفاءة الإنتاجية وزيادة الغطاء الحرجي وخدمات النظم البيئية المتجددة في الحلول القائمة على الطبيعة. إن إزالة الكربون من مجتمعاتنا أكبر مهمة لجيلنا. وتطمح كوستاريكا إلى أن تصبح مختبراً في عملية إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي. وكما ألقينا ذات يوم جيشنا، فإننا الآن بصدد إلغاء اعتمادنا على الوقود الأحفوري. نحن مصممون على القيام بكل ما هو ضروري، وبتعاوننا جميعاً، سيتحقق ذلك.

وفي هذا الصدد، تدعو كوستاريكا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في مبادرة جديدة، هي التحالف من أجل الجميع. هذا التحالف يسعى إلى تعزيز إدماج لغة حقوق الإنسان ونوع الجنس في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والآليات المالية البيئية بطريقة واضحة ومتسقة.

في هذا الأسبوع، وقّعنا أيضاً على اتفاق إيسكازو، المعروف أيضاً باسم الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية

مع البلدان التي تستقبل بشكل مسؤول تدفقات المهاجرين واللاجئين - خاصة إن كانت من البلدان النامية. من الضروري تعميق نهجنا إزاء تنقل البشر، وهو ظاهرة عالمية ومعقدة ذات أهمية كبيرة، ينبغي أيضاً أن تصبح إحدى النقاط الرئيسية على جدول الأعمال الدولي. إننا بحاجة إلى رؤية مشتركة وشاملة وطويلة الأجل للهجرة والتماس اللجوء، على أساس السيادة والمسؤولية المشتركة في إدارتها، وقبل كل شيء، على أساس من التضامن. دعونا نهيئ عالماً يجري فيه فهم التنوع والهوية والثقافة على أنها مصدراً للثروة والنمو.

وتلفت كوستاريكا الانتباه إلى العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. في عام ٢٠٢٠، سنجري استعراض منتصف المدة للعقد، لكننا نعلم بالفعل أننا لم نحرز تقدماً كافياً. نحن بحاجة إلى الموارد اللازمة، حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة، من أجل اتخاذ تدابير ملموسة للاعتراف بإسهامات أولئك السكان واحترام حقوقهم الأساسية وحمايتهم وإعمالها. كما نرحب بكوستاريكا باعتماد عقد الزراعة الأسرية، الذي يهدف إلى تحسين ظروف عمل ومعيشة الأسر العاملة في الزراعة بحيث يمكنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ترتبط الزراعة الأسرية بإنتاج واستهلاك الغذاء على نحو مستدام وبالمناسبات الثقافية لسكاننا. وندعو جميع البلدان إلى اتخاذ إجراءات، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تحقيق تطلعات العقد.

من المهم ضمان الامتثال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تؤكد إدارة الرئيس كارلوس ألفارادو كيساندا التزامها بالميثاق الوطني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي جرى التوقيع عليه في عام ٢٠١٦ من جانب القطاع العام وقطاع الأعمال التجارية ومنظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والمنظمات الاجتماعية والحكومات المحلية. وتسلم كوستاريكا بالطبيعة الشاملة والعالمية والتحويلية والمتعددة الأبعاد لأهداف التنمية المستدامة. ونرى أنه من الضروري، من

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر النائبة الأولى للرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة إيسي كامبل بار، النائبة الأولى للرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية كوستاريكا، من المنصة.

خطاب السيد شارما أولي، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب السيد شارما أولي، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيراً أن أرحب بدولة السيد شارما أولي، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أولي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى الرئيسة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. ويستحق الرئيس السابق منا التقدير على النجاح في توجيه أعمال الجمعية خلال الدورة السابقة. كما نثني على الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على التفاني والالتزام والقيادة التي ما فتئ يخدم بها المنظمة. وإذ نحيي ذكرى مرور مائة عام على ميلاد نيلسون مانديلا، أود أن أعرب عن عميق احترامي لهذا القائد العظيم وللقضية التي كافح من أجلها. وهو، كشخصية بارزة، كان يملك روحاً إنسانية عظيمة ولا يزال مصدر إلهام للسلام والعدالة والوثام والتسامح والمصالحة. وفي هذا العام، خسرتنا أيضاً دبلوماسياً بارزاً وملهماً في شخص الأمين العام الأسبق، الراحل كوفي عنان. وأود أيضاً أن أشيد إشادة صادقة بالإسهامات الهائلة التي قدمها لتعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان في العالم.

والكاربيي. إن ذاك الصك الدولي الابتكاري، الذي شاركت كوستاريكا في رئاسة عملية التفاوض عليه، يمثل إسهام منطقتنا في الديمقراطية البيئية وبناء عالم أكثر استدامة وأكثر شمولاً.

ينبغي عدم تأجيل التحولات الكبيرة. ويمكننا أن نكون جزءاً من الجيل الجديد المستنير المؤلف من أشخاص مبتكرين وملتزمين من ذوي الرؤية الملهمة لقدراتنا كمجتمع والعازمين على تعزيز تحول عالمي إيجابي. لقد حان الوقت لصوغ مستقبل أكثر استدامة وعدلاً وحرية وأكثر شمولاً. ترى كوستاريكا أن جميع الدول في جميع أرجاء العالم تشاطر تلك التطلعات. وعلى أية حال، يمكن للجمعية أن تعوّل على المساعدة الكاملة من كوستاريكا للعمل في هذا الاتجاه مع كل من يرى بأننا جميعاً ملزمون بتسليم كوكب أفضل للأجيال القادمة.

وصحيح أننا شهدنا أحداثاً على الصعيد العالمي والوطني تبدو وكأنها تُسلط الضوء على الانتكاسات في مجال السلام وحقوق الإنسان وحتى الإجراءات التي تبدو مخالفة للتنمية المستدامة، ولكن يجب ألا تشوّط هذه الحقيقة عزيمتنا. فما أن تمضي حقبة من الزمن حتى تحل أخرى. وهي تمضي في هذه اللحظة من التاريخ. لقد حان الوقت للاحتفال بحقيقة أن القادة الشباب من جميع أنحاء العالم يتجهون نحو تعزيز الحقوق وبناء مجتمعات أفضل. واليوم، بات لدينا شباب ملتزم ومتحمس ووجداني كثيراً ما يتخلى عن راحته الخاصة بما من أجل تعزيز حقوق الآخرين وحمايتهم. لقد أُسميتُ هذا الجيل "جيل النور"، لأنه يُنقذ أفضل ما في الماضي وأفضل إنجازات البشرية، والالتزامه بالبيئة والمجتمع والسلام والرفاه. إنه جيل يتطلع إلى المستقبل بدون خوف وهو يحشد القوى من أجل عالم خال من الأسلحة أو العنف، ومن أجل البيئة والسلام وحقوق الإنسان، ومن أجل التنوع الجنسي، ومكافحة أي نوع من التمييز ودعم بناء عالم أفضل. إن جيل النور سيغيّر العالم بلا شك.

نسبة النساء فيها ٤١ في المائة. وما زلنا ملتزمين بسد الفجوة المتبقية التي تبلغ نسبة ٩ في المائة لنصل إلى ٥٠ في المائة. إن الانتخابات لم تكفل الحقوق الديمقراطية للشعب النيبالي بأوسع طريقة ممكنة وحسب، بل أنتجت أقوى حكومة منذ سنوات عديدة. تحظى الحكومة التي أقودها بتأييد أكثر من ثلاثة أرباع برلماننا. كما تحظى حكومات المقاطعات بدعم قوي من الأغلبية. وقد حققنا الاستقرار السياسي الذي تشتد الحاجة إليه من خلال تلك الانتخابات التاريخية.

ومع هذه الإنجازات التاريخية، وضعنا الأسس اللازمة لإنشاء مجتمع قائم على المساواة والعدل يعامل فيه جميع المواطنين بتساوٍ ويحصلون على الحماية والفرص المتاحة بالتساوي. ولا تزال العدالة الاجتماعية في صميم نظام حكمنا. وقد دعمت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عملينا للسلام، ونحن ممتنون على ذلك. إن حالة نيبال مثال فريد على التحول السلمي والديمقراطي. وهذا شاهد على انتصار الحوار على الاختلافات وانتصار بطاقات الاقتراع على طلاقات الرصاص. ونعتقد أن ما حققته نيبال من تحويل مسار النزاعات نحو السلام يمكن أن يكون قصة نجاح ملهمة لكثير من الناس الذين يتطلعون إلى السلام في مختلف أنحاء العالم.

ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا وتقديم رؤانا.

ومن خلال الدروس الصعبة المستخلصة في الرحلة الشاقة للانتقال الديمقراطي، برزنا كدولة تتمتع بالثقة وقادرة على الحفاظ على المكاسب السياسية فيما تسير على مسار التحول الاقتصادي. وإذ تدرك حكومتي الحاجة إلى التعجيل بعملية التنمية، فقد وضعت رؤية بعنوان "نيبال مزدهرة ونيباليون سعداء". وسنعمل على تحقيق تلك الرؤية من خلال المزج السليم بين الاستخدام الحكيم لمواردنا الطبيعية وتعبئة وإدارة الموارد البشرية، التي ننعم بها، على الوجه الأمثل. ونعول على استمرار إبداء النوايا الحسنة والدعم والتعاون من جانب المجتمع

وإنني أحمل التحيات وأطيب التمنيات من أرض بوذا وساغارمانا، المعروفة أيضاً باسم جبل إيفرست، بنجاح هذه الدورة للجمعية العامة. منذ أن خاطبت الجمعية من هذا المنبر في عام ٢٠٠٦ (انظر A/61/PV.18)، شهدت نيبال تحولاً سياسياً تاريخياً. ومن خلال الحوار والمداولات والاحترام المتبادل والتراضي، وجهنا عملية سلام ناجحة على نحو فريد ومنشأة محلياً وقيادة وملكية وطنيتين. وكانت تتعلق بالتحول السلمي لنزاع المسلح. وكانت تتعلق بإعادة هيكلة الدولة وتعزيز الوحدة في ظل التنوع. وكانت تتعلق بجعل الشعب النيبالي ذا سيادة حقيقية ومصدراً لسلطة الدولة، وكانت تتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي وتوطيد جميع تلك الإنجازات في دستور ديمقراطي عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة شعبياً.

وبالرغم من الصعوبات في أعقاب الزلازل المدمرة، ارتقى القادة السياسيون إلى مستوى الحدث بعزم مشترك لإصدار الدستور الجديد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وبالتالي تحقيق تطلعات الناس خلال سبعة عقود طويلة بكتابة الدستور الخاص بهم. لا يقوم دستور نيبال بترسيخ نظام الحكم الديمقراطي في إطار نظام جمهوري اتحادي فحسب، بل إنه يجسد أيضاً الحقوق والحريات الواسعة للشعب. إن الفصل بين السلطات، ونظام الضوابط والموازن، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، والانتخابات الدورية، والتمثيل الشامل والنسبي من السمات المميزة للدستور الجديد.

إن رؤيتنا هي لديمقراطية شاملة لا تُمكن الأفراد سياسياً فحسب، بل أيضاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وقد كان تطبيق الدستور مهمة أخرى كبرى تنتظرنا. لقد أنجزنا هذه المهمة التاريخية في العام الماضي من خلال انتخابات حرة ونزيهة ومحيدة على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي وإقبال قياسي ومشاركة للناس من جميع شرائح مجتمعنا. والأهم من ذلك أن نتج عن هذه الانتخابات هيئات منتخبة

في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك سورية واليمن وفلسطين، والعديد من الأماكن الأخرى، والاستجابة لهم.

وتجسد فلسفة عدم السماح بتخلف أحد عن الركب جيدا السعي لجعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع. وتبدو الجهود العالمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي دخلت عامها الثالث، قليلة للغاية وغير كافية حتى الآن. وغني عن القول إن أقل البلدان نموا هي ساحة القتال التي ستنتصر فيها خطة عام ٢٠٣٠ أو تنهزم. وتبدو التنمية في أقل البلدان نموا سيئة على الرغم من الأداء القياسي للاقتصاد العالمي. ولا تحدث تدابير الدعم الدولي أثرا كبيرا.

ويقل مستوى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا التي تم قطعها من أجل تعزيز تلك الالتزامات كثيرا عن توقعاتنا. والوصول أولا إلى أكثر الفئات تخلفا عن الركب ليس ترفا. كما أنه ليس عملا خيريا. بل إنه التزام دولي وواجب ومسؤولية اجتماعية. ولن يتحقق الأثر الكامل إلا عندما تحترم تدابير الدعم الخارجي المسؤولية والقيادة الوطنيتين، وتتسق مع الأولويات الوطنية ويتم تنفيذها من خلال نظام وطني. ويجب أن تهدف هذه التدابير إلى بناء القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وتنمية الموارد البشرية. وما من شيء سيمكن أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان غير الساحلية الأقل نموا، من السير على طريق التنمية المستدامة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية سوى سهولة الوصول إلى الأسواق وإزالة الحواجز التجارية وضخ التمويل والاستثمارات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتغلب على الاختناقات التي تعانيها الهياكل الأساسية.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن ساعة الحذر تدق بقوة. إن أثر تغير المناخ يشكل عبئا ثقيلا على كاهل البلدان الأشد فقرا وضعفا، مثل بلدي، نيبال، على الرغم من أن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عنها تكاد لا تُذكر. ولا يمكننا أن نقف متفرجين عندما تنحسر الجبال المكسوة بالثلوج، المعروفة بأبراج تخزين المياه

الدولي في مساعينا الإنمائية. ونبراس سياستنا الخارجية هو الحفاظ على الصداقة مع الجميع وعدم معاداة أحد. وقد شكل ذلك نظرتنا المستقلة فيما يخص القضايا العالمية، والتي ننظر فيها بموضوعية. ونعتقد أن الجهود الإقليمية والعالمية تكمل جهودنا الإنمائية الوطنية. وتمشيا مع إعطاء الأولوية في سياستنا الخارجية للتعاون الإقليمي، استضفنا مؤخرا مؤتمر القمة الرابع لمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات. ونود أن يجري تنشيط رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بوصفها منظمة إقليمية هامة.

إن العالم اليوم عند منعطف هام حيث يشهد مزيجا فريدا من الأخطار والوعود. وتتراوح التحديات من الفقر والإرهاب وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزوح القسري والكوارث الطبيعية إلى سباق التسلح الذي لا يزال يواجه المجتمع العالمي. وقد دفع الملايين من البشر ثمنا باهظا للنزاعات داخل الدول. ولأول مرة منذ عقود، يتزايد الجوع في العالم بعد تراجع دام فترة طويلة. وفي كثير من المناطق، لا يزال السلام يكتنفه الغموض. ويتزايد عدم المساواة داخل الدول، وكذلك فيما بينها. ولم تعتمد البلدان أنماطا مستدامة للإنتاج والاستهلاك. وفي هذا الصدد، فإن موضوع المناقشة العامة، المعنون "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام"، يتناغم بشكل جيد مع مقتضيات عصرنا.

وتدعم نيبال المجالات السبعة ذات الأولوية التي بينتها رئيسة الجمعية العامة ببلاغة في خطابها الافتتاحي (انظر A/73/PV.1) أمام الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع. ويجدوني الأمل في أن تناقش الدورة الحالية بجدية تلك المجالات ذات الأولوية بما تستحقه من جدية وإلحاح. وهنا تكمن الإرادة السياسية والتصميم. وبهذا الالتزام، يجب أن نكفل سماع أصوات من يكافحون من أجل نيل حقوقهم وحررتهم والعدالة

ويجب علينا تهيئة بيئة يمكن أن تكفل سهولة الوصول إلى التكنولوجيا بأسعار معقولة والقضاء على الحواجز التي تحول دون نقلها. ويجب أن توفر مجالا متكافئا لجميع البلدان لكي تتمكن من الاستفادة من النمو الاقتصادي ودفعه من خلال التكنولوجيا الجديدة.

وفي هذا العام، اتخذت الأمم المتحدة مبادرات الإصلاح الأكثر جرأة منذ عقود. وتوفر لنا إعادة هيكلة جميع ركائز المنظمة فرصة هامة لتعزيز ركيزة التنمية فيها وإظهار كفاءتها في تقديم الخدمات. ونعتقد أن من شأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحسين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن المهم أن يتعلم جيل جديد من الأفرقة القطرية طرقا جديدة حتى تتمكن من كفاءة بناء منظومة سليمة، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك نبذ العادات القديمة، وهو الأمر الذي استوجب منا إجراء هذا الإصلاح. وما يهم أيضا في الإصلاح هو إحداث تحول في الثقافة. ويجب أن تشمل الثقافة الجديدة المساءلة والشفافية والمسؤولية الوطنية في جوهرها. وترحب نيبال بالإصلاحات الجارية في هيكل السلام والأمن، وكذلك في إدارة المنظمة. وينبغي للأمم المتحدة أن تجسد فسيفساء عضويتها وتحقق المزيد من الكفاءة والفعالية. لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن. وأي إصلاح يجب أن يعكس الحقائق الحالية وأن يكفل العدالة للبلدان النامية والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا تاريخيا.

تؤكد نيبال من جديد موقفها المبدئي من أجل نزع السلاح العام الكامل فيما يتعلق بجميع أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا الولايات المتحدة والكوريتان صوب نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وإرساء السلام والاستقرار هناك. وترحب نيبال بخطة الأمين العام لنزع السلاح، أملا في تجديد الزخم من أجل نزع السلاح. وتشيد نيبال ببدء المداولات في إطار عملية كاتماندو لوضع تدابير مبتكرة لبناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا توجد منطقة بمنأى عن خطر الإرهاب. وتدين نيبال بشدة

في العالم، وتتقهقر الأنهار الجليدية وتتسبب أنماط الطقس المتقلبة في حدوث فيضانات وإغراق السهول. ومن المفارقات المحزنة أننا أصبحنا ضحايا لكوارث تسبب فيها آخرون. ويُنظر إلى آثار تغير المناخ على المناطق الجبلية والبلدان الجزرية الصغيرة باعتبارها تهديدا وجوديا. وأصبحت الخسائر في الأرواح والممتلكات والتنوع البيولوجي وانتشار ظاهرة وقوع الكوارث أمرا لا يطاق. وثمة حاجة لتنفيذ استجابة ملائمة وقوية. ولا يمكننا التهرب من المسؤولية، ولن يكون هناك أي عذر للتقاعس عن العمل. ويجب اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان احترام العدالة المناخية لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وتفاوت القدرات. ولتحقيق ذلك، فإن التعاون والتآزر على المستوى الدولي لتعزيز التكيف وتخفيف الآثار شرط لا غنى عنه. ويجب أن يُنفذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بالكامل وبجسنة.

إن كفاءة صحة أطفالنا وشبابنا ورفاههم هو استثمار في المستقبل. ويمكن أن يولد توفير التعليم الجيد، بالاقتران مع نقل المهارات وتحفيز الابتكار، قوة موحدة إيجابية لتمكين الشباب من أن يصبحوا ذوي شأن وقادرين على الإسهام في المجتمع وبناء الدولة. ويجب أن ندعم التنمية الكاملة لإمكاناتهم وإبداعهم وطاقاتهم لتحقيق الازدهار. ويمكن أن يغذي غرس روح المبادرة وإيجاد فرص العمل اللائق للشباب التنمية الاقتصادية، مما يساعد مجتمعاتنا على التحول الإيجابي. وفي الوقت نفسه، يجب أيضا أن نغرس فيهم القيم الأخلاقية والمدنية لكي يصبحوا قوة لتحقيق الوثام والتسامح في المجتمع.

إن حدود التكنولوجيا آخذة في الاتساع أكثر من أي وقت مضى، وقد أصبحت قوة دافعة رئيسية للتحول المجتمعي. ولكن المكاسب الرقمية موزعة على نحو غير متساو، والفجوة الرقمية آخذة في الاتساع. إن التكنولوجيا عامل قوي للتغيير والتحول. وفي الوقت نفسه، فإن الثورة التكنولوجية تسبب نوعا من الخلل. وتكافح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لمواكبة الطرائق الجديدة للإنتاج والاستهلاك.

أن تحقق ما يمكن أن تحققه التسويات التي يجري التوصل إليها عبر مفاوضات سياسية.

إن التزام نيبال بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها التزام كامل وثابت. وملتزم بالتنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان باعتبارها عوامل مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وبصفتنا عضواً في مجلس حقوق الإنسان، سنواصل الاضطلاع بدورنا البناء في تنفيذ ولايات المجلس. وتحترم عملية العدالة الانتقالية الجارية في نيبال اتفاق السلام الشامل المبرم بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وكذلك الواقع في الميدان في جهودنا للحفاظ على السلام وتحقيق العدالة. ولن نسمح بالإفلات من العقاب في الحالات التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

إننا نعيش في عالم يخيم عليه عدم اليقين. وعادت فيه خصومات الحرب الباردة للظهور من جديد. وتتصاعد التوترات التجارية. ويجري التشكيك في تعددية الأطراف. ويجسد البيان الافتتاحي للأمين العام إلى حد كبير حقائق العالم المعاصر وآراء الدول الأعضاء في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة وتغير المناخ والهجرة والتكنولوجيا. ونؤكد على مركزية الأمم المتحدة بوصفها أكثر المحافل المتعددة الأطراف شرعية للتداول بشأن التحديات التي نواجهها جميعاً على الصعيد العالمي. ومن واجب جميع الدول الأعضاء الحفاظ على قدسية تعددية الأطراف وتعزيز احترام القانون الدولي. ولن نتمكن من التغلب على المشاكل التي نواجهها اليوم على نطاق عالمي إلا من خلال التعاون والشراكة العالميين بثقة مطلقة. وما زال يتعين علينا إقامة نظام دولي شامل للجميع حقاً، يعزز الإنصاف والمساواة والعدالة لجميع الدول، الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام نيبال العميق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا نزال ثابتين على العهد في هذا الصدد كما كنا طوال فترة الـ ٦٣ عاماً الماضية

جميع أعمال الإرهاب، أيا كان مرتكبها وأيا كانت أغراضها. وتدعو نيبال إلى التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

لم يسبق مطلقاً أن احتلت مسألة التنقل البشري مثل هذه المكانة البارزة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وتتطلع نيبال إلى عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في كانون الأول/ديسمبر. ولا تزال كفالة حقوق الإنسان ورفاه جميع العمال المهاجرين أولويتنا. وتعتقد نيبال أن هذا الاتفاق سيخدم ذلك الغرض وسيجعل الهجرة تعود بالنفع على الجميع. وقد استضافت نيبال آلاف اللاجئين على مدى عقود على أسس إنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم بأمان وكرامة تامة.

وتجعل تعقيدات النزاعات العالمية واستعصائها الجهود الحالية الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات أكثر أهمية. والوساطة - وهي أداة غير مستغلة - يمكن تطبيقها خلال جميع مراحل متوالية النزاع. وقد احتفلت نيبال مؤخراً بمرور ستة عقود على قيام شراكتها من أجل السلام مع الأمم المتحدة. واستجابت نيبال لكل نداء، حتى في غضون أقصر مهلة ودون أي محاذير وطنية. وترحب نيبال بمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وقد أيدت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن تتاح للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة فرص عادلة للخدمة في المناصب القيادية، سواء في المقر أو في البعثات الميدانية. ويمكن للشراكة المستدامة لبناء قدرات حفظة السلام وتوفير سلامتهم وأمنهم أن تعزز أداء عمليات السلام. وتدين نيبال الهجمات على حفظة السلام وإنهاء مهانة الاستغلال والانتهاك الجنسين أمر ضروري. ولكن لا يمكن لبعثات السلام وحدها أن تكون بديلاً عن التدابير الوقائية وتدابير تسوية النزاعات المتخذة على الصعيد المحلي. وتبين تجربتنا الخاصة أن عمليات حفظ السلام وحدها لا يمكن

وتؤكد توفالو أيضا من جديد التزامها بالقيم والمبادئ النبيلة للأمم المتحدة، التي تعزز بها توفالو اعتراز كبيراً منذ انضمامها إلى عضوية الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠. كما نود أن نعرب عن خالص التعاطف لوفاة الراحل كوفي عنان، الأمين العام السابق، لمساهماته الممتازة في عمل هذه الهيئة بينما كان يقودنا من مغرب القرن الماضي إلى فجر القرن الحادي والعشرين، الذي شمل النظر في انضمام بلدي إلى هذه المنظمة العظيمة.

ونرحب بالموضوع البالغ الأهمية للمناقشة العامة الحالية "جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة". فهو يذكرنا عن حق بأننا نحتاج الآن إلى قيادة عالمية مسؤولة أكثر من أي وقت مضى - قيادة تقدر التعددية والثقة، وتأخذ مأخذ الجد المسؤولية المعنوية لمساعدة الذين يحتاجون إلى المساعدة. تلك هي القيادة التي يحتاجها العالم من أجل تحقيق النجاح إزاء التحديات العالمية البالغة الأهمية التي تواجه الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودور تلك الخطة في مكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي.

وقد اتسم هذا العام بالخوف من احتمال نشوب حرب نووية، كما لو كنا لم نتعلم من أخطاء ماضينا. إن لدينا الآن أسلحة نووية أقوى بكثير من تلك التي أسقطت على هيروشيما وناغازاكي. وقد تسبب العديد من التجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ في إلحاق ضرر لا يمكن تصوره بالبيئة وبصحة شعبنا. ولا تزال بعض جزرنا تعمل على معالجة آثار الإشعاع النووي بعد عقود من تلك التجارب. وقد أكد اجتماع قادة جزر المحيط الهادئ مؤخرًا في ناورو، من جديد، التزامنا بالسلام والأمن في منطقة المحيط الهادئ. وقد دعونا في إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لا من أجل مسائل الأمن العسكري فحسب، بل

منذ انضمامنا إلى المنظمة. ويقع على عاتقنا عبء إرشاد العالم. ويجب أن تهدف حكمتنا وقيادتنا الجماعيتان إلى تحقيق تطلعات الجميع في السلام والازدهار. فلنعد العزم بشكل جماعي على ألا يُسطر تاريخ القرن الحادي والعشرين كتاريخ من المواجهات والصراع والفقر والاستبعاد والتخلف والظلم والاستغلال. بل يجب أن يكون بالأحرى تاريخًا من التعاون والوثام والازدهار والشمول والتنمية والعدالة والإنصاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد ك. ب. شارما أولي، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو.

اصطُحِب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يسرني، بالنيابة عن حكومة وشعب توفالو، أن أخاطب الجمعية العامة، وأن أهنئ سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إن توفالو تثق ثقة تامة في قيادتها التي، إلى جانب دعم الأمين العام، ستزيد من النهوض بعملائنا في الأمم المتحدة.

ما لم يكتفِ المجتمع العالمي إجراءاته لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير فإن الدول الجزرية الصغيرة مثل توفالو ستختفي تماما في غضون ٣٠ إلى ٥٠ عاما - ستختفي تماما. أكرر مرة أخرى ما قلته في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس: "تصور فقط لو أنك في مكاني ماذا سيكون شعورك. وما الذي ستفعله؟"

إن تغيير المناخ سلاح من أسلحة الدمار الشامل. إنه ذبح للبشر في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن للأمم المتحدة، ولا يجب أن تسمح لأكثر مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أن تنأى بنفسها عن واجبها الأخلاقي ومسؤوليتها فيما يتعلق بالإسراع بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإنقاذ الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو بتقديم الدعم المناسب المتعلقة بالموارد والتكيف. وسيكون من العار أن يسمح البشر جميعهم باختفاء توفالو. إن كل عام يُبدد هباء دون اتخاذ إجراءات بشأن تغيير المناخ يقرب توفالو أكثر من زوالها بالكامل من على الأرض.

ولكن توفالو لن يهدأ لها بال. سوف نكافح لحماية وإنقاذ جزرنا وشعبنا وثقافتنا ومستقبلنا. وناشد الجمعية السامية ألا تسمح بحدوث تلك العواقب. إن توفالو التي استخدمت القوات الأمريكية جزرها وبحيراتها، في الحرب العالمية الثانية لقهر العدو في منطقة المحيط الهادئ، تحت الرئيس ترامب والولايات المتحدة الأمريكية على الانضمام إلى اتفاق باريس لكي يمكننا جميعا أن نجذب معا لإنقاذ العالم من عدو واحد هو من أكثر الأعداء تهديدا لنا، وهو تغيير المناخ. وإذا تعذر ذلك، تقترح توفالو أن نعود إلى باريس، بسرعة نحن الذين وقعنا على اتفاق باريس، كي نعيد تقييم تعهداتنا المتعلقة بالتخفيف، بصورة حاسمة وعلى وجه السرعة، ونزيد بشكل كبير من جهودنا للحد من التلوث بغازات الاحتباس الحراري. ولا يمكننا أن نسمح لأحد البلدان بنبد العملية وعرقلة جهودنا الجماعية.

ومسائل الأمن البشري أيضا. ومن هذا المنطلق، قامت توفالو منذ يومين، بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي توفر للمجتمع الدولي الفرصة لحظر هذه الأسلحة. ونحث الجميع على اتخاذ إجراءات ملموسة لجعل عالمنا آمنا.

إن الأمراض غير المعدية والسل تضرب الفقراء والفئات الضعيفة بشدة، وتدفعها أكثر إلى أعماق الفقر. ونشيد بالنتائج الناجحة للاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن هذه المسائل، لكن الكلام وحده لا يكفي. فيجب أن يعقب ذلك إجراء ملموس على أرض الواقع من أجل تعزيز أنماط الحياة والنظم الغذائية الصحية، التي يدعمها التمويل الكافي، وطرائق الرصد لضمان التقدم المتكامل. إن معالجة هذه المسألة على وجه السرعة أمر بالغ الأهمية، وتحقيقا لتلك الغاية، استحدثنا في توفالو أساليب للحياة الصحية بمبادرتنا المتمثلة في ممارسة الرياضة بعد ظهر كل يوم جمعة لجميع العمال في أماكن العمل والقرى للتشجيع على اتخاذ أسلوب حياة أكثر نشاطا وصحة. ومن ناحية أخرى، نحن بحاجة إلى الدعم العملي، ولكن في شكل تمويل وموارد من الأمم المتحدة، وكذلك من المجتمع الدولي.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا يعتمد بالكامل على الطريقة التي يمكننا بها معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ. ويشير الاتجاه الحالي للإحترار العالمي إلى مستقبل قاتم وبائس جدا للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الجزر المرجانية المنخفضة مثل توفالو - وهو مستقبل يتطلب استثمارات ضخمة في مجالي التخفيف والتكيف تتجاوز قدراتنا تماما. إن اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ يتيح لنا شريان الحياة.

ولكن الالتزامات الحالية الواردة في اتفاق باريس لا تمثل سوى ثلث ما هو مطلوب من أجل تجنب العواقب الكارثية لتغير المناخ، والتي تشكل تهديدا مباشرا لوجودنا وبقائنا. وبحسب ما قرره الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)،

نرحب بالاختتام الناجح للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ونشيد بروح القيادة المسؤولة والتعاون المتعدد الأطراف في إطار الجهود الرامية إلى دعم السكان الذين يتزايد عددهم باستمرار ويتأثرون بالنزاعات والأزمات البيئية. ونعتقد، مع ذلك، أنه ينبغي حماية جميع حقوق الإنسان للأشخاص المشردين نتيجة لتغير المناخ بموجب اتفاق قانوني دولي. ولذلك، نكرر اقتراح توفالو الداعي إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة بشأن إنشاء عملية قانونية لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ.

في هذا العام، اقترحت توفالو أن تظل في فئة أقل البلدان نمواً لأن قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة تواجه تهديدا خطيرا بسبب قابليتها للتأثر بتغير المناخ. ونلاحظ مع التقدير الدعم الذي تلقيناه من الأصدقاء والشركاء في التنمية للمضي قدما بهذا الاقتراح. ومع ذلك، نعتقد اعتقاداً جازماً بوجود اعتبار أوجه الضعف الشديد التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية معياراً أساسياً للخروج من القائمة.

ولا يمكن تجاهل الشواغل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية شديدة الضعف مثل توفالو. وتعترف استراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة - تي كايغا - بحالة ضعفنا الفريدة بوصفها العدو رقم واحد الذي يعوق جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ندعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إنشاء فئة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتيح إيلاء اعتبارات خاصة لنا بطريقة مماثلة لتلك الممنوحة لأقل البلدان نمواً. ونحيط علماً بتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخراً عن التقييم الناجم عن الولايات الناشئة لوحدي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعتين للأمانة العامة (A/73/345). إن تنامي مسؤوليات وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل

إن مؤتمر الأطراف القادم في بولندا يعد معلماً بالغ الأهمية بالنسبة للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. ويجب علينا أن نضمن تحقيق المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس. ويجب أن نضمن أيضاً أن تؤدي عملية تالانوا للحوار إلى إعلان وقرار سياسيين قويين يستجيبان على النحو الواجب لتقرير الهيئة الحكومية الدولية (IPCC 1.5°C)، وتحديد مسار العمل لإجراء معزز بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، نسعى إلى الحصول على التزام من كل دولة بتعزيز جهودها الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على وجه الاستعجال. وفي توفالو، نحن ملتزمون تماماً بالتحول إلى ما نسبته ١٠٠ في المائة من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ بالرغم من ضآلة انبعاثاتنا من غازات الاحتباس الحراري.

وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا لحكومتنا الهندي وفرنسا على مبادرتهما بشأن تنمية الطاقة الشمسية كجزء من التحالف الدولي للطاقة الشمسية، ولالاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وتايوان وإيطاليا والنمسا واليابان والبنك الدولي على دعمهم لكفاءة استخدام الطاقة وتطوير الطاقة الشمسية في بلدي، توفالو. وأود أن أثنو بالجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن الموقرون لجعل تغير المناخ في صدارة جدول أعماله المتعلق بالسلام والأمن. وهذا يمثل التزاماً حقيقياً بالتصدي لأهم تحد في عصرنا وأكبر تهديد منفرد للبشرية. ويحدونا الأمل بكل تواضع في أن يوافق أعضاء مجلس الأمن بالكامل على إدراج تغير المناخ كبنود دائم في جدول الأعمال.

ونعتقد أن الصلة الأساسية بين تغير المناخ والأمن. وبالنسبة لدولة مثل توفالو، يتوقف الأمن والمستقبل على اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى أن يعين الأمين العام ممثلاً خاصاً معنيا بتغير المناخ والأمن. كما ندعو مجلس الأمن إلى تعيين مقرر خاص لإجراء استعراض منتظم بشأن التهديدات الأمنية العالمية والإقليمية والوطنية التي يسببها تغير المناخ.

الانفرادي الطويل الأمد المفروض على التجارة مع كوبا يحد بشكل مباشر من تطلعات شعب ذلك البلد إلى التنمية. وهو يتجاهل حقوق الإنسان وروح التعاون التي تتبناها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالمثل، فإننا نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أيضا إجراء حوار مع شعب بابوا الغربية لإيجاد حلول دائمة لنزاعاتهم.

في آب/أغسطس ٢٠١٩، ستستضيف توفالو المنتدى الخمسين لقادة جزر المحيط الهادئ. وأوجه دعوتنا المتواضعة لجميع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأصدقائنا، وخاصة شركاءنا في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، إلى الانضمام إلينا في توفالو. وآمل أن تظل توفالو موجودة. ونود أن نسجل رسميا تقديرنا العميق لحكومة تايوان لما قدمته من دعم سخي في مساعدتنا على الإعداد لذلك الحدث الإقليمي الهام والواسع النطاق. وبالمثل، أود أن أنوه بدعم مماثل قدمته حكومات الهند وتايوان وجمهورية كوريا لمساعدتنا على استضافة المنتدى في العام المقبل.

في ١ تشرين الأول/أكتوبر، يوم الإثنين المقبل، ستحتفل توفالو بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالها. وبينما نتمسك باعتزازنا الوطني كدولة مستقلة، فإننا نقر تماما بأن توفالو لم تكن لتستطيع مطلقا أن تحقق هذا المركز دون الاعتبار الواجب الذي أولاه الأعضاء في هذه الهيئة، والذين أعرب لهم الآن، بالنيابة عن شعب توفالو، عن خالص امتناننا. وفي مسيرتنا إلى الأمام، نشيد مع عميق التقدير بسخاء كل شركائنا في التنمية، ولا سيما شركائنا التقليديين: جمهورية الصين وتايوان والهند وجمهورية كوريا وأستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وغيرهم كثيرون. وإذ نواصل مسيرتنا لفترة السنوات الأربعين القادمة، فإننا نسعى لاستمرار النوايا الحسنة لأسرة الأمم المتحدة من أجل مواصلة تعزيز الإنجازات التي حققناها استنادا إلى شراكات حقيقية ودائمة.

البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن يقترن بزيادة الموارد. كما نرحب باستعراض إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) ونأمل أن يتناول ذلك الاستعراض حقا الظروف الفريدة التي تؤثر على تلك الدول وأوجه ضعفها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي الفريدة، وأن يستجيب لها. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، نتخذ خطوات صغيرة لمعالجة هذا الضعف. ونحن بصدد إنشاء مرفق للتأمين ضد تغير المناخ في جزر المحيط الهادئ. ونلتزم بدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمساعدتنا على إنشاء ذلك المرفق.

يرتبط اقتصاد دولتنا الجزرية الصغيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمحيطات. فالمحيطات تشكل هويتنا وثقافتنا وحياتنا وبقائنا، ولكنها تتعرض لضرر بالغ بسبب الاحترار العالمي وتحمض المحيطات وبيضاض الشعاب المرجانية والنفايات الصلبة والتلوث البلاستيكي وتناقص أرصدة مصائد الأسماك الشاطئية وتلك الموجودة في عرض البحر، والتي تعتمد عليها الاقتصادات الوطنية. ويجب على الأمم المتحدة أن تطلق أقوى حملة ممكنة للدفع باتجاه بناء شراكات حقيقية لمعالجة تلك المسائل.

إن استبعاد تايوان من منظومة الأمم المتحدة يحرم سكانها البالغ تعدادهم ٢٣ مليون نسمة من التمتع بحقوقهم الأساسية للمشاركة في الأمم المتحدة والاستفادة منها. وتايوان هي بالفعل شريك مسؤول ومقتدر لتوفالو وللعديد من البلدان الأخرى في الكثير من مناطق العالم، ويمكنها أن تفعل المزيد إذا سُمح لها بتبوؤ مكانها الصحيح والقيام بدورها في جهودنا العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وترى توفالو أنه يجب على الأمم المتحدة اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين تايوان من المشاركة في الاجتماعات والأنشطة والآليات في إطار عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك في الوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن الحظر الاقتصادي

وأهنئ أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته الصارمة والشجاعة في تعزيز السلام والأمن العالميين والتنمية المستدامة.

إن الموضوع المختار لدورة هذا العام يعيد إلي بعض الذكريات الشخصية. فقبل أربعين عاما، وقف والدي، أب الأمة، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، على هذه المنصة وقال إن:

”السلام لازم لبقاء البشر. ويمثل أعمق آماني الرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم.“ (A/PV.2243، الفقرة ١٥)

ولا تزال الأمم المتحدة مركز الأمل لمستقبل جميع الناس في هذا العالم الزاخر بالحزن والبؤس والنزاع. وكرس والدي، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، حياته لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعب بنغلاديش. وقام بذلك في وقت كان ٩٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وبعد ٢٤ عاما من الكفاح الذي توج بانتصار حريتنا للتحرير، نالت بنغلاديش استقلالها في ظل قيادته في عام ١٩٧١. وخلال تلك الفترة الطويلة من الكفاح، قضى ١٤ عاما تقريبا في السجن. ووضعت مخططات لاغتياله مرارا وتكرارا.

وعقب الاستقلال، وجه بانغاباندو قوته نحو إعادة بناء بلد دمرته الحرب مع اقتصاد مدمر. وكان الشعب بحاجة كبيرة إلى الإغاثة. وشرعت بنغلاديش في مسيرتها كأحد أقل البلدان نموا. بيد أن سوء الطالع أصاب شعبنا. فقد كان بانغاباندو سيتولى قيادة البلد لفترة لا تزيد عن ثلاث سنوات ونصف السنة. وسقط قتيلًا بالرصاص وبصورة وحشية على يد قتلة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥. وكان إلى جانبه ١٨ من أفراد أسرتي، ومن ضمنهم أمي بيغوم فازيلاتوننيسا وثلاثة أشقاء أصغرهم لم يتجاوز عمره ١٠ أعوام، وقتل أيضا زوجتا شقيقي اللتان كانتا قد تزوجتا حديثا. وتصادف أن كانت أختي الشيخة ريجانا وأنا في الخارج في ذلك الوقت ونجونا من المذبحة. ولكننا منعنا من العودة إلى البلد. فالدكتور العسكري الذي استولى

في الختام، تؤمن توفالو بإيماننا راسخا بأن جهودها الجماعية الرامية إلى تحقيق التطلعات المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضمنان السلام والأمن والازدهار على الصعيد العالمي، ستواجه تهديدا خطيرا ما لم نتحرك جميعا معا، كأسرة واحدة، من أجل التصدي بصورة عاجلة لتغير المناخ وإنقاذ توفالو والعالم. فليبارك الله توفالو. وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو، من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت باللغة البنغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيسة على انتخابها بصفتها الرئيسة الرابعة للجمعية العامة خلال الأعوام الـ ٧٣ لتاريخ الجمعية. وأود أن أؤكد لها على دعم وفد بلدي الكامل لها في الحفاظ على التزامها نحو الأمم المتحدة.

بهدف التوصل إلى حل دائم وسلمي لمعاونة السكان الروهينغيا المشردين قسرا والمغلوبين على أمرهم. ونشعر بخيبة الأمل لأننا، بالرغم من جهودنا الجدية، لم نتمكن من بدء إعادة الروهينغيا إلى وطنهم بصورة دائمة ومستدامة.

إن ميانمار إحدى جاراتنا. ومن البداية، ظللنا نحاول إيجاد حل سلمي لأزمة الروهينغيا من خلال المشاورات الثنائية. وحتى الآن، أبرمت ثلاثة ترتيبات ثنائية بين بنغلاديش وميانمار من أجل إعادة الروهينغيا إلى وطنهم. وبالرغم من التزام سلطات ميانمار الشفوي باسترجاع الروهينغيا، فإنها في الواقع لم تقبل عودتهم. إن السكان الروهينغيا البالغ عددهم ١,١ ملايين شخص المستضافين في بنغلاديش يعيشون في حالة غير مستقرة. ويقدر استطاعتنا، وضعنا ترتيبات لغذائهم وملبسهم ورعايتهم الصحية ورعاية أطفالهم وتوفير الأمن لهم. وأبدي العديد من البلدان والمنظمات، بما في ذلك الأمم المتحدة، والكومنولث، ومنظمة التعاون الإسلامي، تضامنها مع الروهينغيا وقدمت لهم الدعم والمساعدة. وأعرب عن تقديري وشكري للمجتمع الدولي وما دام الروهينغيا غير قادرين على العودة إلى ديارهم، فإنه ينبغي، كترتيب مؤقت، أن يتمكنوا من العيش في ظروف جيدة وصحية. ومن هذا المنطلق، بدأنا العمل على توفير مرفق سكني جديد لهم مع جميع الترتيبات اللازمة لحصولهم على التعليم والرعاية الصحية والاحتياجات الأخرى. إنني أدعو المنظمات الدولية إلى التكاتف معنا في تلك المبادرة. وأسعى أيضا للحصول على مساعدة لنقل الروهينغيا إلى المرفق السكني. إن أصول أزمة الروهينغيا تكمن في ميانمار. وبهذه الصفة، يتعين إيجاد حلها في ميانمار. ونود أيضا أن نشهد التنفيذ الفوري والفعال للاتفاق المبرم بين ميانمار والأمم المتحدة. ونريد التوصل إلى حل مبكر وسلمي لأزمة الروهينغيا.

وعلى مدى الأعوام الـ ٣٠ الماضية، قدمت بنغلاديش مساهمتها في صون السلام الدولي بنشر أكثر من ١٥٨ ٠٠٠

على السلطة في ذلك الوقت أصدر مرسوم العفو، الذي عطل إمكانية تقديم القتلة إلى العدالة. لقد حررنا من حقنا في السعي لتحقيق العدالة في عمليات القتل البشعة.

إنني أشعر بألم عدد لا يحصى من الناس ومعاناتهم في جميع أرجاء العالم، مثل الروهينغيا، الذين اضطهدوا وطردهوا من ديارهم. ومن المستحيل بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة بتجاهل تلك الحالات. إن حالة ميانمار تذكرنا مرارا وتكرارا بالإبادة الجماعية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الباكستانية ضد شعبنا في عام ١٩٧١. فخلال الأشهر التسعة لحربنا للتحرير، قتل الباكستانيون ٣ ملايين من البنغاليين الأبرياء. وكان على مائتي ألف امرأة أن تعاني من التعذيب وسوء المعاملة البشعة. واضطر عشرة ملايين شخص للفرار من ديارهم والتماس اللجوء في الهند. وألقي القبض على والدي واقتيد إلى باكستان. كما أودت السجن إلى جانب والدي وأخوين وأخت أصغر سنا. وكنت أتوقع ميلاد طفلي الأول في ذلك الوقت. لقد ولد في الأسر. وكان علينا أن نقضي أيامنا في بيئة رطبة وغير صحية. إننا نشعر بالجزع مما شهدناه في تقارير الأمم المتحدة عن الفظائع التي ارتكبت ضد طائفة الروهينغيا، التي اتخذت الآن مأوى لها في بنغلاديش. فتلك الأعمال الفظيعة ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونتوقع من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن تولي الأهمية الواجبة للفظائع والظلم الذي يعاني منه السكان الروهينغيا في ميانمار.

وبوصف الروهينغيا إخواننا من بني البشر، لا يمكننا أن نتجاهلهم ولا أن نلتزم الصمت إزاء محنتهم. وحينما قتل والدي وأفراد الأسرة، لم يسمحوا لي بالعودة إلى المنزل لمدة ست سنوات. واضطرتنا أحتي وأنا للعيش في الخارج كلاجئين. ويمكنني أن أشعر بالبؤس الناجم عن فقدان الأحباء أو عن العيش لاجئا في أرض مختلفة. ولذلك، قدمت اقتراحا من خمس نقاط في الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/72/PV.14)،

نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧,٨٦ في المائة. وقد انخفض التضخم بنسبة ٥,٤ في المائة. وانخفض معدل الفقر من ٤١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢١,٤ في المائة في عام ٢٠١٨. وخلال الفترة نفسها، إنخفضت نسبة الفقر المدقع من ٢٤ في المائة إلى ١١,٣ في المائة. وبلغ مجموع احتياطياتنا من النقد الأجنبي ٧,٥ مليارات دولار في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وزادت لتبلغ ٣٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨. وبلغ الاستثمار العام ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ وارتفع إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٨.

وقد زادت قدرة توليد الطاقة إلى ٢٠.٠٠٠ ميغاوات بعد أن كانت ٣.٠٠٠ ميغاوات فقط في عام ٢٠٠٩. ونقوم ببناء محطات توليد الطاقة باستخدام الفحم، لضمان إمدادات الطاقة المستدامة. وفي المناطق النائية التي لا يوجد بها خطوط نقل، يتم توليد الطاقة باستخدام ٥,٥ ملايين لوح شمسي. ويحصل تسعون في المائة من سكاننا الآن على الكهرباء. ومع إطلاق العمل في محطة الطاقة النووية ربور، إنتقلنا خطوة إلى الأمام في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ومن المسلم به الآن أن بنغلاديش تعد نموذجاً للتنمية في العالم. وقد بدأنا رحلتنا من كوننا إحدى أقل البلدان نمواً لكي نحصل على وضع بلد نام. ويرتبط مسار نجاحنا الإنمائي ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية التنفيذ الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التي تم دمجها في خطتنا الخماسية السابعة. ولا نزال ملتزمين بالكامل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى النمو الاقتصادي الحالي، هناك الآن فرص عمل هائلة وواسعة النطاق في بنغلاديش. ويتم تقديم حوافز مالية متعددة للمستثمرين الأجانب مثل الإعفاءات الضريبية واتفاقيات الازدواج الضريبي والإعفاء من الرسوم الجمركية. ونقوم بإنشاء ١٠٠ منطقة اقتصادية خاصة للمساعدة في إيجاد ١٠ ملايين فرصة عمل في بنغلاديش.

من حفظة السلام في ٥٤ بعثة. لقد جاد ١٤٥ من حفظة السلام من بنغلاديش بأرواحهم أثناء تأدية واجبهم. وفي الوقت الحالي، ينتشر أكثر من ٧.٠٠٠ من حفظة السلام، بما في ذلك ١٤٤ امرأة، في ١٠ بعثات مختلفة. ويحظى حفظة السلام التابعون لنا بالثناء على روحهم المهنية وشجاعتهم ونجاحهم. لقد تعهدنا بتقديم ٢٣ وحدة في إطار نظام تأهب قدرات حفظ السلام.

وكانت بنغلاديش، بوصفها أحد المؤيدين الأصليين، تأمل أن تشهد التوصل إلى اتفاق عالمي أكثر قوة وارتكازاً على حقوق الإنسان بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة. وفي السياق العالمي المعاصر، ينبغي أن يعتبر اتفاق الهجرة خطوة إيجابية وينبغي أن يكون وثيقة حية لحماية حقوق المهاجرين.

إن بنغلاديش تعارض بشدة الإرهاب وجميع أنواع الجريمة المنظمة. ولن نسمح باستخدام أراضيها لارتكاب أية أعمال إرهابية ضد جيراننا أو أي نشاط يلحق الضرر بمصالحهم. ولن نتراجع بتاتا عن سياستنا التي لا تتسامح إطلاقاً مع الإرهاب وستظل غير منقوصة. لقد استفدنا بشكل جيد من نهجنا الشامل لكامل المجتمع في منع التطرف المصحوب بالعنف، والإتجار بالبشر وتدفع أنواع المخدرات غير المشروعة. وأيدت بنغلاديش النداء العالمي للعمل على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية الذي أطلقته الولايات المتحدة.

ودأبنا منذ عام ٢٠٠٩، على تطبيق سياسات التنمية الشاملة والمركزة على الناس. وفي طريقنا لتحقيق أو البنغال الذهبية، كما تصورها أب الأمة بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، فإننا نظل ملتزمين بتحقيق طموحات شعبنا. لقد اعترف البنك الدولي ببنغلاديش كدولة متوسطة الدخل في عام ٢٠١٥. وتعد بنغلاديش ثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وقد ارتفع دخل الفرد من ٥٤٣ دولاراً في عام ٢٠٠٦ إلى ١٧٥٢ دولاراً في عام ٢٠١٨. وحققنا معدل

حساباتهم الفردية تقابله الحكومة بمبلغ معادل له. ويجري تنفيذ مشروع المأوى بهدف ضمان عدم تشرد أحد في بنغلاديش، ونعمل على تزويد كل قرية من قرانا بالمرافق الحضرية.

وقد شكل تمكين المرأة ومشاركتها عاملاً رئيسياً في التنمية الممتازة لبنغلاديش. وشجعنا تمكين النساء من خلال تعزيز فرصهن التعليمية وتسهيل تحررهن السياسي والاقتصادي. وأتخنا فرصاً للفتيات لمتابعة تعليمهن مجاناً حتى الصف الثاني عشر في المؤسسات التعليمية العامة. وفي المستوى الثانوي، تبلغ نسبة البنات مقارنة بالأولاد ٥٣ إلى ٤٧. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، بلغت النسبة بين ٣٥ و ٥٦ في المائة، وقد تكون بنغلاديش الدولة الوحيدة في العالم التي لديها برلمان، فيه رئيسة لمجلس النواب، ونائبة رئيس مجلس النواب وزعيمة للمعارضة، كلهن نساء. وفي البرلمان الحالي، هناك ٧٢ امرأة منتخبة. وتم تخصيص ثلاثة وثلاثين في المائة من المقاعد للنساء في الهيئات الحكومية المحلية من أجل تعزيز التمكين السياسي للمرأة على مستوى القاعدة الشعبية. ويعمل حوالي ٢٠ مليون امرأة في القطاعات الزراعية والخدمية والصناعية. وتشكل النساء نسبة ٨٠ في المائة من العاملين البالغ عددهم ٤,٥ ملايين عامل في قطاع الملابس، الذي يعد أكبر مصدر للدخل. وتقدم قروض مصرفية لصاحبات المشاريع بدون ضمانات مع رسوم خدمة نسبتها ٥ في المائة. وتخصص نسبة ١٠ في المائة من صندوق أصحاب المشاريع الصغيرة و ١٠ في المائة من قطع الأراضي الصناعية لأصحاب المشاريع من النساء.

وتعد بنغلاديش إحدى أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان في العالم. حيث يعيش أكثر من ١٦٠ مليون شخص الآن في مساحة لا تزيد عن ١٤٧ ٥٧٠ كيلومتر مربع. وبالرغم من مواردنا المحدودة، فقد قطعنا خطوات كبيرة فيما يخص مجموعة من المؤشرات الاجتماعية. وقد انخفض معدل الوفيات النفاسية إلى ١٧٠ حالة في كل ١٠٠ ٠٠٠، وانخفض معدل وفيات

وكمتابعة لدوري بصفتي عضواً في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، فإننا نظل ملتزمين بتنفيذ النتائج التي توصل إليها الفريق، الذي تم تشكيله في إطار المبادرة المشتركة للأمين العام ورئيس البنك الدولي. وأحث قادة العالم على اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التقييم السليم والإدارة والاستثمار في مجال المياه. وسنكون مسؤولين أمام الأجيال القادمة إذا فشلنا في القيام بذلك. ولا تزال حكومتي ملتزمة بكفالة توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية للجميع من خلال تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة. وحتى الآن، يحصل ٩٩ في المائة من شعبنا على خدمات الصرف الصحي و ٨٨ في المائة على مياه الشرب المأمونة.

وفي إطار برامجنا لشبكات الأمان الاجتماعي، يحصل ٦,٥ ملايين من الرجال والنساء المسنين والأرامل والنساء المعوزات والأشخاص ذوي الإعاقة على منح منتظمة. ومنذ عام ٢٠١٠، تلقى الطلاب الكتب المدرسية بالجمان من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى المستويات الثانوية في المدرسة. وجرى توزيع ما مجموعه ٣٥٤,٩٢ مليون كتاب على ٤٣,٧٦ مليون طالب هذا العام. ويتلقى الطلاب فاقد البصر كتباً مطبوعة بطريقة برايل. ويحصل الأطفال من الأقليات العرقية على الكتب بلغاتهم الأم. كما يتلقى منها ٢٠,٠٣ مليون طالب من المستوى الأساسي إلى مستوى الدراسات العليا. ويتم إرسال الأموال لـ ١٤ مليون طالب مباشرة إلى أمهاتهم من خلال الهواتف المحمولة. وحققنا نسبة ١٠٠ في المائة من التسجيل في المرحلة الابتدائية. وزاد معدل معرفة القراءة والكتابة من ٤٥ في المائة إلى ٧٢,٩ في المائة على مدى السنوات التسع والنصف الماضية.

لقد اكتسبت نماذجنا المحلية الابتكارية للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية المبتكرة قبولاً واسع النطاق. وتم تطبيق برامج ادخار صغيرة للمجتمعات الريفية والمهمشة من خلال مشروع البيت الواحد والمزرعة الواحدة. والمبلغ الذي يوفره المستفيدون في

لدولتنا، بأننا سنصل في يوم من الأيام إلى الفضاء الخارجي. وقد ساعدنا إطلاق ذلك القمر الصناعي على تحقيق التطوع الذي زرعه فينا، عندما أنشأ أول محطة أرضية للأقمار الصناعية في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٥.

وبنغلاديش هي إحدى البلدان الـ ١٠ الأكثر عرضة للتضرر من تغير المناخ في العالم. فقد جعلت تضاريس البلد، بالاقتران مع كثافته السكانية العالية، أكثر تعرضاً لمخاطر تغير المناخ. وتظل بنغلاديش ملتزمة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إننا نفق أكثر من ١ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي على معالجة آثار تغير المناخ. إننا نروج لزراعة قادرة على التكيف مع تغير المناخ. وقد تم القيام بمبادرات لزيادة الغطاء الشجري، من ٢٢ في المائة إلى ٢٤ في المائة في السنوات الخمس المقبلة. ويجري تنفيذ مشروع قيمته ٥٠ مليون دولار للحفاظ على السونداربانس، أكبر غابات المانغروف وموقع تراث عالمي لليونسكو. وقد أدجنا برامجنا الإنمائية وجهودنا لبناء القدرات للتصدي لتغير المناخ في مشروع ضخيم بعنوان خطة دلتا بنغلاديش لعام ٢٠١٠. وهي خطة تركز على المياه، ومتعددة القطاعات وتقنية - اقتصادية بإطار زمني الطويل الأجل. وقد وضعت مع مراعاة الجيومورفولوجيا المحلية وأثر تغير المناخ العالمي. وبنغلاديش هي البلد الوحيد في العالم الذي اعتمد خطة إنمائية طويلة الأجل كهذه - فمدتها ٨٢ سنة.

وقد صدمنا الانتهاك المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق. ويجب أن ينتهي ذلك. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي، بوصفنا رئيساً لمجلس وزراء الخارجية منظمة التعاون الإسلامي، لحل القضية الفلسطينية. فهناك ثلاثة عناصر تطلّع بالأجزاء الأكثر أهمية للنهوض بالحضارة الإنسانية: السلام والإنسانية والتنمية. ويجب علينا أن نواصل السعي من أجل البشرية، من أجل تحقيق رفاه المجتمعات البشرية. ويجب أن يكون هدفنا الرئيسي هو خدمة الشعب وضمان رفاهه. إن

الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٨ لكل ١٠٠٠. وزاد متوسط العمر المتوقع إلى ٧٢ سنة من ٦٤ سنة في عام ٢٠٠٩. وفي السنة المالية الماضية، أنفقنا ٥,٩ في المائة من ميزانيتنا الوطنية في قطاع الصحة العامة. وزاد هذا العام الإستثمار في قطاع الصحة بنسبة ١٧ في المائة. مع وجود ما يقرب من ١٨٠٠٠ عيادة صحية مجتمعية محلية، ومراكز صحية للنقابات، وصلت الرعاية الصحية إلى أفراد شعبنا. ويتم توزيع ثلاثين نوعاً مختلفاً من الأدوية مجاناً. تم تكثيف جهود الوقاية من داء السل ومكافحته للوصول إلى غاية أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتيجة لذلك، إنخفض معدل الوفيات جراء داء السل بنسبة ١٩ في المائة، خلال العامين الماضيين.

كما تقوم بنغلاديش بدور رائد في زيادة الوعي باحتياجات الأطفال المصابين بمرض التوحد وغيره من اضطرابات النمو العصبي.

ويجري حالياً إنشاء وحدة متخصصة في وزارة الصحة ورعاية الأسرة، من أجل زيادة تعزيز جهودنا في ذلك الصدد. وقد تم تكوين لجنة توجيه وطنية ولجنة استشارية وطنية. وقد تمت تسمية صائمه واجد حسين، رئيسة اللجنة الاستشارية وعضو فريق الخبراء الاستشاري المعني بالصحة العقلية التابع لمنظمة الصحة العالمية، سفيرة للنوايا الحسنة لجنوب آسيا بشأن تلك المسألة.

ونرحب بتشكيل الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي. إن الفرضية الأساسية لرؤيتنا لبنغلاديش رقمية هو النهوض برفاه الشعب. وقد أدى تقديم الخدمات العامة على الإنترنت على نطاق واسع إلى نمو في تهيئة فرص العمل على المستوى الشعبي. وقد تبلورت فكرة رقمية بنغلاديش. وقد قمنا بغزونا لعالم تكنولوجيا الفضاء بإطلاق أول أقمارنا الصناعية، بانغاباندو ١، مما يجعل بنغلاديش البلد السابع والخمسين في العالم الذي يفعل ذلك. وهو في الواقع من أحلام الأب المؤسس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد بيدرو سانثيث بيريث كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سانثيث بيريث - كاستيخون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بصفتي رئيس حكومة مملكة إسبانيا. وإني أفعل ذلك بالعواطف التي تلهمني بها هذه القاعة مع احترام القيم التي أدت إلى العمل اليومي للمنظمة وتوجهه. أبدأ بتسليط الضوء على أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تتراأس فيها امرأة من أمريكا اللاتينية الجمعية العامة. ويشكل هذا مثالا آخر على أنه لا يمكن تصور رمز الحكم العالمي في القرن الحادي والعشرين بدون قيادة المرأة. وأنا أعتبر نفسي نصيرا للمرأة، ولا شك في أن هذا هو زمان المرأة.

وظلت أؤمن على الدوام بأن تعددية الأطراف تمكن من تحقيق أعلى الأهداف التي لا يمكن تحقيقها بأعمال الدول منفردة. وأود التأكيد، في ذلك الصدد، على قيمة الاتفاق والحوار في مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. فنلك تحديات يتصدى لها بلدي، إسبانيا، بروح من الأمل في عمل جماعي ضد الذين يزرعون الخوف وعدم اليقين. وينبع التزامنا بالأمم المتحدة من القيم المشتركة والقناعات المشتركة؛ إنه السعي إلى تحقيق العدالة بجميع أشكالها باحترام كرامة الإنسان والديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان؛ وهي في المقام الأول الآن، أكثر من أي وقت مضى، جعل النهوض بالسلام ورفاه الشعوب هدفينا.

ولم تولد الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل المشروع الأوروبي الذي تؤمن به حكومتي إيمانا راسخا، من يوتوبيا مثالية كما يصورها البعض بازدراء. إنما ولدت من الانتصار على قوى الكراهية والعنصرية والاستبداد. إن العالم اليوم يواجه تحديات عالمية كبيرة، ناقشنا العديد منها هنا في الجمعية العامة. وقد

الإنسانية والنوايا الحسنة هي التي يمكن أن تقودنا إلى الأمام على طريق التنمية المستدامة. وأفضل رهان لنا للحفاظ على الحضارة الإنسانية، في عالم يواجه العديد من التحديات، هو مصلحتنا المشتركة وتقاسمنا المسؤولية وشراكتنا المستدامة.

وقد ظللت أعمل من أجل إحداث فرق في حياة شعبي. وقد حققت بنغلاديش، في السنوات التسع ونصف الماضية، نجاحا ملحوظا في قطاعات اجتماعية واقتصادية مختلفة. وبنغلاديش التي يعرفها العالم كأرض منكوبة بالكوارث والفيضانات والجفاف والجوع حققت عجائب في صون السلم العالمي وإدارة الكوارث وتمكين المرأة وتوظيف المكاسب الإنمائية. وقد تجاوزت بنغلاديش الآن جاراتها في جنوب آسيا في عدد من المؤشرات. غير أن مسيرتنا لم تبلغ بعد نهايتها. وستستمر إلى اليوم الذي يمكننا فيه بناء بنغلاديش خالية من الجوع والفقر والأمية والاستغلال - شونار بنغلاديش لأبينا المؤسس للدولة بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن. فليسعد البنغال، وليسعد بانغاباندو، ولتحيا بنغلاديش إلى الأبد!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت الشبيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد بيدرو سانثيث بيريث كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد بيدرو سانثيث بيريث كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

اصطحب السيد بيدرو سانثيث بيريث - كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

تجاوز ما يبدو أنها مقتضيات هذه الأوقات المتسارعة الوتيرة - التي يبدو فيها أن كل شيء يتغير من دقيقة إلى أخرى. وعلينا أن نتجاوز العقد الضائع في الأزمة الاقتصادية والتفاوتات المتزايدة التي تعاني منها مجتمعاتنا. والتزامنا له اسم وموعد وأهداف - أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تلتزم بها حكومة إسبانيا التزاما كاملا.

لقد علمنا الراحل السيد كوفي عنان، الذي أذكره بكل إجلال، أشياء كثيرة. وأود أن أتشاطر إحداها مع الجمعية. علمنا أن حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن كلها مترابطة. وأود أن أذكر هذه الركائز، مصحوبة بفكر إضافي - يجب أن تكون كرامة الإنسان في صميم جهودنا العامة وعملنا السياسي. والمبادئ التي قادتنا إلى هذه المرحلة من تاريخنا لا ولن تتراجع أبدا. بل إنها، في الواقع، أكثر أهمية من ذي قبل. ولذلك، ستواصل إسبانيا الدفاع عن تلك القيم. فبدون الكرامة والمساواة بين المرأة والرجل، وبدون احترام حقوق الإنسان، لن يكون هناك سلام ولا تنمية في عالمنا.

وكعضو في مجلس حقوق الإنسان حتى عام ٢٠٢٠، تؤيد إسبانيا المبادرات التي تعزز قدرة المجلس والمفوض السامي لحقوق الإنسان. ومن حسن الطالع أن تتأسس المفوضية السامية السيدة ميشيل باشيليت (شيلي)، ذات المكانة السياسية والشخصية. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاعتماده، يوفر الإطار الأمثل للمضي قدما.

ما من ظلم أكبر من أن يُحدد مصير إنسان على أساس ما إذا كان قد ولد ذكرا أو أنثى. كيف نقيس ما ضيعته أجيال عديدة في مجتمعاتنا بقبول التمييز بين الرجل والمرأة؟ يجب إلا تتسامح البشرية مع ذلك الظلم. يجب أن نضع خريطة طريق عالمية حقا في القرن الحادي والعشرين للقضاء على جميع أشكال التمييز، التي لا تزال المرأة تعاني منها مجرد كونها امرأة - سواء كان العنف قائما على نوع الجنس أو الاتجار بالنساء أو ختان

طلب منا التصرف نيابة عن شعب كل بلد من بلداننا. وطلب منا وألزمنا بإعداد برامج تغيير حقيقية. وعصرنا لا يتطلب خطابا قوميا أو غير شمولي. لأعيد صياغة الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في افتتاح المناقشة العامة (انظر A/73/PV.6)، فقد آن الأوان للتوصل إلى قيادة تعاونية جديدة، تكون على استعداد لا للاستماع إلى الآخرين فحسب، وهو أمر مهم بالطبع، بل كذلك لفهم ما يحفز مواقفهم. لقد جاءت اللحظة التي نتقبل فيها، مع شعور عميق بالعاطف، أن لا أحد يحتكر الحقيقة لوحده؛ وإنما بحاجة إلى القيادة التي يمكن أن تبني توافق الآراء، وتبرم اتفاقات وتجد الحلول التي تستفيد من أوجه التآزر. ويجب ألا نقلل من قيمة كل ما حققناه من خلال العمل المشترك، وهو أمر بالغ الأهمية. لقد أصبح العالم اليوم مكانا أفضل مما كان عليه من قبل. وهو أفضل بكثير مما كان يمكن أن يكون عليه إن لم تكن الأمم المتحدة قد أسست من الأساس. ولكنني أرى أن قوة المنظمة الحقيقية لا تكمن في إنجازاتها السابقة، على الرغم من أن هناك الكثير منها؛ بل إنها تكمن في كل ما نتمكن من بنائه من أجل كسب المستقبل. وقد حان الوقت الآن. فنحن الجيل الأخير الذي لديه الفرصة للحد من آثار تغير المناخ والجيل الأول الذي يمتلك الأدوات اللازمة للقضاء على الفقر في العالم. ولذلك، فإنها ليست مسألة رؤية العقبات، بل هي مسألة رؤية الفرص. فالأمر يتعلق بتحويل التغيير إلى محفز لتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا ليس بالأمر المثالي. بل هو ضرورة حقيقية، كما أوضح ذلك العديد من المتكلمين السابقين.

ويواجه كثير من البلدان معضلة الاستمرار كمجتمعات مفتوحة أو التحول إلى مجتمعات منغلقة على نفسها. كما لو أن العودة إلى هدوء الحدود الوهمية والتخلي عن العمل الجماعي هو السبيل الوحيد لمعالجة أوجه عدم اليقين في هذه الأوقات. ونحن نعرف بالفعل إلى أين تؤدي هذه الأفكار. والآن، علينا أن

اللاجئين وملتمسي اللجوء في العالم يتركزون في البلدان النامية. وتحتاج تلك الدول إلى تعاطفنا والتزامنا، وفي المقام الأول، العدالة والتوزيع العادل لتلك المسؤولية التي نلتزم جميعا بالمساعدة في تحملها. وإسبانيا عانت من كوارث الأزمة الاقتصادية أكثر من غيرها من بلدان أوروبا الغربية. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من المجتمع الإسباني لم تُدرّ ظهرها قط للحالة المأساوية للمهاجرين.

وفي هذا السياق، فإنني فخور بمجتمعنا الذي لم ينساق وراء الحمى الراديكالية لخطاب كراهية الأجانب انطلاقا من ثقافة الخوف من الآخر. ولعلنا نفعل ذلك لأننا نتذكر تاريخ بلدنا نحن. فقد كنا بلدا من المهاجرين واللاجئين أيضا. وبالتالي، لن نتخلى عن التزاماتنا الدولية. فعندما نقبل سفينة جانحة في مياه البحر الأبيض المتوسط وعلى متنها ٦٣٠ شخصا، لم يكن ذلك لأن القانون الدولي يقتضيه فحسب، بل لأنه واجب أخلاقي أيضا.

وإسبانيا ترحب بالاتفاق العالمي الوشيك للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي من المقرر اعتماده في مراكش في كانون الأول/ديسمبر. عندما تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية، يمكن الاستفادة من إيجابياتها. وعوضا عن صورة البلدان كحصون تموج بخطاب الإقصاء وكراهية الأجانب، فإن حكومة إسبانيا تناصر مفاهيم التضامن والإنسانية والاحترام.

وإسبانيا تدرك تماما ما ينطوي عليه هذا التحدي. فنحن في نهاية المطاف بلد منشأ وعبور ومقصد وعودة. ونحن ندافع عن سياسة الهجرة التي يتمثل هدفها الأساسي في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل الفقر أو التدهور البيئي أو غياب الفرص المتاحة للكثير من الشباب في العالم. وفي نهاية المطاف، يجب أن نطمح إلى أن تكون الهجرة اختيارا حرا وليس ضرورة. وتتطلب هذه السياسة الحوار والتعاون مع بلدان المنشأ والعبور، لا سيما مع البلدان الأفريقية، ونحن نعمل مع الاتحاد الأوروبي وفي الحكومة على تكريس موارد كبيرة لهذه المسألة.

الإناث. وفي إطار هذا المسعى، يمكن للأمم المتحدة أن تعتمد على التزام إسبانيا.

ومجلس الوزراء الذي أترأسه يضم ٦٠ في المائة من أعضائه من النساء، لأن هدفنا أن نكون قدوة. ويجري خوض المعركة في الشركات وفي التعليم وفي المجتمع نفسه وفي المناصب القيادية، حيث لا تزال الأسقف الزجاجية قائمة ببساطة بسبب التقدم البطيء. وأود أن أهنئ الأمين العام على تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين في فريق الإدارة العليا لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة.

وإسبانيا ستواصل تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن. فمن الأهمية بمكان أن تشارك المرأة كوسيط للسلام في جميع مراحل النزاعات وأن تسهم في تسويتها. وسنواصل دعم عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي لا تشوبها شائبة، والتي شاركت إسبانيا في إنشائها بشكل فعال وكانت أول الجهات المانحة بإنشاء إطار شراكة مع تلك المنظمة. وانضمت حكومتي أيضا إلى دائرة القيادة التي دعا إليها الأمين العام لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة. ولا بد أن نعزز ثقافة عدم التسامح إطلاقا في هذا المجال.

ما من طرق مختصرة أو حلول سريعة للتحديات الرئيسية في عصرنا، مثل الأزمات التي تؤثر بشكل مباشر على بلدان مثل إسبانيا، وخاصة أزمات اللاجئين والمهجرة. ولا يمكن للبشرية ببساطة أن تقبل بجمجمة وجود ٦٨ مليون شخص نزحوا قسرا في جميع أنحاء العالم، منهم أكثر من ٢٥ مليون لاجئ، وأكثر من ٣ ملايين من طالبي اللجوء.

وفي هذه الدورة، ستعتمد الجمعية العامة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام. يجب أن نعمل بشكل وثيق مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين وأن نعترف بالحالة التي تسببها اضطرابات اللاجئين في البلدان المضيفة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا بوجه خاص أن ٨٥ في المائة من

المستدامة. وعلاوة على ذلك، أنشأت إسبانيا أيضا صندوق التعاون في مجال المياه والمرافق الصحية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل بضع سنوات، واستثمرنا فيه أكثر من ٨٠٠ مليون يورو.

بيد أن أيا من هذه الجهود ليس له أي معنى ما لم نعالج أكبر تهديد يواجه جيلنا: أثر تغير المناخ. وأنا أُنتمي إلى بلد حيث ٤٠ في المائة من مساحته مهددة بالتصحر. يجب علينا أن نحارب في تلك المعركة على جميع المستويات، الأمر الذي لا يعني معالجة أشد الآثار المباشرة فحسب، لكن أيضا معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة التي تزيد من التغيرات في المناخ التي نشهدها. وهذا هو السبب في أننا ندرك تماما الحاجة إلى إجراء إزالة الكربون من اقتصادنا تكون خاضعة للمراقبة.

وبالأمس، أعلنت أن إسبانيا سوف تنضم إلى تحالف تحييد أثر انبعاثات الكربون، وتعميق التزامنا بتنفيذ الاستراتيجيات الطويلة الأجل الطموحة للحد من ثاني أكسيد الكربون وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وسيمكننا ذلك من الوفاء التام باتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إننا بحاجة ماسة إلى إجراء تحول إيكولوجي عادل، وإرساء الأسس لنموذج إنتاج تلتزم به الحكومة الإسبانية بصورة تامة. إن مستقبلنا يعتمد على الطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة. ولن نتضمن من الجمع بين الرفاه المادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية إلا من نقطة الانطلاق تلك.

أود أيضا أن أشاطركم حقيقة أن إسبانيا سوف تشارك مشاركة بناءة في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في بولندا هذا العام، ومؤتمر قمة تغير المناخ الذي سيعقده الأمين العام في عام ٢٠١٩. ويحدونا الأمل في أن يكون هذان الاجتماعان ناجحين، وستسهم إسبانيا، بطبيعة الحال، بشكل بناء وفعال في تنفيذهما السلس. وفي نهاية المطاف، لا بد لنا أن نكون

هناك العديد من أشكال الفقر. وسمحوا لي أن أشدد على رجس فقر الطفولة والفقر الذي ينال من النساء. فأكثر من ١٥ مليون فتاة لن يحصلن أبدا على فرصة لتعلم القراءة أو الكتابة في المدارس الابتدائية، وتعيش ٣٣٠ مليون امرأة بأقل من دولارين في اليوم. ولمكافحة ذلك وأشكال الفقر الأخرى، أؤكد على الحاجة إلى منظور عالمي وإلى نزعة إنسانية جديدة في القرن الحادي والعشرين استنادا إلى القيم التي جلبت أعظم ازدهار عرفته البشرية على الإطلاق.

وخطة عام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المنبثقة عنها هما التجسيد الحالي لتلك الروح، التي تحتل فيها البشرية والكوكب مكانة مركزية. ويجب أن نعتمد جدول الأعمال كعقد اجتماعي عالمي جديد، يلزمننا جميعا، ويربطنا بأجيال المستقبل. وستعمل إسبانيا بعزم لإحداث هذا التغيير. لقد وافقنا على خطة عمل لتنفيذ خطة ٢٠٣٠، وسنطلق استراتيجيتنا الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة.

والواقع أن العديد من التدابير التي اتخذتها حكومة بلدي ترتبط ارتباطا مباشرا بالتزامنا بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، واتخاذ تدابير لمكافحة فقر الأطفال وضد الافتقار إلى الطاقة، واستعادة العالمية لجميع مفاصل نظام الرعاية الصحية في بلدنا، ووضع السياسات المتعلقة بتقديم المنح من أجل تعزيز تكافؤ الفرص فيما بين الشباب، وتحسين حقوق العمال. إن هذه الأعمال، باختصار تتماشى وتتسق تماما مع خطة العام ٢٠٣٠.

ولذلك فإن إسبانيا تمضي قدما على الطريق الذي رسمته الأمم المتحدة في خطة العام ٢٠٣٠. وقد فعلت إسبانيا ذلك من قبل، في الواقع، عندما أيدت الأهداف الإنمائية للألفية، بتقديم أكبر مساهمة من أي جهة مانحة وحيدة في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن كونها أول إسهام في مشروع لأهداف التنمية

بالأدوات اللازمة لمكافحة خطاب الكراهية - وهي حاضرة باستمرار في المناقشات العامة على الصعيد العالمي - ومكافحة القوالب النمطية، هي بلا شك مجالات أساسية للعمل. تلك هي بالتحديد المجالات التي تقع ضمن اختصاص تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهو أداة للحوار فيما بين الثقافات والأديان، التي تدعمها حكومة إسبانيا.

كما أن تزايد التوتر بشأن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يبعث على نفس القدر من القلق. ولا يملك العالم ترف سباق تسلح آخر. ويجب أن نبذل الجهود الرامية إلى استعادة توافق الآراء الذي فُقد وتعزيز نظام عدم الانتشار. إسبانيا، بطبيعة الحال، يمكن التعويل عليها في المشاركة والالتزام. كما يتطلب اهتمامنا انتشار النزاعات المسلحة وطابعها المتغير - الذي يتزايد اختلاطاً وتعقيداً. وإسبانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين.

ولذلك، فإننا نؤيد التدابير التي دعا إليها الأمين العام القاضية بإدراج منع نشوب النزاعات وبناء السلام في صميم عمل الأمم المتحدة. كما نؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح هيكل الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام، التي كانت إسبانيا أحد أنشط المساهمين فيها على مدى عقود من الزمن. وعلى مر السنين، خدم أكثر من ١٦٠.٠٠٠ فرد من القوات الإسبانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يدل على الإخلاص والالتزام، والاستمتاع بالمشاركة والتعاطف مع الكثير من الشعوب الذين يخدمونها خارج حدودنا. ونتيجة لذلك، تؤيد إسبانيا إجراءات الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومع ذلك، فإن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتوطيده لا تكفي؛ إذ يجب أن نتصرف حيثما تندلع النزاعات. وتؤيد إسبانيا احترام وإنفاذ القانون الدولي الإنساني، حتى لا يمر أي انتهاك بلا عقاب. وأدعو النظام القضائي إلى ملاحقة

قادرين على المضي قدماً والامتنال لاتفاق باريس - ونعتقد أن هذين الاجتماعين سيتهيحان فرصة للتقدم وتحقيق أهدافنا.

كما علينا أن نحرز تقدماً في مجال الأمن، ولكن يجب أن يكون الأمن الذي محوره البشر. وقد استغرقنا وقتاً طويلاً، في رأيي، لنجد أن الأمن هو أكثر من مفهوم مرتبط بالدفاع، بما يعنيه المصطلح من ناحية عسكرية. والأمن يجد علة وجوده ليس في غياب النزاع فحسب، ولكن في ضمان الحرية.

ولا يزال الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات الرئيسية التي تتعرض لها حريتنا. ولم تولد هذه الظاهرة من رحم الصدام المفترض بين الحضارات، كما ادعى البعض على مدى عقود من الزمن. وهناك بضعة مجالات حيث يمكن للتعاون، إلى جانب تعددية الأطراف التي مورست هنا في الجمعية العامة والقيادة التعاونية والتكاتفية - التي أشار إليها الأمين العام في ملاحظاته - يمكن أن يحقق هذه الثمار الوافرة والمفيدة. وتتسم مكافحة شبكات تمويل الإرهاب بأهمية بالغة، وكذلك شبكات الشرطة الدولية والتعاون القضائي وتبادل المعلومات والاستخبارات. وأنا على يقين من أننا نتفق جميعاً على أن تلك الجوانب هامة.

ومع ذلك، فمن الضروري أيضاً مكافحة الكراهية والعنف اللذين يعبر عنهما في العديد من المحافل. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع الشباب من الوقوع فريسة لخطاب التطرف والراديكالية الاستيعادية. وينبغي للحكومات والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني أن يعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي بهدف الحيلولة جون سيطرة شبكات التجنيد على ذلك الحيز. وهنا، في هذا الحيز الحالي من التوقعات للتنمية الشخصية، هو المكان حيث علينا أن نكسب المعركة ضد الإرهاب. وبالمثل، يجب أن نتمكن من التغلب على أي تلميح إلى الانقسام والاستياء، بينما نصيغ خطاب تضامن وذكرى يشمل أصوات ضحايا الإرهاب ويعزز تماسك مجتمعاتنا.

إن الاستثمار في التعليم والشباب؛ والنظر بصورة مناسبة وشاملة لمسائل المهجرة، من خلال تزويد وسائل الإعلام

ضد أولئك الذين ينشرون ظلال عدم اليقين، ولديهم هدف واحد، ألا وهو إلقاء ظلال من الشك على دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

إن إسبانيا حليف قوي في تلك المهمة.

وهناك نوعان من المسائل التي أود، في إطار الأمم المتحدة، أن ألفت انتباه الجمعية إليها قبل أن أختتم بياني.

أولاً، مسألة جبل طارق، التي لإسبانيا فيها موقف معروف جيداً - بما في ذلك من جانب الجمعية - ويتمشى مع مبادئ الأمم المتحدة. إن قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي يعني أن جبل طارق سيخرج أيضاً من الاتحاد الأوروبي. وأود أن تغتنم الحكومة الإسبانية هذه المناسبة التاريخية لإقامة علاقة جديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي - الأمر الذي سيشمل حتماً إسبانيا - لتحقيق الرخاء والفائدة للمنطقة بأسرها. ويشمل ذلك سكان جبل طارق، فضلاً عن أولئك الموجودين في المنطقة الأوسع التي تشمل كامبو جبل طارق.

ويساورنا القلق أيضاً، منطقياً، من استمرار الأزمة في الصحراء الغربية. تدافع إسبانيا عن الدور المركزي للأمم المتحدة وتود أن تسهم في الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وينبغي القيام بذلك في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إن إسبانيا ديمقراطية كاملة وهي تحتفل، هذا العام، بالذكرى السنوية الأربعين لدستورنا، الذي حقق الديمقراطية في بلدنا. كما أنها تحتل مرتبة عالية ضمن المؤشرات العالمية التي تقيس جودة الديمقراطية لمؤسسات بلداننا. وعلاوة على ذلك، دافعت إسبانيا عن التزامها بتعددية الأطراف، وهي من السمات المميزة لهويتنا، وهي راية نلوح بها بحماسة واقتناع حينما نغادر إلى خارج حدودنا.

ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرى أنه لا يمكن الاستغناء عن الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية.

وأدعو كذلك قادة الدول والمجتمع الدولي إلى حماية سكانهم المدنيين. وأعتقد أن من المهم التأكيد على هذه النقطة أمام الجمعية. وتؤيد إسبانيا بشدة المبادرة الفرنسية - المكسيكية للحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. والكوارث الإنسانية من قبيل تلك الموجودة في سورية العراق تذكرنا بالثمن الباهظ للتقاعس عن العمل في الوقت المناسب.

ولكي يتسنى للنظام المتعدد الأطراف أن يكون فعالاً، يجب علينا تجديده وتدعيمه - وهو أحد المواضيع المتكررة في صميم الجمعية العامة. وعند القيام بذلك، سنكون ندافع عن كل ما نؤمن به، ألا وهو تعددية الأطراف. ولذلك تؤيد إسبانيا بقوة إصلاح منظومة الأمم المتحدة التي يدعو إليه الأمين العام. ويوجد أمامنا التحدي المتمثل في الإدماج الواضح لركائز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وتفادي الازدواجية والتداخل للذين لا يعملان سوى على إغراق هذه المؤسسة.

ويجب أن نستعيد كسب الرأي العام الحيوي - وهو شيء أود أن أتأمله هنا - وصالح مواطني العالم الذي نضج في جو من التشكيك المتزايد في المنظمة التي لم تعد تركز إلى العديد من إنجازاتها السابقة، بالرغم من كونها هامة وتستحق التذكر. ويجب علينا الآن أن نستخدم طموحنا في مهمة كسب الأجيال الجديدة. ويكمن المصدر الوحيد لقوتنا في قدرة الأمم المتحدة على نقل تلك الرسالة إلى العالم. لذلك أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نكون قدوة بالمثل الذي ضربه الذين يمثلون خير الأمم المتحدة - الموظفون الذين يعرضون حياتهم للخطر في مناطق النزاع. وأود أن أعرب عن خالص التقدير إلى جميع الرجال والنساء الذين يعملون بشجاعة في الميدان كل يوم.

إن التحدي المتمثل في غرق السياسة في الذل هو أيضاً على المحك في الساحة المتعددة الأطراف. ويجب أن نكسب المعركة

اصطحبت السيدة آنا برنايتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني جداً أن أرحب بدولة السيدة آنا برنايتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة برنايتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): باديء ذي بدء، إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة اليوم باسم جمهورية صربيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهني سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غاريسيس بمناسبة توليها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأود أن أؤكد للرئيسة أن صربيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالمضي قدماً، في الممارسة العملية، بالمواضيع المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة، وهي المجتمعات السلمية والعادلة والمستدامة. أما بعد، لا بد لي من القول إنه لمن دواعي سروري حقاً أن أرى سياسية بارزة زميلة لي ترأس هذه المؤسسة الهامة.

كما أن التهاني مستحقة أيضاً إلى سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك على قيادته للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ولسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، على عمله والتزامه بتشجيع عمليات الإصلاح الهامة داخل منظومة الأمم المتحدة.

إنني لا أقول شيئاً جديداً أو مبتكراً إذا قلت إن العالم اليوم - سواء في أوروبا أو الأمريكتين أو في آسيا أو أفريقيا أو أستراليا - يواجه تحديات كبيرة ومتزايدة. لقد سبق أن رأينا النتائج الخطيرة المترتبة على تغير المناخ، والهجرة، والإرهاب، وتصاعد الشعبوية والانقسامات بيننا في الوقت الذي نحتاج فيه إلى قدر أكبر من التقارب. لقد سمعنا جميعاً ذلك طوال مناقشاتنا ومن أكثر من زعيم خلال مناقشة الجمعية العامة.

بيد أنني سأقول هذا. تطلعاً للخروج من هذه الحالة المضطربة وسعيًا إلى بناء عالم أفضل لنا جميعاً، نحن جميعاً بحاجة إلى أن

اليوم، يواجه العالم تحديات كبرى، تماماً كما حدث قبل ثمانية عقود مضت - وهو ما قد أشار إليه العديد من المتكلمين. إن القيادة التعاونية، التي تؤيدها إسبانيا، تتطلب تحديد الالتزام بتعددية الأطراف. لا يمكن إيجاد الحلول للمشاكل العالمية إلا من خلال التعاون بين الدول - وهذا هو الاعتقاد الراسخ لحكومة إسبانيا والمجتمع الإسباني ككل. فلنكفل أن يمثل العقد القادم انتصاراً للتوصل إلى توافق الآراء وهزيمة لأولئك الذين لا يسعون إلا إلى الاستماع إلى صدى أصواتهم.

إنني أحاطب الجمعية العامة اليوم في نيويورك، المدينة التي شهدت وصول الملايين من البشر الفارين من الفقر ومن الاضطهاد السياسي والعرقي والديني. وكان غالبيتهم من الأوروبيين. يجري اليوم، على ضفتي شمال المحيط الأطلسي، إسدال ستار من النسيان على ذكرى ما كنا وما نحن عليه، أي التنوع المحض.

وكما كتب الشاعر الإسباني الكبير المنفي ليون فيليبي قائلاً: "لا تتعلق المسألة بأن تصل هناك أولاً، ولكن بالوصول معاً، في الوقت المناسب". لا شيء يحدد أهداف الأمم المتحدة أفضل من حيوية خطة عام ٢٠٣٠. هذا يمثل أفق الأمل في هذا العقد - إنه أفق يجب علينا أن نسعى جاهدين للوصول إليه، حسب قول الشاعر، معاً وفي الوقت المناسب، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة مملكة إسبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحبت السيد بيدرو سانثيس بيريس - كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، من المنصة.

خطاب السيدة آنا برنايتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية صربيا.

إحدى البلدان التي تشهد أعلى معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا، الذي يتسم بتدفق كبير ومتزايد للاستثمارات الأجنبية. وقد شرعنا في عملية إصلاح شامل للإدارة العامة بهدف واحد بسيط يتمثل في زيادة التركيز على المواطنين. ونذكر حكومتنا - جميعاً - يوماً بأننا موجودون لتقديم الخدمة وليس للحصول عليها. كما نعمل على تعزيز سيادة القانون من خلال الإصلاحات القضائية والعمل مع وسائل الإعلام وإقامة حوار صادق مع منظمات المجتمع المدني وبناء المؤسسات من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وضمان الإنصاف والعدالة للجميع. وما نفعه ليس بالأمر الهين، ولا بد لي أن أقول إننا أبعد ما نكون عن تحقيق النجاح على الدوام، ولكنه مسار نلتزم به التزاماً كاملاً.

وعند الحديث عن أشياء لا يسهل التعامل معها، ولكن على المرء تحمل المسؤولية عنها من أجل بناء السلام والازدهار في المنطقة والقارة والعالم، لا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على مدى أهمية التعاون والاستقرار الإقليميين بالنسبة لصربيا. ونتحدث هنا عن منطقة لم تكن قط مستقرة أو يمكن التنبؤ بها على الإطلاق. ولا هي جزء من العالم المعروف بالسلام والعقل والواقعية، بل على العكس من ذلك. فلطالما كنا معروفين - ولكننا كنا دائماً فخورين بذلك - بمشاعرنا المفرطة وتضحياتنا ومغالباتنا الشعرية وعداواتنا التقليدية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ألين (المملكة المتحدة).

واليوم، تسعى صربيا جاهدة لأن تترك ذلك وراءها وتحقق النمو وتصبح أكثر عقلانية، بدلا من أن تكون أكثر عاطفية؛ أكثر واقعية، بدلا من الانغماس في الأساطير، وأن تصبح بلدا يفخر بانتصاراته، لا بخسائره، بلدا يقيم صدقات غير متوقعة بدلا من العداوات التقليدية. ومن دواعي الفخر أن أقول إن رئيس بلدا يقود المسيرة في نضالنا الداخلي هذا لتحقيق النمو والنضج وترك الماضي وراءنا والتطلع إلى مستقبل مختلف بشدة.

نبدأ بأنفسنا وبالأشياء التي يجب أن نقوم بها بأنفسنا، أولاً وقبل كل شيء كأفراد، ثم في بلداننا ومناطقنا وقاراتنا ثم في العالم المتحد الذي نشكله. يجب علينا البدء مرة أخرى في جمع دول العالم معاً، كما فعلنا قبل حوالي ٧٠ عاماً.

إن صربيا في طريقها إلى إعادة التفكير في ذاتها كمجتمع منفتح ينعم بالرخاء والدينامية والإبداع والابتكار داخل أوروبا موحدة وحرّة وتنعم بالسلام. كثيراً ما يوجّه إليّ السؤال - في وقت يترك فيه آخرون الاتحاد الأوروبي، وفي حين يُعرب العديد فيه عن الشكوك بشأن آفاق أوروبا متحدة - لماذا يكون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الهدف الاستراتيجي الرئيسي؟

وكثيراً ما سألت نفسي نفس السؤال. في الحياة، أعتقد أننا عندما لا نكون متأكدين من الإجابة، يجب أن نعود إلى الأساسيات، وأن ننقي أذهاننا من ضوضاء الحياة اليومية، وأن ننسى التصورات السياسية الخاطئة، وأن نُفكر في القيم الأساسية. هذا، في اعتقادي، هو المكان الذي سنجد فيه الأجوبة. إن القيمة الأساسية للاتحاد الأوروبي، على غرار القيمة الأساسية للأمم المتحدة، هي السلام. وهي ليست الاقتصاد ولا التجارة ولا سوقاً أكبر. إنها السلام. فقد أتت جميع الأشياء الأخرى وغيرها كثير، وستأتي، كعائدة عرضية للسلام.

لقد كان الاتحاد الأوروبي مشروع سلام، وهو مشروع ناجح. إننا نريد ونحن بحاجة إلى أن نكون جزءاً منه، بحيث يكون هناك سلام مستدام، وبالتالي استقرار وازدهار، في البلقان - تلك المنطقة المضطربة من العالم التي كانت تعرف باسم "برميل بارود" أوروبا.

إنني فخورة للغاية بما تمكنت صربيا من تحقيقه في السنوات الأربع الماضية. لقد بنينا استقراراً للاقتصاد الكلي وأثبتنا أننا شريك مسؤول ويعول عليه. لقد تكثف نشاطنا الاقتصادي، وتراجعت البطالة بأكثر من النصف مقارنة مع ما قبل أربع سنوات فقط، ونحن نشهد تعافياً سريعاً. اليوم، باتت صربيا

بالتوصل إلى حل توفيقى من شأنه كفالة تحقيق السلام المستدام والازدهار وإيجاد مستقبل أكثر إشراقا لجميع شعوب المنطقة. وستواصل صربيا البرهنة على استعدادها للتوصل إلى حل توفيقى، وهو أبعد ما يكون عن السهولة حيث إننا بحاجة إلى نظير مسؤول وملتزم وحدير بالثقة ويتحلى بالشجاعة السياسية. غير أن ذلك لم يحدث حتى الآن. ولذلك، فإنني أتمس من المجتمع الدولي مواصلة دعم الجهود التي بدأتها صربيا. ولإحراز تقدم في الحوار، فإننا بحاجة إلى دعم ثابت ومتسق من جانب المجتمع الدولي.

إن صربيا ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم لتولي المسؤولية عن مصيرنا المشترك، على نحو ما أشار إليه الكثيرون في الأمم المتحدة. ونحن نريد أن نخضع للمساءلة أمام الأجيال المقبلة. ونريدهم أن يحاسبونا. ولهذا السبب، فإننا نستثمر كثيرا في تحقيق السلام والتفاهم والمصالحة في المنطقة. ومن ناحية أخرى، نقوم بالاستثمار في المستقبل بنفس القدر. وتمثل الأولويات الرئيسية لحكومة بلدي في الشباب والتعليم. ونحن بحاجة للبدء في تعليم شبابنا كيفية التفكير، وليس فيما يفكرون.

إننا جميعا، وليس صربيا وحدها، بحاجة لبدء الاستثمار في التعليم أكثر من أي وقت مضى لتنشئة أفراد أكثر ابتكارا وشجاعة وحرية في التفكير، والذين سيقومون عندئذ، بدورهم، بإيجاد عالم أكثر حرية وعدلا - وبصراحة - أكثر مرحا، عالم يحدد قيمة الناس بناء على شخصهم وما يدافعون عنه من قيم ومعتقدات وليس بناء على منشأهم أو لون بشرتهم أو من يجبون. وصربيا محظوظة للغاية لأن لديها الكثير من الأشخاص - وخاصة الشباب - الذين هم من بين الأفضل في العالم في مجالات التفكير الإبداعي وتصميم ألعاب الفيديو والأبحاث الجينية والزراعة الرقمية والرسوم المتحركة والفيزياء وهندسة الآلات والرياضيات وسلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والبيولوجيا وتطوير البرمجيات والبرمجة.

وسأتناول هنا، أولا وقبل كل شيء، مسألة مقاطعة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لنا، والتي تؤدي حتى إلى انقسام الأمم المتحدة. لقد اعترف أقل من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، في حين أن أكثر من النصف - أي أكثر من خمسة بلايين شخص في جميع أنحاء العالم - يرفضون الاعتراف بالانفصال غير القانوني لكوسوفو.

وما كانت صربيا تحاول القيام به خلال العام المنقضي هو أساسا إغلاق باب الشرور، وليس إعادة فتحه، في أعقاب الأحداث التي وقعت قبل ١٠ سنوات عندما أعلنت السلطات في بريشتينا الاستقلال من جانب واحد. وسارع عدد من البلدان في العالم بالاعتراف بإعلان الاستقلال الأحادي الجانب هذا بغض النظر عن القانون الدولي والمعايير الدولية وبغض النظر عن حقيقة أن الإعلان صدر بعد مرور أربع سنوات فقط على تعرض الكنائس والأديرة الصربية - وأذكر الجمعية بأن هذه مواقع للتراث العالمي - للنهب والحرق، وبصرف النظر عن أن المجتمع الدولي ما برح يؤكد دائما على أن "المعايير قبل المركز" باعتبارها شعارا له. وعندما رأى الجميع عدم وجود تلك المعايير على جدول أعمال بريشتينا، قرروا التخلي عن شعارهم واتخاذ قرار ببساطة بشأن مركزها.

إن صربيا الحالية ملتزمة بتحقيق السلام، وإن جاز لي القول، بالتصرف كالأرشدين. وقد وقعنا على اتفاق بروكسل منذ أكثر من خمس سنوات ووضعناه موضع التنفيذ. ووقعت بريشتينا عليه ولكنها، حتى بعد مرور خمس سنوات، لم تنفذ منه كلمة واحدة. وسنواصل الإصرار على التنفيذ الكامل لاتفاق بروكسل وإنشاء رابطة البلديات الصربية، ولكننا سنستمر في التحلي بالتسامح والصبر.

وعلى الرغم من أن الحوار مع بريشتينا صعب ومحفوف بالتحديات، وأحيانا ميؤوس منه ودون جدوى، فسنظل ملتزمين

اصطحب السيد روهاكانا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد روهاكانا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أهني السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأؤكد لها دعم أوغندا الكامل. نحن على ثقة من أنها ستقود الجمعية العامة بفعالية ونجاح. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد ميروسلاف لايتشاك على قيادته للجمعية خلال الدورة الثانية والسبعين. كما أود أن أشيد بمعالى الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على تفانيه الشخصي والتزامه بأعمال الأمم المتحدة.

إن موضوع الدورة الثالثة والسبعين - "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام" يكتسي أهمية خاصة. اعتمدنا قبل ثلاث سنوات في هذه القاعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العالمية والتحولية (القرار ١/٧٠) لتوجيه جهودنا على مدى ١٥ عاما. في صميم خطة عام ٢٠٣٠ كان التعهد بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وهذا يعني أنه يجب الوفاء بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها للجميع، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا ومن هم أشد تخلفا عن الركب - وهم في الواقع غالبا ما يستبعدون.

لقد خصصنا في أوغندا قدرا معقولا من الوقت والموارد لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإقامة روابط بين أهداف التنمية المستدامة وأولوياتنا الوطنية. إننا نعمل على نحو دؤوب لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب لتحقيق التحول الاجتماعي - الاقتصادي وتحسين سبل عيش شعبنا. ولتحقيق ذلك، أدمجنا ٧٦ في المائة

وتتمثل أولويتنا الرئيسية على الإطلاق في تقديم الدعم لهم والتأكد من إنشاء نظام ومؤسسات قادرة على ضمان أن يتمكن المزيد منهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ولن يقتصر الأمر على أن يكون ذلك هو الأساس الذي يقوم عليه نمو صربيا مستقبلا، بل، وربما الأهم من ذلك، نأمل أن نتمكن من تمكينهم بحيث يبنون، جنبا إلى جنب مع آخرين من جميع أنحاء العالم، عالما أفضل لنا جميعا. ومما لا شك فيه أن مستقبلنا رقمي. وعلى نحو ما ذكره الأمين العام غوتيريش في افتتاح المناقشة العامة، "فإن التطور التكنولوجي هو حليفنا" (A/73/PV.6، صفحة ٤).

وعلى الرغم من صغر حجمها، أعتقد أن صربيا يمكنها أن تؤدي دورا هاما في تطوير التكنولوجيا الرقمية في المستقبل، وستؤدي.

وسيساعدنا ذلك في التصدي لآثار تغير المناخ التي تمثل أكبر تحد أمامنا. ويجب علينا أيضا التخفيف من حدة الجوع من خلال زيادة الكفاءة وجعل الزراعة أكثر ذكاء والحد من الفقر عن طريق ضمان يسر الوصول إلى التمويل، حتى بالنسبة للفئات الأشد فقرا والأكثر حرمانا الذين لا يمكننا أن نتركهم خلف الركب.

هكذا ترى صربيا طريقها صوب إقامة مجتمعات أكثر سلاما وإنصافا واستدامة في عالمنا. نحن - صربيا - نقوم بدورنا من أجل عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية صربيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة آنا برنايتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، من المنصة.

خطاب السيد روهاكانا روغوندا رئيس وزراء جمهورية أوغندا
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة رئيس وزراء جمهورية أوغندا.

روابط بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. هذه التحديات تتخطى الحدود الوطنية وتتطلب استجابات جماعية.

تظل أوغندا ملتزمة بتعددية الأطراف باعتبارها سبيلا لتحقيق الحلول الشاملة والعادلة للمشاكل والتحديات العالمية. ومن أجل التصدي بنجاح للأزمات والتهديدات والتحديات على الصعيد العالمي، يحتاج المجتمع الدولي إلى نظام فعال متعدد الأطراف. ولهذا السبب، واصلت أوغندا تعزيز مسألة تهيئة منظومة أمم متحدة فعالة تم إصلاحها وتنشيطها. هذا أمر بالغ الأهمية إذا أردنا جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وأكثر كفاءة وفعالية في دعمها لجهود الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوغندا تؤيد الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، ويتسق نهجنا مع الموقف المشترك للقارة الأفريقية، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني.

فأولا، تهيمن القضايا الأفريقية على جدول أعمال مجلس الأمن، ومن ثم فإن الغالبية العظمى من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تؤثر على البلدان الأفريقية. ثانيا، خلال السنوات القليلة الماضية، أظهرت أفريقيا التزامها بمنع نشوب النزاعات والوساطة والتسوية، كما يتضح من دورها القيادي، والاستجابة لحالات الصراع التي نشأت في القارة على مدى السنوات القليلة الماضية.

ونعتقد أنه ينبغي أن تتمتع أفريقيا، القارة التي تصم ٥٤ بلدا ويبلغ عدد سكانها أكثر من بليون شخص، وتبدي التزاما سياسيا واضحا، بصوت أكبر في النقاش السياسي العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مشروعية قرارات مجلس الأمن ويعزز فعاليتها. ومن الضروري أن تكون عضوية مجلس الأمن، في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، منصفة وتعكس الحقائق الجغرافية السياسية اليوم. ولذلك، فإننا نؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لدفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية قدما،

من أهداف التنمية المستدامة في خطتنا الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، كجزء من رؤية أوغندا لعام ٢٠٤٠.

ومن واقع انخراطنا في العمل حتى الآن، من الواضح أن التحدي الأكبر لا يزال يتمثل في الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ - وهي مسألة برزت بوضوح في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه. نحن في أوغندا نبذل قصارى جهدنا لحشد الموارد، سواء المحلية أو الخارجية، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. نحن ملتزمون بحشد الدعم للمجالات الإنتاج، بما في ذلك القطاع الخاص، الذي بإمكانه تعزيز اقتصادنا، وبالتالي المساهمة بموارد إضافية يجري توليدها داخليا للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وندعو الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزامهم وتوسيع نطاق دعمهم من حيث التوقيت المناسب والوسائل الكافية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك تحديد أولويات الاحتياجات الخاصة لأضعف البلدان وتعزيز الشراكات معها.

لا يمكن حدوث التنمية والتحول لدينا من دون السلام والأمن، وهما شرطان أساسيان للتحويل الاقتصادي والاجتماعي. علينا أن نكرس اهتمامنا لدعم بيئة سلمية، الأمر الذي يمكننا من التركيز على النمو والتنمية. واليوم تتجاوز التحديات الحدود، ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتحمل أعباء العالم. يجب علينا مضاعفة جهودنا الجماعية للسعي إلى إيجاد حلول مشتركة للتحديات الإقليمية والعالمية الملحة، بما في ذلك النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والتطرف العنيف.

يجب أن نتحلى بالإصرار في تصميمنا على مكافحة الإرهاب والتطرف الديني والإرهاب من جانب جماعات مثل حركة الشباب وبوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة، وهي ما تشكل تهديدا لأمننا وتنميتنا المشتركين. يتفاقم ذلك التهديد اليوم، بالنظر إلى إمكانية وجود

فالحكومة الصومالية، التي كان مقرها خارج البلد، أصبح مقرها في مقديشو منذ عام ٢٠٠٧. وانتقلت المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية، إلى مقديشو. وحُرر أكثر من ٨٠ في المائة من المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب. وفي مجال القرصنة أُوقف الخطر الذي تمثله تلك الأعمال في عرض البحر، وتمدد الملاحة الدولية والتجارة. وتشهد الأعمال التجارية ازدهارا، وهناك العديد من أنشطة الإعمار في أنحاء عديدة من البلد. وبهذه المناسبة، عُقدت أيضا انتخابات عادية.

لقد كان من الصعب تحقيق هذه التطورات الإيجابية والاستقرار النسبي في الصومال دون مساهمة وتضحية بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية. وتقدر أوغندا الدعم الذي قدمه الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، التي لم يراد لها أن تكون في الصومال إلى الأبد. ولهذا السبب من الضروري تقديم الدعم إلى الصومال من أجل توفير الأمن لشعبه. ومن الأهمية بمكان أن يتناسب أي تخفيض في عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي مع تعزيز قوات الأمن الصومالية. إن عدم إدارة هذه العملية بدقة قد تعرض للمكاسب السياسية والأمنية التي تحققت بالفعل في الصومال.

وفي جنوب السودان، شاركت أوغندا بنشاط في العملية التي أُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وتنشيطه. ويحدد الاتفاق المبادئ التوجيهية بشأن تقاسم السلطة، والحكومة، والترتيبات الأمنية، بما في ذلك تسوية المنازعات الحدودية التي ستستترشد بلجنة ترسيم الحدود. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام.

ولا يزال تغير المناخ أحد التحديات الكبرى، ويهدد الجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة. وقد دعمت أوغندا الجهود

بشأن إصلاح مجلس الأمن. وندعو إلى التحلي بالروح البناءة الرامية إلى تحقيق الإصلاح الذي طال انتظاره.

إن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال ٤٠ عاما من وجود هذا التعاون، أثبت أنه وسيلة قيمة لبناء القدرات وتعزيز التنمية في البلدان النامية. ويسر هذا التعاون أيضا، كما يتجلى في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونحن نرغب في توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحيث يشمل، في جملة عناصر أخرى، التجارة، والاستثمار، والهياكل الأساسية، والسياحة، وبناء السلام، وغير ذلك من المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونحن نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري المقبل، بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيعقد في بوينس آيرس والذي، نأمل أن يخصص بعض الوقت للنظر في كيفية تعزيز وزيادة تنشيط هذا التعاون في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى، فمن الضروري للمنظمة في اضطلاعها بهذا الدور أن تدعم المبادرات التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن تقوم هذه الشراكة على أساس تقسيم العمل وتقاسم الأعباء والتكامل، فضلا عن الاحترام المتبادل.

وفي أفريقيا، يتوفر الدليل على أنه عند حدوث مثل ذلك التعاون كانت النتائج إيجابية. وثمة مثال لذلك للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال حيث قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لتحقيق الاستقرار في البلد. وقامت أوغندا بدور نشط في تلك المبادرات الإقليمية. ومنذ مرور ١١ عاما على نشر البعثة شهدنا تقدما كبيرا في الصومال.

الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة أسباب التشرد واللجوء. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على ما أبداه من تضامن وما قدمه من دعم إلى أوغندا حتى الآن. ونتوقع أن يمكن الاتفاق العالمي الجديد بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين من تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين جميع الدول الأعضاء تقاسما عادلا وبطريقة يمكن التنبؤ بها، وهو ما تمس الحاجة إليه.

أخيرا، لا تزال أوغندا مستعدة للعمل مع الأمين العام وجميع الدول الأعضاء لجعل الأمم المتحدة أكثر شمولا وفعالية وأقدر على التجاوب مع احتياجات شعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد روهانكا روغاندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، من المنصة.

خطاب السيد ليونيو تشيرينغ وانغتشوك، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة، وزير خارجية مملكة بوتان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب كبير مستشاري الحكومة المؤقتة، وزير خارجية مملكة بوتان.

اصطحب السيد ليونيو تشيرينغ وانغتشوك، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة، وزير خارجية مملكة بوتان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد ليونيو تشيرينغ وانغتشوك، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة، وزير خارجية مملكة بوتان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد وانغتشوك (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أنقل تحيات صاحب الجلالة ملك بوتان إلى الجمعية العامة، وأطيب تمنياته بنجاح الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

الرامية إلى التوصل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى اتفاق باريس الجديد الملزم عالميا، بشأن تغير المناخ. وكانت أوغندا من بين أوائل البلدان التي وقعت وصدقت على اتفاق باريس في العام الماضي. ولا بد لنا من مواصلة حشد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الاتفاق بالكامل. وتدعو الحاجة إلى تعزيز تقديم التمويل إلى أضعف البلدان، بغية دعم ما تتخذه من تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وحسبما أبرزته خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ يمكننا أن نكون أول جيل ينجح في استئصال شأفة الفقر، كما قد نكون آخر جيل تتاح له الفرصة لإنقاذ كوكب الأرض. فلنلتزم جميعا بمنع نشوب الحروب وبتعزيز السلام. ولنبنّي علاقات دولية جديدة. ولنحد من أوجه اللامساواة؛ ولنضمن عدم تخلف أحد عن الركب. ولنندعم الدور الرئيسي للأمم المتحدة بوصفها المنظمة الرئيسية للتصدي للتحديات العالمية.

لقد تزامن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع بداية ما أضحى أكبر تدفق للاجئين في تاريخ أوغندا. ونحن، كبلد، تستضيف الآن ١,٤ مليون لاجئ، وهو أكبر عدد في القارة الأفريقية، ويحتل مركزا عاليا جدا على الصعيد العالمي.

ويضخم وجود أعداد كبيرة من اللاجئين، الذين يصل معظمهم بصورة غير متوقعة وبسرعة، من الضعف الحالي للمجتمعات المحلية المضيفة.

كما يوجد طلب هائل على القدرات والموارد الوطنية المنهكة أصلا.

وتظل أوغندا ملتزمة بالحفاظ على الحيز المتاح لإيواء اللاجئين ونموذجها الخاص بقبول اللاجئين وتعزيزهما، بما يتماشى مع إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦. ونحن نفعل ذلك لأننا نعلم أنه ما من أحد يختار أن يكون لاجئا. ونفهم أيضا الأهمية الحاسمة لمعاملة اللاجئين معاملة إنسانية و باحترام وكرامة. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع

في المجالات التي تبين أنها تعاني من خلل حتى تتمكن من تحقيق الغايات والأهداف المتوخاة ضمن الإطار الزمني المحدد - أي بحلول عام ٢٠٣٠. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن بوتان تسير على الطريق الصحيح صوب تحقيق النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونموذج بوتان الإنمائي المسمى إجمالي السعادة الوطنية، والذي يضع سعادة شعبنا ورفاهه في صميم جهودنا الإنمائية، يتماشى جيدا مع أهداف خطة عام ٢٠٣٠. كما أن إعادة تنظيم التنمية المستدامة، التي تكمن في صميم مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، تسير جنبا إلى جنب مع أولويات بوتان الإنمائية الوطنية.

وقد قدمت بوتان استعراضها الطوعي الوطني بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في تموز/يوليه من هذا العام. ومكنا الاستعراض من تقييم التقدم المحرز في مساعينا من أجل تنفيذ الأهداف والإنجازات. وأشكر الدول الأعضاء على الاهتمام الشديد وعلى ملاحظاتها القيمة.

إن بوتان، وهي بلد صغير غير ساحلي في جبال الهيمالايا، لم يبدأ خططه للتنمية إلا في عام ١٩٦١. وفي ظل القيادة الحكيمة لملوكنا ومثابرة شعبنا والمساعدة السخية من شركائنا في التنمية، تستعد بوتان اليوم للخروج من فئة أقل البلدان نموا. وقد انتهينا بنجاح في آذار/مارس من الجولة الثانية للاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات لجنة السياسات الإنمائية، وصدرت توصية برفع اسم بلدنا من هذه الفئة في عام ٢٠٢٣. وباسم الحكومة الملكية، أود أن أعرب عن خالص الامتنان والتقدير لجميع شركائنا الإنمائيين على صداقتهم وسخائهم ودعمهم على مر السنين.

وعلى الرغم من أننا حققنا اثنتين من العتبات الثلاث اللازمة كي نكون مستحقين للخروج من فئة أقل البلدان نموا، لم نتمكن من تحقيق عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي على مدى

كما أود أن أهني سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأن أؤكد لها تعاون بوتان الكامل. وتنتي مملكة بوتان أيضا على معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على اختتام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بنجاح.

ألتمس من الجمعية السماح لي بأن أشاطركم ملاحظات بوتان بشأن بعض المسائل الرئيسية المعروضة علينا اليوم. إن بوتان ترحب بالخطة الطموحة وحسنة التوقيت للأمين العام أنطونيو غوتيريش الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل ضمان تناغمها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجعل الأمم المتحدة أكثر أهمية وأقدر على تحقيق الغرض المنشود، كما تؤيد هذه الخطة. ونرحب أيضا بمشروع خطة التنفيذ الذي قدمته نائبة الأمين العام لإنشاء نظام جديد للمنسقين المقيمين. ونخطط علما بالنداء الموجه إلى الدول الأعضاء لتقديم تبرعات تُدفع مقدما للصندوق الاستئماني الخاص لتغطية الفجوة المباشرة في تكاليف تنشيط نظام المنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، ستساهم بوتان بتبرع رمزي للصندوق الاستئماني.

يجب أن يسير إصلاح مجلس الأمن جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الأوسع نطاقا لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يراعي مصالح جميع وشواغل الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تعاني من نقص التمثيل، بغية تجسيد حقائق البيئة العالمية التي تغيرت تغيرا كبيرا. فقد زادت عضوية الأمم المتحدة أربعة أضعاف على مدى السنوات، وأصبحت التحديات التي نواجهها اليوم أكثر تعقيدا بكثير. ولذلك، يجب أن تتكيف المؤسسة وتتطور وتكفل استمرار أهميتها وقدرتها على التصدي للتحديات المتزايدة في عصرنا وتحقيق تطلعاتنا المشتركة من أجل عالم أكثر إنصافا وشمولا واستدامة.

ويجب أن توفر إصلاحات الأمم المتحدة الموجهة نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الزخم الهام اللازم لحشد الدعم لإحراز تقدم

الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لمكافحة هذا الخطر. وتؤثر تداعيات تغير المناخ على البلدان والشعوب الأفقر بصورة غير متناسبة، لأنها غير قادرة على التكيف مع آثاره أو التعامل معها. ونظرا لأن التخفيف من آثار تغير المناخ يعني الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، التي يسببها استهلاك الطاقة في جميع الأنشطة الاقتصادية والمنزلية، فإنه يؤثر على الجميع ويرتبط بالمسائل الاقتصادية والمسائل المتعلقة بأمن الطاقة. إن للضغوط البيئية المتزايدة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة المياه، وتدهور التربة، وتلوث الهواء والمياه، ضمن أمور أخرى، عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تسهم في الفقر وزيادة أوجه عدم المساواة الاجتماعية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح عن حق فرصة فريدة لضمان أن تستند التنمية المستدامة إلى سيادة القانون، مع التركيز على سيادة القانون البيئي بوصفه عنصرا مركزيا للتنمية المستدامة.

ولا يمكن أن يصبح كوكب الأرض ويجب ألا يصبح احتكارا للإنسان. فهو المسكن لجميع الكائنات ذات الإحساس. وسيظل المبدأ البوذي المرتبط بحفظ العناصر الخمسة لكوكبنا وحمايتها أمنا الوحيد للبقاء والملاذ للأجيال المقبلة. إن الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والأعاصير المدارية الأخيرة التي عصفت بالولايات المتحدة والفلبين والصين واليابان والفيضانات المدمرة في كيرالا، ليست حوادث معزولة. فكم عدد الكوارث الأخرى مثلها التي سيلزمننا وقوعها؟ وكم عدد الخبراء الآخرين الذين يلزم أن يقنعونا بأن تفاقم الكوارث الطبيعية ناجم عن تغير المناخ؟ وأعتقد أن الدمار والتدمير الناجمين عن الظروف الجوية القاسية وحدها كلفا العالم مبلغ ٣٣٠ دولارا بليون دولار تقريبا في عام ٢٠١٧. كما أن تغير المناخ يهدد بدفع ١٠٠ مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المؤكد أن اللاجئين بسبب تغير المناخ على نطاق واسع سيصبحون حقيقة واقعة. ولذلك علينا أن نتصرف الآن وأن نضمن بأي ثمن ألا يتراجع الدعم الدولي المقدم للتصدي لتغير المناخ، الذي يحشد من

فترتين متتاليتين، مدة كل منهما ثلاث سنوات. ولا تزال بوتان تواجه تحديات خطيرة فيما يتعلق بضيق قاعدتها الاقتصادية والضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية. كما ترد إشارة إلى العقبات الاقتصادية والهيكالية التي تعترض النمو في بيان مواطن الضعف لدى بوتان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتتطلع بوتان إلى رفع اسمها على نحو مستدام من فئة أقل البلدان نموا عن طريق بناء القدرة الإنتاجية والمرونة الاقتصادية بما يكفل عدم إهدار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. ويجب أن تكون وتيرة الخروج من فئة أقل البلدان نموا قادرة على استيعاب انسحاب تدابير الدعم الدولي. ولذلك، فإن الانتقال للسلس أمر بالغ الأهمية لضمان أن يكون رفع اسم بلدنا من تلك الفئة مستداما وألا يخل بالخطط والعمليات الإنمائية الجارية. وتكتسي خطة التنمية الوطنية الخمسية الثانية عشرة المقبلة، وهي الخطة التي تغطي الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، أهمية بالغة لأنها خطة بوتان الأخيرة بوصفها أحد أقل البلدان نموا وستكون بمثابة استراتيجيتنا الانتقالية لرفع اسمنا من القائمة. وستركز الجهود المبذولة خلال تلك الفترة على توطيد التقدم المحرز في الماضي والتصدي للتحديات المتبقية في الشوط الأخير، كي يتسنى إرساء أساس قوي لاقتصاد مرن ومستدام ومفعم بالحياة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أكد تقرير الأمين العام (E/2018/64) لعام ٢٠١٨ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن أقل البلدان نموا لا تزال بعيدة جدا عن تحقيق كثير من الغايات المحددة في تلك الأهداف. وفي نهاية المطاف، فإن نجاح خطة عام ٢٠٣٠، التي تعد بعدم تخلف أحد عن الركب، يتوقف على أداء أقل البلدان نموا.

إن تغير المناخ، الناجم عن الاحترار العالمي والأنشطة البشرية، لا يشكل تهديدا خطيرا للبشرية فحسب، ولكن أيضا للتنمية المستدامة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات على الصعيد

مشاركتها وتعميقها بشكل تدريجي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن بوتان أصبحت البلد الأول الذي يوقع على اتفاق مستوى الانتشار السريع مع إدارة عمليات حفظ السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. كما تعهدنا بتوفير وحدة شرطة مشكلة متكاملة، ونقف على أهبة الاستعداد لنشر وحدة متى طلبت منا الأمم المتحدة القيام بذلك.

وفي عام ٢٠٠٨، انتقلت بوتان من ملكية مطلقة خيرة إلى ملكية دستورية ديمقراطية من خلال تطور ذي مغزى ومتعمد وهادف. وتطورت التغييرات الديمقراطية في بوتان من خلال عملية داخلية، بدون الضغط الخارجي أو الثورة. ومع اعتماد الدستور في عام ٢٠٠٨، نقل ملوكنا المسؤوليات عن حماية سيادة بلدنا وأمنه إلى الشعب البوتاني. ومنذ ذلك الحين، شهدنا اثنتين من الحكومات المنتخبة. وانتهت فترة ولاية الحكومة الثانية في آب/أغسطس ويجري حاليا على قدم وساق عقد المجموعة الثالثة من الانتخابات البرلمانية. واختتمت الجولة الانتخابية الأولى في ١٥ أيلول/سبتمبر، وستعقد الجولة العامة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونتوقع أن تنتهي من تشكيل الحكومة المقبلة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي العقد الماضي، أرسى ملوكنا وشعب بلدنا أساسا قويا لقيام ديمقراطية قادرة على أداء وظائفها وحيوية وذكية في إطار نسيج النظام الدستوري وسيادة القانون. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن بوتان ستواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء على ضمان استمرار اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تعزيز السلام والأمن التضامنين. وفي ذلك الصدد، أود أن أختتم بياني باقتباس من ملكنا المحبوب، صاحب الجلالة جيغمي كيسار ناجميل وانغتشوك.

”لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم ورخاء ومساواة وأخوة في العالم إذا كانت أهدافنا منفصلة

خلال اتفاق باريس التاريخي. وهذا من مسؤولية المجتمع الدولي الأخلاقية نحو الملايين من الناس في جميع أرجاء العالم، وبخاصة الناس في العالم النامي الذين يتأثرون بشكل غير متناسب.

وتأثرت بوتان أيضا بالظواهر الجوية البالغة الشدة، مع تزايد تواتر الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات المتفجرة من البحيرات الجليدية والفيضانات السريعة والعواصف الريحية والانهيارات الأرضية. فقد كان لها تأثير خطير على الأصول وسبل كسب العيش لشعبنا وعلى مكاسبنا الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. وظلت قيادة بوتان في مجالي التنمية المستدامة والإشراف البيئي معترفا بما على الصعيد العالمي. ونحن محظوظون لأن الاستثمارات السابقة في مجالات حفظ البيئة تجني ثمارها فيما يتعلق بالمناخ. إن نسبة ٧٢,٦ في المائة من غطائنا الحرجي لا يمثل بالوعة كربون لانبعثات غازات الاحتباس الحراري فحسب، بل يوفر أيضا خدمات نظم بيئية قيمة مثل مياه الشرب النظيفة، والزراعة، وتوليد الطاقة الكهرومائية. ولا تزال بوتان ملتزمة بالتمسك بالتزامها لعام ٢٠٠٩ بأن تبقى متعادلة من حيث الأثر الكربوني، وهي تعيد تأكيد تعهدنا بالوفاء بالتزاماتها نحو اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وبالرغم من أن بوتان بلد نام صغير، بعدد سكان يزيد قليلا على نصف مليون، فإننا منذ أن أصبحنا عضوا في عام ١٩٧١ عملنا دائما بشكل بناء مع الدول الأعضاء الأخرى على تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة. وضمن أمور أخرى، لا تزال بوتان ملتزمة التزاما تاما بقضية السلام والأمن الدوليين، وهي إحدى الولايات والأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. لقد انضمت بوتان إلى أخوة البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بوحدة شرطة في عام ٢٠١٤ لكي تكون قادرة على الاضطلاع بدور هادف في صون السلام والأمن الدوليين، دليلا على التزامنا بتقاسم ذلك العبء مع الدول الأعضاء الأخرى. ومنذ ذلك الحين، دأبت بوتان على العمل على توسيع

في الوقت الذي يجتمع فيه اليوم تحت هذا السقف الواحد، تتطلع شعوبنا إلى الحصول على حقوقها العادلة والمشروعة في السلام والتنمية والعيش الكريم وبناء منظومة دولية متماسكة ومتكاملة وقادرة على الصمود في وجه التحديات التي تهدد وجود واستقرار الحياة البشرية، كالجوع والأمراض والأوبئة والإرهاب والحروب والفقر وشح الموارد وغياب محفزات النمو والكوارث الطبيعية. إن موريتانيا على يقين من أن القيم النبيلة التي تأسست عليها هذه المنظمة لا تزال قادرة على بناء عالم مزدهر يسوده التفاهم وتنعم شعوبه بالسلام والرفاهية.

لقد سعت الجمهورية الإسلامية الموريتانية من خلال تنظيم القمة الحادية والثلاثين للإتحاد الإفريقي بنواكشوط في الفترة من ٢ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ تحت شعار "كسب معركة الفساد: مسار مستدام على درب تحول أفريقيا" إلى الإسهام في وضع رؤية شاملة لمواجهة التحديات التي تمثلها ظاهرة الفساد سبيلا إلى تحرير شعوبنا الأفريقية من هذه الممارسة البشعة.

وقطعت موريتانيا أشواطاً لا يستهان بها، حيث قامت باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات أسهمت في الحد من هذه الظاهرة إذ تم تفعيل دور المؤسسات الرقابية واعتماد الشفافية في جميع التعاملات المالية، وكذلك عصرنة النظام الجبائي للدولة وتطويره إضافة إلى تحديث نظم الدفع ووسائلها عن طريق برنامج إصلاح نقدي هذه السنة، تم بموجبه تغيير قاعدة العملة الوطنية. وتحت قيادة فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز، يعتمد بلدنا سياسة اقتصادية متكاملة تضمن الرخاء والرفاهية للمواطنين، فشيدت الطرق والمطارات والموانئ ووفر بلدنا الخدمات الأساسية من ماء الشرب والكهرباء؛ وقام بإصلاحات تهدف إلى تحقيق النمو المتسارع في شتى القطاعات الاقتصادية والمنجمية والنفطية؛ كما أصدر مدونة تشجع الإستثمار وأنشأ منطقة اقتصادية حرة بمدينة نواذيبو؛ ويُتوقع أن يصل النمو الإقتصادي للبلد إلى نسبة تزيد على ٤٪ هذه السنة.

ومتبينة للغاية؛ وإذا كنا لا نقبل ذلك فإننا، في النهاية، بشر، كلنا متشابهون، نقسم الأرض فيما بيننا وأيضاً مع سائر الكائنات ذات الإحساس، وهي جميعاً على قدم المساواة تضطلع بدور ولديها مصلحة في حالة هذا الكوكب والجهات الفاعلة فيه".

وأتمنى للجمعية العامة كل النجاح في دورتها الثالثة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر كبير مستشاري الحكومة المؤقتة ووزير خارجية مملكة بوتان، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليونبو تشيرينغ وانغتشوك، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة ووزير خارجية مملكة بوتان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيد أحمد (موريتانيا): يسعدني في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد الرئيسة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على توليها رئاسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لها كل التوفيق والنجاح في مهامها.

كما أود أن أعرب عن عميق التقدير للسيد ميروسلاف لايتشاك على الكفاءة والمهنية العالية التي أدار بها الدورة السابقة للجمعية العامة. وفي هذا المقام، لا يمكن إلا أن أشيد بالجهود الكبيرة والمساعي النبيلة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في إصلاح وقيادة منظمنا خدمة للسلم والأمن الدوليين.

ولا يفوتني هنا أن أقدم أصدق التعازي النبيلة وأخلص المواساة على وفاة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي عرف بصدقه وإنسانيته ونبيل أخلاقه، وكان لي شرف العمل معه عن قرب على ملفات عدة، وبصفة خاصة على الملف السوري.

الأغلبية وبعض أحزاب المعارضة، وأطياف واسعة من المجتمع المدني والشخصيات المستقلة، في الفترة ما بين ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تمخضت عنه مخرجات أفضت إلى تعديلات دستورية بموجب استفتاء نظم في الخامس من شهر آب/أغسطس ٢٠١٧، ساهمت في تعزيز الديمقراطية وترسيخ دولة القانون وترشيد الموارد العمومية.

وقد مثلت انتخابات الفاتح و ١٥ من شهر أيلول/سبتمبر الجاري، فرصة للشعب الموريتاني لاختيار ممثليه في الهيئات التشريعية والبلدية والمجالس الجهوية. وتكريسا لنهج اللامركزية، شهد البلد لأول مرة في تاريخه انتخاب مجالس جهوية تعنى بتنمية وتطوير الجهات والأقاليم المختلفة، ترسيخا لإشراك المجموعات المحلية في تسيير شؤونها. وقد جرت هذه الانتخابات تحت إشراف لجنة انتخابية مستقلة، في جو من السلم والأمن وفي ظروف طبعها الشفافية والنزاهة بشهادة الفرقاء السياسيين ومراقبين دوليين من الإتحاد الأفريقي وممثلي المجتمع المدني. وشارك فيها مختلف الطيف السياسي واحتلت فيها المرأة مكانة مميزة على مستوى الترشيحات وإحراز نتائج معتبرة منها رئاسة المجلس الجهوي لدائرة نواكشوط. وتعكس النتائج المحرزة من قبل النساء في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة المكانة التي تمنحها السياسة الوطنية لإشراك المرأة في كافة مستويات اتخاذ القرار وتمكينها من ولوج كل المناصب السياسية والعسكرية والقضائية، فضلا عن منحها حصة إلزامية في كل المناصب الانتخابية.

كما تولى القيادة الوطنية أهمية خاصة للشباب، فوضعت استراتيجية متعددة الأبعاد تتبنى مقاربات شاملة تمس مختلف جوانب اهتمامات الشباب في المجال السياسي والفكري ومجالات التعليم والتكوين المهني والتشغيل. كما تم استحداث مجلس أعلى للشباب ووكالة وطنية للتشغيل.

إن المكانة المهمة التي يحتلها ملف حقوق الإنسان في السياسات الوطنية تتجلى من بين أمور أخرى في مواصلة بذل

وللحد من التأثيرات السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية على النمو الإقتصادي والحياة العامة، بادرت موريتانيا إلى تبني سياسة وطنية تهدف إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة والعمل على التصدي لظاهرة زحف الرمال والاهتمام بالوسط البيئي والمحميات الطبيعية. وصادق بلدنا على مجمل الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتغيرات المناخية. وتحتضن نواكشوط كما تعلمون مقر الوكالة الأفريقية للسور الأخضر الكبير.

ووعيا من الجمهورية الإسلامية الموريتانية بأن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع والتوزيع العادل للثروة من أهم ركائز بناء الدولة الحديثة، فقد أدخلت إصلاحات جذرية في مسطرتها القانونية بغية تكريس مبدأ استقلال القضاء وتقريبه من المتقاضين. وراهن بلدنا على حرية الصحافة باعتبارها خيارا استراتيجيا بغية تكريس الديمقراطية وتعزيز ممارستها. وخلال الفترة الماضية تم إنشاء صندوق عمومي لدعم الصحافة الخاصة؛ وتقنين الصحافة الإلكترونية؛ واستحداث شركة للثبث الإذاعي والتلفزيوني؛ وإلغاء عقوبة السجن في قضايا الإعلام؛ وفتح وسائل الإعلام العمومي أمام كافة الفاعلين السياسيين. لقد تحققت هذه المكاسب نتيجة للإرادة السياسية الصادقة الرامية إلى إشاعة الحرية والديمقراطية، الشيء الذي مكن بلدنا من المحافظة على مكانته المتقدمة في ترتيب حرية الصحافة على المستوى الدولي. فحسب منظمة "مراسلون بلا حدود"، تحتل موريتانيا منذ سنوات متتالية المرتبة الأولى عربيا على مستوى حرية التعبير والصحافة حسب آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد عملت موريتانيا على تشجيع التوافق الوطني وانتهاج سياسة الإنفتاح الدائم. وفي هذا الإطار عُقدت العديد من اللقاءات التمهيديّة والمشاورات مع مختلف أطياف المعارضة سعيا للتوافق، توجت بتنظيم حوار سياسي مفتوح بين الأغلبية والمعارضة عام ٢٠١١ تبعه حوار آخر شامل بين أحزاب

في المنطقة. وتعمل موريتانيا، من هذا المنطلق، على أن يسود الانسجام والوئام في المنطقة دون الإقليمية من خلال سياسة ثابتة لحسن الجوار والنأي بالبلد عن النزاعات. ويتابع بلدنا باهتمام قضية الصحراء الغربية، ويدعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية ترضي الأطراف المعنية وتسهم في ترسيخ الاندماج والتكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي.

وتحظى القضية الفلسطينية بأهمية قصوى في اهتمامات الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهذا ما يعكسه تشبث بلدنا بالموقف الثابت في هذا المجال، حيث دعونا في كل المناسبات إلى البحث عن حل منصف وقابل للاستمرار استنادا إلى المرجعيات العربية والدولية ذات الصلة، يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

وفيما يخص الموضوع الليبي، فإننا ندعم مسار الأمم المتحدة والمسارات الأخرى المكتملة، ومن بينها عمل اللجنة المختصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا واللجنة الرباعية ودول الجوار الليبي.

وبخصوص الوضع في سورية، فإننا نؤكد على ضرورة السعي الجاد للوصول إلى حل سياسي عبر حوار وطني شامل، يصون وحدة سورية واستقلالها وكرامة شعبها في العيش في أمن وسلام. وفيما يعني اليمن الشقيق، نجدد دعمنا للشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي. وندعو إلى وضع حد لمظاهر الانقسام وانتهاج سبل الحل السلمي، وفقا للمرجعيات الثلاث. وندعم جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة. ونؤكد دعمنا لحكومة الصومال في استعادة الأمن والاستقرار في ربوع هذا البلد الشقيق، ونجدد إدانتنا لكل الأعمال الإرهابية التي تستهدف المراكز الحيوية لدولة الصومال.

وبخصوص مسلمي الروهينغيا، نجدد شجبنا وإدانتنا القوية لما تتعرض له هذه الأقلية من قتل وتشريد، وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإنهاء مأساة هذا الشعب المظلوم.

الجهود الرامية إلى ترسيخ حقوق الإنسان؛ فضلا عن تحسين ظروف السجون والوقاية من التعذيب؛ ومحاربة الممارسات الضارة بالمرأة والطفل. ومن جهة أخرى تتواصل تلك السياسة الهادفة إلى القضاء بصفة نهائية على مخلفات الرق. وفي هذا المضمار صُنِّفت التشريعات الوطنية العبودية ضمن الجرائم ضد الإنسانية في التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١٢. وتعززت المنظومة القانونية بجملة من القوانين والنظم تعتمد مقاربات جديدة من بينها إنشاء محاكم مختصة بقضايا مخلفات الرق على امتداد التراب الوطني. كما تم استصدار خارطة طريق تتضمن تطبيق تسع وعشرين توصية خاصة بمحاربة الرق ومخلفاته في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، وأشادت بها المقررة الخاصة للأمم المتحدة. كما استحدثت الحكومة وكالة للتضامن الاجتماعي تعمل على محاربة الفقر ومخلفات العبودية ومن مهامها مساعدة الطبقات الأكثر هشاشة عن طريق توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتمويل المشاريع المدرة للدخل.

إن بلدنا الذي دعم نضال الشعب الجنوب الأفريقي ضد سياسات التمييز العنصري، يعبر عن ارتياحه لعقد الأمم المتحدة مؤتمر قمة السلام هذه السنة (انظر A/73/PV.4 و A/73/PV.5) ترمينا للدور النضالي للراحل نيلسون مانديلا. وفي هذا الإطار، نذكر أن بلدنا كرم المناضل والزعيم الراحل ماديبا، بتسمية شارع من أكبر شوارع العاصمة باسمه. كما خصص مؤتمر القمة الأفريقي، الذي عقد مؤخرا بنواكشوط، فعاليات خاصة لإحياء ذكراه المثوية، استحضارا للقيم والمثل التي كافح من أجلها.

إن موقع موريتانيا الجغرافي المتميز، وانتمائها العربي الأفريقي، يضعان عليها مسؤولية بارزة بشأن المنظومة الأمنية والاقتصادية والبشرية في المنطقة دون الإقليمية. وإدراكا منها لهذه المسؤولية، اضطلعت بدور محوري في إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وانخرطت بشكل عملي في تشكيل القوة المشتركة لهذه المجموعة، التي تتصدى اليوم بقوة للجماعات الإرهابية

إن السنوات الأولى من عمل الأمم المتحدة توضح الحماسة التي اغتمت بها الدول الفرصة التي كانت قد هيأتها لنفسها. وكان هناك تركيز قوي على الجراح المفتوحة الأكثر إيلاما التي سببتها الحرب العالمية الثانية. وتدرجيا أصبحت الأبعاد الحقيقية لأهوال المحرقة معروفة لعامة الناس، ولا سيما من خلال محاكمات نورمبرغ، وقد أبرمت وفقا لذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقد وضعت الجمعية العامة هدف إزالة جميع الأسلحة النووية في أول قرار لها (القرار ١ (د-١))، متأثرة بالانطباعات الحية عن أهوال هيروشيما وناغازاكي. إننا ما زلنا بعيدين عن تحقيقه، وقد كان الطريق وعرا ولا يزال كذلك. غير أننا رسمنا أخيرا طريقا للمضي قدما باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في العام الماضي. وأنا أهنئ البلدان الـ ١٩ التي صدقت فعلا على المعاهدة، وسنبذل قصارى جهدنا لأن نخذو حذوها.

وقد كانت الأمم المتحدة كذلك المكان الذي وضعنا فيه معايير حقوق الإنسان، وهي القواعد التي توجه العلاقة بين الدولة والشخص البشري، فرديا وجماعيا. وقد بدأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذلك المسار المهم. وقد أسهمت إينور روزفلت، إحدى القدوات بالنسبة لي شخصا، إسهاما حاسما في اعتماده. وبعد سبعين عاما، لا يمكن أن يكون ثمة شك في أن لكل فرد على ظهر هذا الكوكب الحق في التمتع بجميع الحقوق الواردة في الإعلان. وقد بني عدد كبير من المعاهدات الرائدة على أسسه، وذلك سجل مشرف جدا. ويعكس مجال حقوق الإنسان، أكثر من غيره، روح ميثاق الأمم المتحدة، المكتوب نيابة عن الشعوب، لا حكوماتها.

وقد أصبحت التنمية مسألة رئيسية أخرى في هذا المبني. فالأمم المتحدة تمثل بالفعل، المنبر الأكثر أهمية في العالم في ذلك الصدد، بالنسبة للعديد من أعضائها.

وهذه أيضا مهمة أخرى نعمل عليها معاً. وقد اتفقنا على الحق في التنمية، وأوضحنا أن التنمية وحقوق الإنسان والسلام

في الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد مجددا على احترام موريتانيا لالتزاماتها الدولية كافة، وتمسكها بالنظام الدولي المتعدد الأطراف وبمبادئ الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد عالم يسوده الأمن والاستقرار وتعيش شعوبه في رفاه وسلام، وعلى استعدادها الدائم للعمل مع شركائها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية والعدل والثقافة في إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم وارتياحي الشخصي أن أرى امرأة تتزأس الجمعية العامة. فهذه هي المرة العاشرة التي أتشرف فيها بالتكلم في هذه القاعة التاريخية، وهي المرة الأولى في كل تلك الأعوام التي تتقلد فيها امرأة المنصب الأعلى هنا في الجمعية العامة. إنني أحيي قيادتها، وسندعمها. غير أنه من المخيب للآمال كذلك أن نرى أن الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تكون رائدة على طريق تمكين المرأة، كثيرا ما تضيع الفرص المتاحة للتعين في مواقع يتردد صداها خارج هذا المبني. ولذلك، فإنني ممتنة أيما امتنان للأمين العام غوتيريش على التزامه بتحقيق المساواة بين الجنسين. فقد برهن تصميمه على أنه يمكن تحقيق ذلك الهدف بسرعة نسبيا. إننا لم نحقق بعد المساواة الكاملة بين الجنسين في وطننا في ليختنشتاين، وسنواصل التطلع إلى الأمم المتحدة لكي تكون القدوة التي نعتدي بها في طريقنا.

تمثل الأمم المتحدة أهم مشروع سلام يشهده العالم على الإطلاق. فقد شكلت الطريقة التي نعيش بها معا منذ أكثر من سبعة عقود. وقد أنشئت نتيجة للإيمان بأنه لا يمكن للعالم أن يتحمل مواجهة مسلحة بين دوله الأقوى، بما لها من آثار مدمرة على الجميع. وقد أنشئت على أساس نظام جماعي لصون السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى قيم مشتركة وأهداف مشتركة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نواجه تحدياً في عزمانا على مجرد القيام بذلك. اليوم، لم يعد بوسعنا أن نعتبر وجود تلك الظروف من المسلمات. والتشكيك في الاتفاقات والمعايير الدولية في مجالات التجارة وتغير المناخ ونزع السلاح والهجرة وحقوق الإنسان له قاسم مشترك واحد. فهو لا يقوض مضمون تلك الاتفاقات فحسب، بل إنه هجوم على النظام القائم على القواعد في حد ذاته. وهو يخالف التعهد الذي نلتزم به جميعاً بموجب الميثاق، أي احترام التزاماتنا بموجب القانون الدولي.

وفي سياق هذه المناقشة، أعرب المتكلمون عن تأييدهم الساحق للنظام الدولي القائم على القواعد. وهذا يعطينا الأمل والإلهام للتصدي للتحديات التي نواجهها. فلنكن واضحين. علينا أن نعمل على جعل الأمم المتحدة وافية بالغرض. وأكثر ما يقلقنا، أنه لا يزال لدينا مجلس أمن يكون أقل فاعلية عندما تكون الحاجة ماسة إليه. وبينما نعالج نقاط ضعفنا، يجب أن نستفيد بشكل أفضل من مواطن قوتنا، ولا سيما سلطة الجمعية. فلديها السلطة القانونية والسياسية لبناء المؤسسات ووضع السياسات التي تغير قواعد اللعب.

ومن هذه المؤسسات الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونحن نعتر بأنه كان لنا قصب السبق في إنشائها قبل عامين. وقد ولدت تلك الآلية من رحم الإحباط إزاء الجمود في مجلس الأمن، وسرعان ما أصبحت رمزاً لما يمكن للجمعية أن تحققه وبصيص أمل لسورية. وفي هذه اللحظة الحاسمة في النزاع السوري، فإن تصميمنا على كفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة سيشكل مستقبل البلد.

إننا نواجه حالة مختلفة تماماً، مع تحدٍ كبير مماثل للمساءلة عن الفظائع التي ارتكبتها السلطات في ميانمار ضد السكان من

والأمن يرتبط بعضها ببعض. وقد توج هذا الجهد بأهداف التنمية المستدامة، التي ستوجه عملنا حتى عام ٢٠٣٠. وهي تتيح فرصة تاريخية، ونحن مدينون لأطفالنا بعدم تفويتها.

إن تحدي تغير المناخ هو خير مثال على أن الأمم المتحدة لا غنى عنها. نحن أنفسنا قد أوجدنا تهديداً لأمننا ذاته كجنس بشري وكأفراد. إنه تهديد لا يعرف الحدود الوطنية ولا يُميز. وجميعنا متساوون في تكبد الضرر، ولا يسعنا أن نتغلب عليه إلا بجهودنا معاً. إن بقاءنا ذاته على المحك، ومع ذلك فقد تخلفنا كثيراً عن الركب فيما يتعلق بما ينبغي القيام به. والأمين العام محق في دق ناقوس الخطر. فهذا أحد مسؤولياته. والأمر متروك لنا جميعاً للعمل.

وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى استنتاج واحد فقط. نحن بحاجة إلى مزيد من الأمم المتحدة، وليس أقل. نحتاج إلى أمم متحدة أكثر فعالية وتعاونية ودينامية، وأكثر تناغماً مع العصر الذي نعيش فيه، ومع ذلك، فقد تشتت جهودنا. إننا نرى توجهات للعودة إلى نموذج أدى إلى معاناة هائلة في الماضي، ومن المؤكد أن عواقبه ستكون وخيمة اليوم. فالتعامي عن قصد وتجاهل الوقائع وإنكار الحقائق واستدعاء الخوف والسخط كلها وصفات للكوارث. وقد شهدنا تردياً في هذا الحوار. وكان الانحدار سريعاً أدى بنا اليوم إلى نقطة تتعرض عندها أسس ما أنشأناه معاً للهجوم.

إن الميثاق هو مرجعيتنا الرئيسية ونحن بصدد التعامل مع التحديات الأكثر إلحاحاً في عالمنا اليوم. وتبرز الفقرة التالية من الديباجة هذا العام:

”نحن شعوب الأمم المتحدة... وقد آلينا على أنفسنا.. أن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي“.

في القطاع المالي من المساعدة في القضاء على الرق المعاصر وضمان تقديم الجناة إلى العدالة. وأنا أعتز بأن أكون المنظم المشارك لهذه اللجنة، إلى جانب محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل للسلام. ولا تراودنا أي أوهام إزاء حسامة المهمة، ولكن يشجعنا أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أوجدت هذه الدفعة القوية للقضاء على الرق في نهاية المطاف، ونحن على استعداد لاغتنام هذه الفرصة، جنبا إلى جنب مع الجميع هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليجيون مبيلا مبيلا، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد مبيلا مبيلا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): باسم فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، أود في البداية أن أقدم خالص تهانينا الحارة للرئيسة على انتخابها لقيادة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. هذه لحظة تاريخية، بالنظر إلى أنها ليست إلا رابع امرأة تتراأس الجمعية في غضون ٧٣ عاما من عمر الأمم المتحدة. وأنا على يقين من أن خبرتها الدبلوماسية ومعرفتها بمنظومة الأمم المتحدة ستكفل لها النجاح في أداء مهامها.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، الذي أسهم إسهاما متميزا في تعزيز قيم المنظمة التي ننشأ عنها. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بالوفاء بالمهام الحساسة الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وعلى جهوده الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة على نحو يركز على السكان والتنمية.

ويرحب وفد بلدي بالموضوع الذي اختاره الرئيس لهذه الدورة: "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام". ولا تزال بؤر التوتر المستمرة، لا سيما في

الروهينغا، وهي صادمة لنا جميعا. ولا يمكن أن تكون هناك عودة طوعية لمئات الآلاف من النازحين قسرا إلى بنغلاديش ما لم تتمكن من ضمان عملية للمساءلة ذات المصدقية. ولدينا الآن طريق مباشر إلى العدالة، فالمحكمة الجنائية الدولية قضت بأن بإمكانها ممارسة ولايتها القضائية على جريمة الترحيل القسري. وهذا يهيئ خيارا جديدا وسريعا لسياسات الدول الـ ١٢٣ بيننا التي انضمت إلى نظام روما الأساسي، حيث يمكننا الآن أن نتكاتف وأن نحيل الحالة في كوكس بازار إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجدوني الأمل في أن تعقد محادثة هنا في نيويورك خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

من سوريا إلى ميانمار إلى فنزويلا، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي محور الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. ولعل إنشاء هذه المحكمة قبل ٢٠ عاما هو التقدم الأهم في التاريخ الحديث للقانون الدولي. لقد حققت الرؤية التي ظلت تراوغنا قرنا. واليوم، ها هي مؤسسة منقوصة، ولكن الأهم من ذلك، لا غنى عنها. ومن الحقائق الواضحة أنه في الوقت الذي قد يبدو أن هناك استجابا عاما للنظام القائم على القواعد، فإن المحكمة الجنائية الدولية تجد نفسها هدفا لهجوم معين من مختلف الجوانب. نحن بحاجة إلى هذه المحكمة أكثر من ذي قبل، ويجب أن نكون على استعداد للدفاع عنها أكثر من أي وقت مضى.

إن مسألة الرق الحديث والاتجار بالبشر تقلق حكومة ليختنشتاين بشكل خاص. وقبل سبعين عاما، اتفقنا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لا يجوز استرقاق أو استعباد أحد. واليوم، يعيش أكثر من ٤٠ مليون شخص، معظمهم من النساء والفتيات، في مثل هذه الظروف. وهذا أمر غير مقبول. وقد تضافرت جهودنا مع شركائنا من أستراليا وجامعة الأمم المتحدة، وأنشأنا لجنة القطاع المالي المعنية بالرق المعاصر والاتجار بالبشر. وتتمثل مهمتها في وضع استجابة تمكن الجهات الفاعلة

السكان باعتبارهما أضمن وسيلة لتحقيق السلام الدائم وتوفير الحماية الكافية للأفراد والديمقراطية الفعالة. وكما ذكر الرئيس بول بيا منذ عدة سنوات، فإن الديمقراطية في غياب التنمية ليست سوى وهم يؤدي إلى خيبة أمل بالغة.

وخلال الأشهر الأخيرة هذه، طغت على الأنباء على وجه الخصوص الصور المخزنة للرجال والنساء والأطفال الذين فقدوا أرواحهم أثناء محاولة عبور الحدود والبحار بحثا عن مستقبل أفضل. ولا يمكننا أن نستمر في تجاهل هذه المسألة. ويجب علينا - في إطار الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيعتمد خلال المؤتمر الحكومي الدولي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في المغرب - أن نسلّم بأن الفقر والبطالة وضعف القوة الشرائية، أو باختصار، عدم اليقين في المستقبل، تشكل جميعا انتهاكات عديدة للكرامة الإنسانية، وبالتالي كثيرا من الإخلال بالسلم وأسباب عدم الاستقرار السياسي والعوامل الدافعة على الهجرة التي لن تكون آمنة ولا منظمة ولا منتظمة إذا لم نفعّل شيئا إزاءها. وعليه، ينبغي أن تلتفت مسألة تدفقات الهجرة هذه انتباه ضميرنا الجماعي وتذكرنا بأهمية التضامن الفعال وتحقيق الرخاء المشترك.

وفيما يتعلق بالأمن الجماعي، فما زلنا على اقتناع بأنه يجب تسوية المنازعات الدولية أو المحلية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق هدف نزع السلاح. بيد أن الكاميرون ترى في ذلك الصدد، أنه يجب ألا يقلل الاهتمام والموارد المكرسة لمسألة الأسلحة النووية والكيميائية من أهمية المشكلة المحورية التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المدرجة في جدول الأعمال الدولي. وتجدر الإشارة وفقا للإحصاءات المتاحة حاليا، إلى أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من ضحايا الحرب في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا، هم من ضحايا هذه الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة

أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، وكذلك ظهور مسائل جديدة من بينها الإرهاب والتطرف العنيف والهجرة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر، تهدد أسس حضارتنا وتثير مسألة قدرة الأمم المتحدة على التصدي بصورة كافية للمشاكل المعاصرة، باعتبارها مسألة قصوى. ويجعل اتساع نطاق المنافع العامة العالمية من الضروري الآن أن تكون منظمة الأمم المتحدة، كما ورد نصا في الميثاق، محورا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم لتحقيق تلك الغايات المشتركة.

ويتطلب التعقيد المتزايد لمشاكل عصرنا، فضلا عن الترابط غير المسبوق بين الأمم والشعوب أن نعمل بشكل جماعي ونجد حلولاً عالمية لها. وتعدُّ الأمم المتحدة اليوم أفضل تجسيد لتعددية الأطراف، وهي أنسب طريقة للتصدي للتحديات التي تواجه البشرية قياسا إلى ما كانت عليه في الماضي. وذلك هو جوهر منظمنا الذي ينبغي القول أنها أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من الحرب وتعزيز التقدم الاجتماعي وتهيئة ظروف معيشية أفضل لجميع الشعوب.

تحقيقا لتلك الغاية، يرى بلدي أن دور الأمم المتحدة ومستقبلها لا يزالان يعتمدان على رغبة الدول الأعضاء في تعزيز شرعيتها وطابعها التمثيلي الديمقراطي حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وينطوي ذلك بالضرورة على إصلاح أجهزتها، بما مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا الاستمرار في تهميش أفريقيا، التي لا تزال القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ويعتمد دور الأمم المتحدة ومستقبلها أيضا على المساواة في التعامل مع ركائزها الثلاث: السلام والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن البشر الذين تعتمد تنميتهم على ظروفهم المعيشية، هم من صميم أهداف المنظمة. وتمكننا الصلة المعقدة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان من النظر إلى القضاء على الفقر وتحسين ظروف معيشة

وهنا، أود أن أشدد على الحاجة إلى تغيير البنية الاقتصادية لمعظم الاقتصادات الأفريقية، التي تُركّز النشاط الاقتصادي على الصناعات الاستخراجية وقطاعات إنتاج السلع الأساسية. وبالنظر إلى الأثر المحدود للقطاعات الأخرى، تولّد أنماط الإنتاج هذه فرص عمل قليلة وتعزز عدم المساواة، فيما تنشر بذور الاضطراب الاجتماعي. وبالتالي، يكمن الحل في تحويل الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما من خلال التصنيع والتنوع الاقتصادي. ولذلك، فمن المناسب الآن أكثر من أي وقت مضى تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان الأفريقية لمساعدتها على تقليل أعباء ديونها وتحسين قدراتها الإنتاجية، وأخيراً مساعدة منتجتها على الوصول إلى الأسواق العالمية في ظل ظروف أكثر ملاءمة.

وفيما يتعلق بحالة التجارة الدولية على وجه التحديد، لا تزال أفريقيا تواجه تهديداً بسبب النزعة الحمائية التي نرى أن الحل الأنسب لها هو إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، يقوم على الانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ والشمول وعدم التمييز ويستند إلى قواعد عادلة، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة. وتدرك الكامبيرون مسؤولياتها في السياق الحالي. ويقتضي التحدي المتمثل في تحقيق الرفاه الجماعي في بلدي اعتماد سياسات وبرامج إنمائية طموحة وواقعية وغرس القيم الديمقراطية في حياتنا الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى إدراج الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في أولويات جدول أعمالنا.

وعلى الجبهة الاقتصادية وعلى وجه أكثر تحديداً، يسعى بلدي بعزم إلى بناء قطاعات إنتاجية وهيكلية واعدة، والتي لا يمكننا من دونها أن نتصور تحسين الظروف المعيشية للسكان. وهذا هو الهدف من رؤيتنا الطويلة الأمد التي ترمي، تمشياً مع جدول الأعمال السياسي للرئيس بيا، إلى جعل الكامبيرون بلداً صاعداً بحلول عام ٢٠٣٥.

وعلى الجبهة البيئية، لا يزال بلدي، الذي كان من بين أوائل الدول التي صدقت على اتفاق باريس، ملتزماً التزاماً راسخاً

الخفيفة إلى الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام وغيرها.

ويسر الكامبيرون استضافتها، في ياوندي، خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه أول مؤتمر معني باتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها. وتحت قيادة بلدي، الذي يتولى رئاسة المؤتمر الأول هذا لفترة السنتين، أعربت دول وسط أفريقيا بلا تحفظ عن التزامها بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع الدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا عن طريق تعبئة الموارد العملية المناسبة على الصعيدين المؤسسي واللوجستي. وتعزز دول وسط أفريقيا تعزيز التعاون والتنسيق والربط الشبكي وقابلية التشغيل المتبادل فيما بينها ومع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية كينشاسا لمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتعلم الكامبيرون أنها يمكنها التعويل على دعم الأمم المتحدة والأمين العام.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية العالمية، وعلى الرغم من بوادر الانتعاش، لا يزال النمو في العديد من المناطق دون المستويات اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، من الضروري زيادة صافي التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية، والتي كانت قد انخفضت في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، ينبغي ألا نخدع أنفسنا. إن الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وحده لن يمكننا من تلبية جميع احتياجات التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي حشد سبل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بصورة كاملة على كل المستويات.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والسياسية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، فإن حكومة بلدي لا تزال مصممة على تحقيق الاستقرار فيهما. ولا تزال مطالب نقابتي المحامين والمعلمين التي تعبر عن مصالح خاصة، وهي السبب الجذري لهذه الحالة، موضوع مفاوضات مع هاتين الفئتين من المهنيين الاجتماعيين. وقد وُجدت حلول تتجاوز أحياناً المشاكل المثارة.

وللأسف - وتود الكامبيرون أن تذكر ذلك من على هذا المنبر - ارتأى أفراد لا يقيمون اعتباراً لإيمان أو قانون أن من الضروري تحويل تلك الشواغل المهنية - الاجتماعية إلى مطالب انفصالية تهدف إلى تفتيت الدولة، وذلك في خروج عن الآليات الدستورية والديمقراطية. وقد اختاروا ارتكاب الأعمال الإرهابية أسلوباً لعملهم، حيث أحرقت عصابات مسلحة المدارس والمستشفيات وانتهكت حق الأطفال في التعليم بمنعهم من الذهاب إلى المدارس وباختطاف وقتل مسؤولي الإدارة وضباط الدفاع والأمن وسلطات الشعوب الأصلية، وكذلك أي مواطن لا يؤيد أيديولوجيتهم الهدامة. وحتى الآن، جاد قرابة ١٠٠ من أفراد القوات المسلحة في بلدنا بأرواحهم، ناهيك عن الأسر الكثيرة التي أثقلت تلك الأعمال الوحشية كاهلها.

وأدت الحالة الراهنة إلى تدهور النسيج الاقتصادي ونُظم التعليم والصحة في هاتين المنطقتين. وما يزيد من تفاقم هذه الصورة حقيقة أن أشخاصاً قد شردوا داخل الإقليم الوطني وباتجاه نيجيريا، البلد الصديق الجاور. وفي ضوء كل ذلك، تعمل الحكومة على استعادة السلام والأمن في المنطقتين، مع احترام حقوق الإنسان وقوانين الجمهورية ولوائحها.

وإضافة إلى ذلك، ومراعاة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد بول بيا، له لجنة السكان المعنيين، فقد قرر في ٢١ حزيران/يونيه، تنفيذ خطة للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ لسكان المنطقتين بميزانية مؤقتة قيمتها ١٢,٧ بليون فرنك

بالحفاظ على التنوع البيولوجي. ولذلك، ومن أجل حماية التوازن المناخي للكوكب، اتخذت الكامبيرون، التي تقع في حوض نهر الكونغو وهي ثاني أكبر بلد من حيث المساحات الحراجية في أفريقيا، قراراً شجاعاً بعدم الاستخدام الكامل لغاباتها. وفي هذا الصدد، من الضروري إيجاد حلول عاجلة ومناسبة بغية التوفيق بين مبادرات الحماية البيئية التي اعتمدها الكامبيرون لمصلحة الجميع وبين التطلعات المشروعة لشعبها ورفاهه.

وفي السياق نفسه، تود الكامبيرون أن تؤكد من جديد ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات العاجلة للحفاظ على بحيرة تشاد، التي انخفضت مساحتها حالياً بأكثر من ٩٠ في المائة مقارنة بمساحتها الأصلية. إنها مسألة بقاء للمجتمعات المحلية، التي تعتمد في أسباب معيشتها على الحفاظ على ذلك الجسم المائي. وتود الكامبيرون أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتنانها للجهات المانحة الدولية التي تعهدت، بروح من التضامن، بتقديم ما مجموعه ١,٥ بليون يورو من أجل تلك القضية في مؤتمر المانحين المعقود في أوائل أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالعملية الديمقراطية في بلدي، فقد حسنا نظامنا الانتخابي، لا من خلال تعزيز الآليات الانتخابية فحسب ولكن أيضاً عبر تدابير تشريعية وتنظيمية ترمي إلى كفالة ارتفاع معدل الإقبال على الصناديق في المنافسات الانتخابية المقبلة، وأوها الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. إن تعزيز الثقافة الديمقراطية في الكامبيرون عملية لا مفر منها على الرغم من التحديات الأمنية التي نواجهها.

وبفضل توضيحات الأمة الكامبيرونية بأكملها، إلى جانب الجهود المنسقة مع جيراننا في منطقة حوض بحيرة تشاد والدعم المقدم من شركائنا الدوليين، تراجعت بشكل كبير قدرة جماعة بوكو حرام الإرهابية على إلحاق الضرر، ولكن من الضروري أن نحافظ على احتشادنا حتى إتمام القضاء عليها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوغسطين فيليب ماهيغا، وزير الخارجية وشؤون شرق أفريقيا والتعاون الإقليمي والدولي لجمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيسة على انتخابها عن جدارة لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إن انتخابها لهذا المنصب المرموق باعتبارها رابع امرأة في ذلك المنصب في تاريخ المنظمة والأولى من أمريكا اللاتينية ليس وساما فريدا لشخصها فحسب، بل وشهادة تمنحها لها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تتعهد تنزانيا بتقديم الدعم الكامل لها ولمكتبها بأكمله.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسلفها، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على قيادته الناجحة والتزامه تجاه الجمعية العامة خلال رئاسته للدورة السابقة. ونتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة. وبالمثل، أثنى على الأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الدؤوبة لتوجيه عمل منظمتنا، ولا سيما في تنفيذ الإصلاحات الصعبة الجارية تحت قيادته.

يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب الجمعية بالنيابة عن رئيس بلدي، فخامة السيد جون بومي جوزيف ماغوفولي، الذي لم يتمكن من الانضمام إلى زملائه في الجمعية بسبب حادث العبارة المأساوي الذي أودى بحياة أكثر من ٢٠٠ تنزاني وإصابة كثيرين آخرين بجراح. ونقدر دعم المجتمع الدولي خلال هذه الأوقات العصيبة. رحمهم الله.

وقبل أن أواصل كلمتي، أود أن أعرب عن تعازي حكومة تنزانيا إلى مجتمع الأمم المتحدة والعالم بأسره لوفاة السيد كوفي عنان، وهو أحد العاملين البارزين في مجال الأنشطة الإنسانية ومدافع عن تعددية الأطراف وداع إليها. وقلوبنا مع أفراد أسرته وأصدقائه ونتضرع لهم بالدعاء. طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ، آمين.

الجماعة المالية الأفريقية. ويجري استكمال المبالغ المخصصة للخطة بتمويل من تدفق سخي بدافع التضامن والكرم من جميع المناطق والشرائح السكانية الكاميرونية الأخرى.

وتدعو الكاميرون - وقد كانت إقليميا خاضعا لوصاية الأمم المتحدة - الجمعية العامة وجميع الدول والشعوب الصديقة للكاميرون والملتزمة بالسلام والعدالة أن تدعمها في تعبئة الموارد وتنفيذ تلك الخطة الإنسانية بغية تحسين المساعدة المقدمة لأولئك السكان. وتود الحكومة أن تعرب عن امتنانها لشركائنا الذين دعمونا طوعا منذ إطلاق تلك الخطة. وعلى أي حال، فإن حكومة الكاميرون تود أن تؤكد مجددا على التزامها بالسلام والاستقرار وعزمها على مراعاة شواغل السكان. وقد أوضحنا في عدة مناسبات، ونكرر التأكيد على ذلك اليوم، استعدادنا للحوار، مع الاحترام الصارم لمؤسسات الجمهورية وقوانينها.

وقد اتخذت بالفعل تدابير قوية للتصدي للحالة التي ذكرتها. وأود أن أذكر، على سبيل المثال، إنشاء اللجنة الوطنية لتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية ووزارة مسؤولة كاملة عن اللامركزية. ويتمثل الهدف من ذلك في تسريع التحول نحو إدارة الشؤون المحلية من جانب السكان المعنيين أنفسهم.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة إيوانو (قبرص).

وتود الكاميرون أن تؤكد مجددا على التزامها الراسخ بضمان أمن الأشخاص والممتلكات، فضلا عن حماية وحدتها الوطنية وسلامتها. وفي هذا الصدد، ترحب الحكومة برفض سكان الكاميرون، وخاصة سكان هاتين المنطقتين، أي محاولة للانفصال.

وفي الختام، تود الكاميرون - وهي بلد نال استقلاله بقيادة الأمم المتحدة وتحت إشرافها - أن تؤكد من جديد في هذه القاعة لا على إيمانها بالمنظمة فحسب، ولكن أيضا على التزامها بالسلام والاستقرار، الذين بدونهما لا يمكن تحقيق أي تنمية.

ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن كل دولة ذات سيادة في النظام الدولي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من مصالحها الوطنية ورفاه مواطنيها. لكن العمل بمفردها وبمعزل يقلل إلى الحد الأدنى من إمكانية تحقيق النتائج المثلى المرجوة. العولمة والشبكة المعقدة من العلاقات التي ظهرت لاحقا على الصعيد العالمي تجعل النهج المتعدد الأطراف إزاء المسائل ذات الاهتمام الوطني والإقليمي والدولي أمرا أساسيا ولا مفر منه.

للأسف، يشهد العالم وضع مؤسسات ومبادئ متعددة الأطراف فتحت الاختبار. فعلى سبيل المثال، منظمة التجارة العالمية، التي كانت ركيزة ومعيار النظام العالمي للتجارة العادلة والقائمة على القواعد، يجري الآن تقويضها. وتغير المناخ والاحترار العالمي اللذان يعصفان بالفعل بالأرواح والممتلكات في جميع المناطق بصرف النظر عن الحدود الوطنية، لا يمكن التصدي لهما بفعالية إلا من خلال النهج المتعددة الأطراف. والأهم من ذلك، إن البيان والمؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية هي التي أتاحت لنا السلام الذي نشهده اليوم، وإن كان يفتقر إلى الكمال. ينبغي لنا السعي إلى تحسين أوجه القصور في النظام المتعدد الأطراف الذي أنشأناه لأنفسنا ولعالم أفضل بدلاً من التخلي عنه.

إن تنزانيا ملتزمة بتعددية الأطراف بلا تحفظ سعياً إلى تحقيق مصالحها الوطنية. ومن خلال تعددية الأطراف المطلقة أيضاً، ستنمكّن من التصدي للتحديات العالمية الملحة، مثل الإرهاب والتطرف والراديكالية وتغير المناخ والسياسات التجارية التقييدية والاتجار بالأشخاص وتعاطي المخدرات والأمراض الوبائية والفقير المطلق والمدفق وحركات الهجرة وأسلحة الدمار الشامل، على سبيل المثال لا الحصر. وشجعنا الأصوات الموحدة من الجمعية العامة دفاعاً عن تعددية الأطراف ودفاعاً عن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، التي تربطنا معا جميعاً.

إن موضوع هذا العام: "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام" جذاب وحسن التوقيت للغاية في تعزيز الحوكمة العالمية لكفالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويأتي هذا الزخم من الأمم المتحدة في وقت تتآكل فيه تعددية الأطراف، ولا بد من بذل جهود جماعية ودؤوبة لإنقاذها.

إننا نعيش اليوم في عالم معظم مجتمعاته ليست سلمية ولا منصفة ولا مستدامة. ولا يزال العالم يواجه العديد من النزاعات العنيفة والحروب مما يؤدي إلى خسائر هائلة في الأرواح، وخطر الإرهاب، وتدمير البيئة، وتدفق اللاجئين والمشردين ولا تزال الهجرة العالمية والجوع والفقير مستمرين في كثير من أنحاء العالم. ويتطلب التصدي لتلك التحديات حوكمة وقيادة جماعية وحكيمة.

وللأسف، فإن جميع هذه المآسي في المقام الأول من صنع الإنسان ويمكن منعها إذا عقدنا العزم على اتخاذ تدابير جماعية. ويعد التعاون المجدي والمستمر بين الدول الأعضاء شرطاً أساسياً في التصدي لجميع التحديات التي تواجه العالم. ومن خلال هذا المنبر، يمكننا أن نبرز أهمية هذه الهيئة لجميع الأمم والشعوب. وعلاوة على ذلك، يمكننا صياغة السياسات والمعايير العالمية للاستجابة لمختلف الاحتياجات الخاصة بثقافتنا ومجتمعاتنا المتنوعة. ولذلك، فإن الوقت مناسب للدعوة لأن تكون الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس؛ وهذا، في الواقع، يتفق مع مقاصد المنظمة ومبادئها المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي مواجهة تلك التحديات العالمية فإن تعددية الأطراف في جميع مراحل الاستجابة، لا سيما من خلال الأمم المتحدة ومؤسساتها، تصبح أمراً ضرورياً لكفالة إيجاد مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة.

الفقيرة والغنية، مشاركة متساوية، ويجب أن تُسمع أصواتها ومواقفها وتؤخذ بمجدية. بعد سنوات عديدة من المفاوضات المتعثرة بشأن إصلاحات مجلس الأمن، من الضروري المضي قدماً بالعملية، لكن بطريقة تحافظ على مصالح ومواقف جميع الأطراف المعنية بطريقة تشاورية شفافة.

يتعين علينا أن نذكر أنفسنا بأن مصداقية الأمم المتحدة تعتمد على مجلس أمن يتمتع بتمثيل كامل ويستجيب بشكل مناسب. يعاني المجلس من الحالة التي عليها اليوم ولا تحرز الإصلاحات تقدماً بشكل جيد بسبب حق النقض. إذا أردنا إجراء إصلاحات مجدية، ينبغي لنا، في المقام الأول وقبل كل شيء، أن نتحلى بما يكفي من الجرأة لاتخاذ قرار بشأن استخدام حق النقض في المستقبل. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن المسائل المتعلقة بحق النقض وتوسيع العضوية وقتئذٍ يجب تناولها كحزمة لا بشكل منفرد معزل عن بعضها البعض.

على مر السنين، وبتأييد من المجتمع الدولي وشركاء التنمية، نجحت تنزانيا في تنفيذ العديد من خطط التنمية الوطنية التي ساهمت بشكل كبير في الحد من الفقر. علاوة على ذلك، نفتخر بإدراج أهداف التنمية المستدامة في خططنا الوطنية للتنمية من أجل تسريع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. واستناداً إلى الخبرات المكتسبة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ به، ولا سيما لمساعدة أقل البلدان نمواً، مثل بلدي. بالتالي، فإن حشد التمويل العام والخاص المبتكر طويل الأجل أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف.

ولقد شرعت تنزانيا في إصلاحات قانونية وإدارية منهجية للآليات التي تعرقل حشد الموارد والمساءلة. وشرعت الحكومة بلا هوادة في مكافحة الفساد وعدم كفاءة جهاز الخدمة العامة من أجل زيادة المساءلة والشفافية. وقد اتخذت الحكومة تدابير

لقد شهدنا تحقيق الانخراط الدبلوماسي للنجاح في الدفع بالخصوم إلى مفاوضات مائدة مستديرة وتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية. وتود تنزانيا أن تؤيد الاستخدام المستمر للوسائل الدبلوماسية ومفاوضات المائدة المستديرة لتسوية النزاعات فيما بين الدول. وفي ذلك الصدد، ساعدت تنزانيا، بوصفها بلداً مسالماً ومستقراً، في الوساطة من أجل السلام وعاونت في إحلاله. وترحب تنزانيا بالمحادثات الأخيرة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بشأن الاتفاق النووي الكوري، الذي مهد الطريق للتوقيع مؤخراً على اتفاق بين كوريا الشمالية وجمهورية كوريا. ونأمل في أن يسفر ذلك الاتفاق والاتفاقات الأخرى التي أتبعته نفس النمط عن نتائج إيجابية متوقعة عاجلاً وليس آجلاً، بما في ذلك إلى تسوية المسائل الإنسانية المعلقة منذ فترة طويلة في شبه الجزيرة الكورية. تلك هي بعض الأمثلة الجيدة على النتائج الناجحة للجهود الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم. وقد أكدت كافة تلك الجهود قيمة الحوار في حل النزاعات ومنع نشوبها.

إن الإصلاحات ضرورية للاستمرارية والتغيير. على مدى العقود الماضية، ما فتئت الجمعية العامة تناقش إصلاحات الأمم المتحدة ومؤسساتها حتى تتمكن من الاستجابة بفعالية للديناميات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية المتغيرة العالمية الحالية. ذلك هو السبيل لجعل منظمنا ذات صلة وبث الروح فيها. تركز الإصلاحات حالياً على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والإدارة والسلام والأمن. ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أن الإصلاحات ستكون موضوعية ومتوازنة.

وتؤيد تنزانيا إصلاحات الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة بمجلس الأمن، وتكرر التأكيد على موقف أفريقيا الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت اللذين تؤيدهما. إضافة إلى ذلك، تحض تنزانيا المجتمع الدولي على جعل العملية شفافة وشاملة للجميع وديمقراطية. يجب أن تشارك جميع البلدان،

عن تعازيهم لتنانيا، ولأسر المتوفين وأصدقائهم وأقربائهم. لقد خفف الذين وقفوا مع تنانيا خلال تلك الأيام العصبية من حدة الآلام. فلتترقد أرواح الراحلين في سلام أبدي.

ونرحب بدعم الأمم المتحدة، ونثني على الأمين العام لتشكيله على وجه السرعة فريق تحقيق خاص حدد أسباب الهجوم والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمنع تلك الحوادث العدائية والخسيسة في المستقبل. كما نشعر بالامتنان أيضا لأن التوصيات الواردة في تقرير التحقيق سوف تحتل مكانا بارزا في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام، التي تؤيدها تنانيا. وتتطلع تنانيا إلى تنفيذ تلك التوصيات.

وأود أن أذكر الجمعية العامة بالدور التاريخي الذي قامت به تنانيا في استضافة اللاجئين من وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وتوفير الملاذ الآمن والحماية لهم على مدى عقود من الزمن. وقد فعلنا ذلك لأسباب إنسانية، ولكن أيضا بسبب المبادئ المتفق عليها دوليا، والتي وقعنا عليها فيما يتعلق بقبول ملتمسي اللجوء وحماية اللاجئين. ونحن الآن نستضيف أكثر من ٣٣٠.٠٠٠ لاجئ، معظمهم من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى مر عقود من استضافة اللاجئين، وفرت تنانيا الاندماج المحلي والمواطنة لأكثر من ١٥٠.٠٠٠ لاجئ.

وإلى جانب توفير الملاذ الآمن للاجئين، شاركنا أيضا في المبادرات الرامية إلى تسوية الصراعات الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى، التي يمكن أن تزيد من تدفق اللاجئين إلى بلدنا. وإضافة إلى ذلك، واعتبارا من أيلول/سبتمبر، قدمت تنانيا أيضا المساعدة في مجال العودة الطوعية لأكثر من ٤٦.٠٠٠ من اللاجئين البورونديين. وأجريت عملية الإعادة إلى الوطن بشكل شفاف وشامل، بالتعاون مع السلطات البوروندية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة. ومع ذلك، فإن بعض البورونديين المنفيين المضللين انتقدوا العملية بوصفها غير طوعية. والحقيقة هي أن العقبات

صارمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر والاتجار غير المشروع بالعاج والتطرف العنيف.

كما هو متوقع، أدت تلك التدابير إلى مقاومة شديدة من جانب أصحاب المصالح الاقتصادية المكتسبة والعناصر الإجرامية. وردا على ذلك، اقتضى الأمر من الحكومة اتخاذ التدابير المضادة المناسبة التي أسى فهمها أحيانا على أنها تقييدية أكثر من اللازم. وعلى الرغم من هذه التحديات، ستواصل تنانيا احترام سيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان، على النحو المكرس في دستورنا.

وبرغم الجهود الجارية لتعبئة الموارد المحلية، فإن البلدان النامية لا تزال تعاني من مسائل عامة عالمية تتعلق بالنظم الضريبية غير العادلة والتدفقات المالية غير المشروعة، التي تساهم في هروب رأس المال، وحرمان تلك البلدان من إيراداتها المستحقة. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لتلك المسائل العامة، وذلك من بين جملة أمور، بإنشاء هيئة حكومية دولية للضرائب تابعة للأمم المتحدة لمعالجة التهرب من الضرائب وتجنبها. وسيؤدي ذلك بدوره إلى وضع مزيد من الموارد تحت تصرفنا من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن تنانيا من بين أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقد أسهمنا إسهاما كبيرا في استعادة السلام والاستقرار العالميين في كثير من أنحاء العالم. ولدنا حاليا ٦٨٧ ٢ من القوات العاملة تحت راية الأمم المتحدة في ستة بلدان مختلفة.

ومما يؤسف له أن مشاركة تنانيا في عمليات حفظ السلام لم تتم دون وقوع حوادث. فقد تعرض بعض حفظة السلام التابعين لنا للهجمات بل وللقتل. وقد كان الهجوم الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو الأسوأ منذ الـ ٢٥ عاما الماضية في تاريخ الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر الأمين العام وجميع الدول الأعضاء الذين أعربوا

وفي عام ٢٠١٥، رحب العديد من زعماء العالم أثناء اجتماعهم هنا بالقرار الهام والتاريخي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا بإعادة العلاقات الدبلوماسية. وكان ذلك، بالنسبة لمعظمنا، بداية تعايش متناغم في ظل آمال وتوقعات عالية. غير أنه وبمرور الوقت، نشعر ونرى أنه جرى بذل الحد الأدنى من الجهود لتحقيق هذه الآمال والتوقعات، التي ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الحصار الذي أثقل كاهل شعب كوبا على مدار سنوات طويلة. ونأمل أن يتم رفع الحصار المفروض على كوبا بالكامل من خلال قوة المنطق والوسائل الدبلوماسية التي أفضت إلى إعادة العلاقات، وأن يلي ذلك بزوغ فجر جديد من التعاون، ليس بين البلدين وحدهما بل في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برمتها.

اتخذت مسألة تقرير المصير للصحراء الغربية منحى جديداً بعودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، حيث انضم إلى عضوية مجلس السلم والأمن. وهناك فرصة متجددة أمام الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمم العام للعمل مع الآلية الثلاثية التي أنشأها الاتحاد الأفريقي حديثاً بشأن الصحراء الغربية لمعالجة مسألة تلك المنطقة. وتؤيد تنزانيا تلك المبادرة وتأمل أن تكتسب هذه العملية زخماً وأن يتم التوصل إلى وضع جديد قريباً.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، تؤكد تنزانيا من جديد على موقفها بشأن تسوية النزاع بين إسرائيل وفلسطين من خلال حل الدولتين. ونعتقد أن لفلسطين الحق في التمتع بالاستقلال والسلام، تماماً كما يحق لإسرائيل العيش في سلام وأمن، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن التوصل إلى حل سلمي سيتيح المجال لإسرائيل وفلسطين للتعايش في سلام وأمن هو أمر في مستطاع إسرائيل بقدرتها الفعالة والخلاقة وفي مستطاع الشعب الفلسطيني بتصميمه.

في الختام، أؤكد مجدداً التزام تنزانيا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وبتعددية الأطراف. وتقف حكومة فخامة السيد جون

والقيود التي تواجه تنفيذ الاتفاق الثلاثي، تعزى إلى الافتقار إلى الموارد وتفاوت التقدم في الحالة السياسية والأمنية في بوروندي.

وفي هذا الصدد، تناشد تنزانيا المجتمع الدولي من أجل تيسير ودعم العملية الجارية للعودة الطوعية لمن بقي من اللاجئين البورونديين في تنزانيا، بينما تتواصل المشاورات بين تنزانيا وبوروندي والمفوضية. ومن المهم بنفس القدر تقديم تقييم واقعي لتطور الحالة السياسية والأمنية داخل بوروندي لتمكين اللاجئين من اتخاذ قرارات مستنيرة وموضوعية بشأن العودة إلى أجزاء مختلفة من البلد.

إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يواجه تحديات تتعلق بالسلام والأمن والاستقرار. وما برح البلد يتعرض لزعة الاستقرار بشكل مستمر من جانب الفصائل المتحاربة وأمرأ الحرب، الذين عاثوا فساداً، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في بعض أنحاء البلد، لا سيما في الجزء الشرقي من البلد. إن تلك الحالة لم تحرم جمهورية الكونغو الديمقراطية من فرصة تطوير البلد والسكان فحسب، بل أدت أيضاً إلى تقويض السلام والأمن الإقليميين وتهددهما. بيد أن الجهود الجارية لمعالجة حالة الجمود التي طال أمدها تشهد بعض التقدم فيما يتعلق بالالتزام الحكومة بإجراء الانتخابات العامة التي طال انتظارها في وقت لاحق من هذا العام. إن استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يسهم في معالجة مشكلة اللاجئين فحسب، ولكن من شأنه أيضاً أن يحسن آفاق التجارة الإقليمية والاستثمار، فضلاً عن الازدهار الاقتصادي في المنطقة. ولا يمكن ضمان مستقبل أفضل، لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتقدم الحالة السياسية ووضعها، من البيان الذي أدلى به قبل يومين من هذه المنصة الرئيس جوزيف كاييلا كابانغي (انظر A/73/PV.7) وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن تستمر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع للقوة، الذي تشارك فيه تنزانيا، في الجزء الشرقي من البلد، إلى حين اختتام الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الجمعية العامة (انظر A/72/PV.19) لا تزال صحيحة. فحتى وإن كانت بعض أجزاء العالم تشهد نمواً، إلا أن مخاطر تضائل الفرص تلوح في الأفق بقوة. وتؤدي آفاق التوسع الاقتصادي إلى تفاقم خطر تزايد التوترات والمنازعات التجارية. ولا يزال التفاوت الصارخ قائماً، فيما تؤدي الاضطرابات الجيوسياسية الخطيرة الجارية إلى تنامي الشعور بعدم اليقين. وبالمثل، يشكل استمرار بعض النزاعات وزيادة تعقيدها شاغلاً رئيسياً.

ويزداد عدد الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم بسبب تعرض حياتهم للخطر. ويغادر المزيد من الناس بحثاً عن حياة أفضل ويركبون البحار، مخاطرين في بعض الأحيان بحياتهم في أثناء هذه العملية. وأسهم تدفق الهجرة هذا دون قصد في إثارة نقاش سياسي مرير في العديد من بلدان الشمال. ويمكن لهذه المناقشات الحادة، إذا تم النظر إليها دون الحفاظ على البعد اللازم، أن تقوض الشعور بالانتماء إلى إنسانية مشتركة تربطها المسؤولية المشتركة عن بناء عالم أفضل معاً.

وتتمثل عواقب هذه الأيديولوجية الناشئة في أزمة تعددية الأطراف التي نشدها والاتجاهات الحمائية التي نراها والإغراءات الملحوظة للنكوص إلى النزعة القومية، بل أحياناً إلى الانعزالية. وهي تفترض أنه يجب أن نعتمد على أنفسنا فحسب وأنه لا يمكننا الاعتماد إلا على أنفسنا، مما يتعارض مع الحكمة الفلسفية للشاعر رامبو: "أنا الآخر". ومن هنا، تنبع أهمية موضوع هذه الدورة "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام"، بوصفه أداة لتوجيه تفكيرنا الجماعي. ويمكن أن يكون تجميع كل مقترحاتنا وإسهاماتنا بمثابة بيان يهدف إلى تجديد واستعادة ثقة وإيمان شعوبنا في منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة لمشاكلهم.

وترحب جيبوتي بقيام المجتمع الدولي بحشد جهوده ووضع استجابات وإعداد خطط عمل في إطار عمليات حكومية دولية

ماغوفولي على أهبة الاستعداد للمشاركة بشكل بناء في البحث عن حلول سلمية للنزاعات وللإسهام في ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام. وتطلع، قبل كل شيء، إلى أن تواصل هذه المنظمة مناصرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم الجهود التي تبذلها تنزانيا لتحقيق تلك الأهداف، إذ تتجه نحو تصنيفها كبلد متوسط الدخل وتسعى إلى تحقيق طموحها في التصنيع. فليباركنا الله جميعاً وليبارك الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد علي يوسف، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية جيبوتي.

السيد يوسف (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أتقدم بتهانينا الحارة إلى رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إن صفاتها الاستثنائية العديدة تعزز قناعتنا الراسخة بأنها ستقوم بمهمتها في خدمة دول العالم بنجاح. وترحب جيبوتي بانتخابها رئيسة للجمعية في هذه الدورة من أوجه شتى. فهي رابع امرأة تشغل هذا المنصب خلال ٧٣ عاماً. ونحن نؤكد لها دعم بلدي في تنفيذ ولايتها.

وأود أيضاً أن أشيد بدينامية سلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، وأمانته والتزامه. وأهنئ أيضاً الأمين العام أنطونيو غوتيريش على مبادراته العديدة الرامية إلى النهوض بجدول أعمال المنظمة وعلى الخطة الطموحة لإصلاح الأمم المتحدة التي جرى تصميمها وإعدادها بدعم من الدول الأعضاء. ولئن كان هناك توافق في الآراء على وجود ضرورة لإجراء إصلاحات لجعل منظمنا أكثر فعالية، فليس من السهل دائماً إقناع الأعضاء والتغلب على المقاومة والأعباء التي غالباً ما يواجهها مسعى كبير من هذا القبيل.

وعلى الرغم من التحسن في عدد من المؤشرات، مثل متوسط العمر المتوقع ومستويات المعيشة والانخفاض الشديد في المعدل العالمي للفقر المدقع، فإن الملاحظة التي أبديناها في العام الماضي

التمويل الابتكاري الرامية إلى ضمان زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية.

ولا شك أن أكبر خطر يهدد تنفيذ برنامج التحول المتمثل في خطة عام ٢٠٣٠ هو النزاع والعنف. ولا تزال النزاعات في أنحاء عديدة من العالم تزيد عدد القتلى، وسيطلب طابع التحديات المحددة التي تمثلها هذه النزاعات اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي. ويؤدي توسع نطاق الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية إلى زيادة تعقيد الحالات المشقة بالفعل ويتطلب استجابات مختلفة عن الاستجابات التي تقترحها عمليات السلام التقليدية. وهو أيضا يخضع لإختبار عسير أدوات المفاوضات الدبلوماسية المتاحة لنا، التي لا بد لنا من استعراضها بشكل عاجل وشامل.

وعلى نقيض تلك الصورة القاتمة، فإن القرن الأفريقي شهد سلسلة من التطورات الإيجابية التاريخية التي يحتمل أن تحقق فوائد السلام وتؤدي إلى تحقيق المصالحة والتنمية الاقتصادية. إننا نرحب بالتقارب بين إثيوبيا وإريتريا، الذي أنهى عقدين من حالة ألا حرب ولا سلام وبدأ عهدا جديدا للسلام والصداقة والتعاون بين البلدين. لقد كانت الآثار الإيجابية على النزاعات الدولية الأخرى في بلدان المنطقة سريعة، ونأمل أن تكون كبيرة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأن رئيسي جيبوتي وإريتريا اجتمعا في ١٧ أيلول/سبتمبر في جدة، برعاية جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، واتفقا على فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين. وفي نهاية الاجتماع وبفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها عاهل المملكة العربية السعودية ورئيس وزراء إثيوبيا، السيد أبي أحمد، اتفق الرئيسان على مواصلة الحوار بهدف إيجاد حل سلمي للمسائل المعلقة، بما في ذلك النزاع الحدودي وأسرى الحرب.

ونرحب أيضا بالتوقيع على اتفاق السلام بين سلفا كبير رئيس جنوب السودان ورئيس التمرد في ١٢ أيلول/سبتمبر في

جرت بصورة حسنة للغاية، وذلك في سياق التصدي لكل خطر من المخاطر المذكورة أعلاه. ومن بين تلك النجاحات، أشير إلى اعتماد الإصلاحات التي يقودها الأمين العام في بعض المجالات الرئيسية مثل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ والإصلاح الإداري؛ وإصلاح هيكل السلام والأمن.

ونوه أيضا بوضع الصيغة النهائية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال عملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. ومن المقرر أن يعتمد الاتفاق في مراكش في كانون الأول/ديسمبر.

وبالمثل، يشكل وضع الصيغة النهائية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة لتنظر فيه خلال هذه الدورة، تطورا رئيسيا. إن اللاجئين معرضون للخطر بشكل خاص. وبما أن الأمم المتحدة غير قادرة على التصدي، بشكل مستدام، لأسباب نشوب النزاعات التي أدت إلى بقائهم في المنفى، فإن عليها أن تقدم استجابة كافية لاحتياجاتهم.

إن الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تدعونا إلى التشجيع وتحفزنا. وينبغي للزخم الحالي لاعتماد أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في التخطيط الوطني والمبادرات المؤسسية أن يستمر بطاقة متجددة. وينبغي أن يتمثل الهدف في تعميق التفكير وتبادل الآراء، وإنشاء أطر تشاركية ونماذج جديدة للشراكة. ويجب أن نعيد توجيه الاستثمارات بغية تحسين عملية جمع البيانات بشأن التنمية المستدامة والإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والبيئة. ويسر جيبوتي كونها ستتمكن قريبا من تقديم استعراضها الطوعي الأول وتعتبر هذه الفرصة للتبصر مفيدة.

ونرحب أيضا باستراتيجية الأمين العام لتعبئة المزيد من الموارد لتمويل خطة عام ٢٠٣٠. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد مرة أخرى على أن ذلك سيكون ضروريا للتفكير في استراتيجيات

وجيوتي على استعداد للعمل إلى جانب دول العالم الأخرى من أجل بناء عالم أكثر أماناً وأكثر وحدة وأكثر ازدهاراً. إن المخاطر كبيرة، والدعوة ملحة. عاشت أمم العالم! وعاشت الأمم المتحدة!

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وركينة غيبهيو نيجيو، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد نيجيو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بالإعجاب عن أحر التهاني لرئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ويمكنني أن أؤكد لها على دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لسلفها على قيادته المقتدرة للجمعية خلال العام الماضي.

وهذا العام، فقدت الأمم المتحدة إحدى أيقوناتها، وهو شخص تدرج في الرتب ليقود المنظمة وكان، كما قال الأمين العام عن حق، يمثل حقاً كل ما تعنيه الأمم المتحدة. ونشعر بالحزن لخسارة هذا الابن المبجل لأفريقيا، الذي ترك بصمة دائمة على المسرح العالمي، السيد كوفي عنان.

إننا نجتمع في وقت تواجهه تعددية الأطراف تحديات خطيرة، بيد أنه لم يكن هناك إطلاقاً وقت كنا فيه بحاجة أكبر إلى تعددية الأطراف. ولذلك السبب يكتسي هذا التجمع تحت مظلة الأمم المتحدة أهمية كبيرة. وهي تظل المنظمة العالمية الوحيدة التي لا تزال مثلها العليا للحرية والمساواة والعدالة صالحة اليوم كما كانت عند إنشاء المنظمة. وكما ذكر إمبراطور إثيوبيا الراحل هيلا سيلاسي الأول في خطابه للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣:

”إن ميثاق الأمم المتحدة يعرب عن أسمى تطلعات الإنسان: نبذ استخدام القوة في تسوية المنازعات بين

أديس أبابا تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويجدوننا الأمل في أن يتسنى تنفيذ الاتفاق بشكل كامل وغير مشروط. إن شعب جنوب السودان عانى كثيراً. وهو يستحق السلام وإتاحة فرصة له لبناء مستقبل أفضل.

ونشعر بالتشجيع من التقدم الهائل الذي أحرزه الصومال في بناء مؤسسات قوية واستعادة السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي. وبالرغم من أننا نسلم بالتقدم الكبير المحرز، فإن علينا أن نعمل معاً لتحديد الجهات الفاعلة التي تسعى لعرقلة التطبيع السياسي ومكافحة هذه الجهات، ولا سيما جماعات حركة الشباب الإرهابية، وللقيام بكل ما بوسعنا لبناء قدر أكبر من الاتساق ووحدة العمل بين الحكومة الاتحادية والوحدات الاتحادية الأخرى. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بقوات بعثة المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تجلّى دورها البالغ الأهمية بوضوح على أرض الواقع. ويكتسي الدعم الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للقوات الصومالية أهمية بالغة لضمان التمكن من تنفيذ نقل المسؤوليات الأمنية في ظل أفضل الظروف الممكنة.

إن القضية الفلسطينية يجب أن تواصل تعبئة المجتمع الدولي. ولا بديل للحل القائم على وجود دولتين. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون مسألة اللاجئين الفلسطينيين أيضاً مصدر قلق لنا جميعاً.

وسأكون مقصراً إن لم أتطرق لمعاناة السكان الروهينغيا، الذين يتعرضون حالياً للتهديد بالتطهير العرقي، على نحو ما شهدته المجتمع الدولي. ويجب أن نمارس الضغط على حكومة ميانمار لكي تسمح بعودة اللاجئين الروهينغيا.

لقد قدّمت الأمم المتحدة إسهاماً كبيراً في جهود صون السلام والأمن الدوليين. واضطلعت بدور بالغ الأهمية في تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول. ومن مسؤوليتنا جميعاً تعزيز دور المنظمة وجعلها قوة عالمية.

هناك تحديات لا تزال نواجهها في العمل لضمان تقاسم فوائد النمو الاقتصادي والتنمية على نطاق واسع بين جميع أفراد شعبنا. ونحن نعمل اليوم على توسيع وتعميق الإصلاحات الضرورية من أجل تعزيز الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز الإنصاف والعدالة وتحسين الإدارة المالية والاقتصادية، وضمان الشفافية والمساءلة في حوكمتنا، وتعزيز المشاركة في ديمقراطية فعالة.

وبذلنا خلال الأشهر الستة الماضية، كل جهد ممكن لضمان تحقيق كل ذلك، الذي، يعزز جنباً إلى جنب مع رسالة الصفح والمصالحة، وحدة وتضامن شعبنا. وتتخذ الحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء أبي أحمد، سلسلة من التدابير تتجلى في فتح المجال الديمقراطي أمام كل الاتجاهات السياسية، وفتح الاقتصاد ورفع العقوبات التي تعترض طريق التنمية، مثل الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وإخفاقات الإدارة والحوكمة. وبعبارة أخرى، فإننا نواصل الاستجابة لآمال وتطلعات شعبنا. وقد تم الترحيب بهذه الإصلاحات في جميع أنحاء البلد وخارجه.

ولم نحصر جهودنا في إثيوبيا، فهناك تطور تاريخي مهم آخر في منطقتنا. حيث شرع رئيس وزرائنا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، في مبادرة مصالحة مهمة عبر القرن الأفريقي. إنها بداية تطبيع حقيقي بين بلدان منطقة القرن الأفريقي. وفتحت إثيوبيا وإريتريا فصلاً جديداً في علاقتهما، وأنهيتا بذلك عقدين من النزاع. إننا نعمل على تطبيع العلاقات ورسم المستقبل الذي سنتعكس فيه علاقتنا القائمة منذ زمن طويل بين شعوبنا. لقد حل الصومال وإريتريا خلافتهما وأعادتا العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وقد عقدنا في أوائل هذا الشهر، مؤتمر قمة ثلاثي ضم إريتريا وإثيوبيا والصومال في أسمرة. وبعد ذلك، زارنا وزير خارجية جيبوتي، وفتحنا مرحلة جديدة في العلاقات بين جيبوتي وإريتريا. وقد وصف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي هذا الجهد بحق بأنه دليل واضح على قيمة وفعالية البحث عن حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

الدول؛ وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين؛ و"صون السلام والأمن الدوليين." (A/PV.1229، الفقرة ٥)

ولا يزال ذلك حقيقياً إلى أبعد حد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لأؤكد للجمعية على أن إثيوبيا، بوصفها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، ستواصل التقيد بتلك المثل العليا ومبادئ تعددية الأطراف فيما نواجه تحديات وتهديدات لم يسبق لها مثيل يتعرض لها المجتمع الدولي.

إن إسهام إثيوبيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعلو ولا يعلى عليه. ولا يزال ملتزمين تماماً بهذا المسعى النبيل ونحن نقوم بالإصلاح والتكيف مع واقع حفظ السلام الجديد والصعب. إننا نؤيد تأييداً كاملاً مبادرة الأمين العام للعمل من أجل إحلال السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام اليوم.

قبل ستة أشهر، حدث انتقال سلمي للسلطة في إثيوبيا، فتح فصلاً جديداً في التاريخ السياسي والاجتماعي لبلدنا، أتاح إمكانيات واقعية وحقيقية للتغيير من شأنها أن تحقق آمال وتوقعات شبابنا. إن هذه التغييرات تتماشى مع الحقائق السياسية والديمقراطية الجديدة التي ننفذها وقد رحّب بها الإثيوبيون في جميع أنحاء البلد. إن تحقيق مجتمع عادل وسلمي ومستدام، يمثل الرؤية التي ندعمها ونحن نبني مجتمعاً جديداً على أسس وإنجازات الماضي. وأعتقد أن هذه الرؤية مناسبة وملائمة لمناقشتنا هنا في دورة الجمعية العامة هذه، وللموضوع المختار لهذه المناقشة العامة.

لقد أظهرت إثيوبيا وشعبها مراراً وتكراراً صمودهما وقوتهما في أوقات الشدائد. ونحن على ثقة تامة بأننا سنواصل القيام بذلك. ولا توجد صعوبات لا يمكن التغلب عليها. وبالطبع،

تنمية حقيقية. ونحن ننجي بالفعل فوائد من مشاريع التكامل الإقليمي. ونحن نعمل الآن على تسريع هذه الجهود، بناءً على ما حققناه بالفعل.

أخيراً، اسمحو لي أن أؤكد أن إثيوبيا ستظل دائماً ملتزمة بنبات ببدل كل جهد ممكن لإقامة مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة في منطقتنا دون الإقليمية وفي قارتنا أفريقيا. وبوصفنا عضواً غير دائم في مجلس الأمن، فإننا نقوم بكل ما في وسعنا لدعم تلك القضية الهامة والنبيلة، وسنواصل القيام بذلك بروح من الالتزام لرعاية السلام والأمن والاستقرار على نحو يصب في مصلحة بلداننا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روبرت دوسي، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الإقليمي لجمهورية توغو.

السيد دوسي (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أنقل التهاني الحارة من فخامة السيد فاوري إيسوزمنا غناسنغي رئيس جمهورية توغو، إلى رئيسة الجمعية العامة بعد انتخابها عن جدارة رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. كما أؤكد لها دعم بلدي، توغو.

وأود أن أشيد، في الوقت نفسه، إشادة مستحقة بالسيد ميروسلاف لاتشاك على القيادة القديرة التي أظهرها خلال فترة توليه منصب رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة. كما يسرني بصفة خاصة أن أشيد بالروح الإنسانية والحكمة العملية للأمين العام أنطونيو غوتيريش. إننا نقدر تعبيره الواضح عن التزامه وعمله اليومي دعماً لمبادئ وقيم المنظمة، التي نتشاطرها.

وأود أن أرحب بأهمية اختيار موضوع هذه الدورة، الذي يلفت انتباهنا جميعاً إلى تحدٍّ جوهري، لأنه أساسي: تطبيق اللامركزية على ممارسة المسؤوليات على مستوى الأمم المتحدة لجعل المؤسسة متماسية مع واقع العالم. فالعالم تعددي ومتعدد

ومؤخراً، وقّع رئيس وزرائنا ورئيس إريتريا على اتفاق السلام والصداقة والتعاون الشامل في جدة. وتصافح رئيسا إريتريا وجيبوتي في جدة، وبذلك أُنهي عقداً من النزاع. وفي ضوء هذه التطورات الهامة والإيجابية، من الملائم ومن المناسب من حيث التوقيت، أن ينظر مجلس الأمن الآن، وبدون إبطاء مجدية في رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا. وقبل بضعة أيام، وقّع الطرفان السودانيان الجنوبيان على الاتفاقية المفعلة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في مؤتمر القمة الاستثنائي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لرؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا. وتتيح الاتفاقية فرصة حقيقية لإحلال السلام في جنوب السودان بعد خمس سنوات من الحرب الأهلية.

وتعد هذه بالفعل تطورات رئيسية في منطقة القرن الأفريقي. وكما قال الأمين العام، ”تهب رياح أمل قوية على منطقة القرن الأفريقي“. إنها رياح تبشر ببداية عملية تنهي سنوات من النزاع والشك في منطقة كانت الأكثر معاناة من النزاعات في أفريقيا. لقد أصبحت منطقة القرن الأفريقي تشكل بالفعل أملاً لأفريقيا.

وفي الوقت الذي تتخذ فيه جميع الخطوات الرئيسية لإسكات دوي المدافع في منطقتنا، من المهم بنفس القدر توسيع العملية لتشجيع إطار للتكامل الاقتصادي الإقليمي لمكافحة الفقر. وعلاوة على ذلك، سيسهم التعاون الاقتصادي الإقليمي، إسهاماً حقيقياً في المساعدة على التخلص من العنف والحرب، فضلاً عن تعزيز التكامل الإقليمي والقاري الأعمق تمثيلاً مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفي ضوء التحديات التي نواجهها معاً كإقليم، فإن الخيار المتاح لنا واضح للغاية، وهو أن نعمل معاً من أجل تحسين المصير الجماعي لشعبنا. وتشكل الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية واللغوية التي تربط شعوبنا أساساً مناسباً لتحقيق الازدهار المشترك. ونعتقد أن التكامل الإقليمي، الذي يفيد جميع بلدان القرن الأفريقي، يشكل خيارنا الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق

يجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد من أجل المساعدة على معالجة افتقار العالم إلى التنمية. وثمة خطوة أخرى في الحرب على القصور في التنمية ستساعد عالمنا على انتشال شرائح كاملة من سكان العالم من بؤس وضعها وحالتها وعلى استعادة استقلالها الذاتي وقدرتها على السيطرة على حياتها. ويجب أن يستوعب النظام الإنمائي الجديد للمنظمة الحاجة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل بلد بنمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام. فالهدف من ذلك هو إعادة توجيه النظام مع إجراء تعديلات كبيرة تركز على المهارات والقيادة وآليات التنسيق والمساءلة.

ويجب أن تهدف إعادة هيكلة آليات التنمية كذلك إلى تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إن تحديات تغير المناخ أمر حيوي، ويجب ألا تنتظر استجابتنا. من الواضح أنه يجب إعطاء مكانة هامة، في استجابتنا لتحديات تغير المناخ، لتعزيز الشراكات والآليات المبتكرة لتمويل التنمية، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا.

وفيما يتعلق بركيزة الإدارة في الإصلاح الجاري، يسرنا أن نلاحظ أن التغيرات الكبيرة المتوخاة تتماشى مع الحاجة إلى تحسين أساليب الإدارة الداخلية للمنظمة من خلال تبسيط الإجراءات، وإضفاء الطابع اللامركزي على العمل والاستثمار في الموارد البشرية من أجل تحسين تلبية احتياجات التنمية المستدامة وبناء عالم يسوده السلام. والاستثمار في الموارد البشرية يعني دعم التنمية والسلام في العالم. باختصار، فإن الإصلاح الذي نتكلم عنه اليوم يهدف إلى جعل الأمم المتحدة أكثر دينامية وقدرة. فالتحديات العالمية الراهنة تدعو إلى تعزيز القدرات التشغيلية للأمم المتحدة.

والتحديات التي تواجه أفريقيا اليوم هائلة. فقارتنا لا تزال تواجه أشكال جديدة من الأزمات والمصاعب. وللأسف، فإن أفريقيا أصبحت الآن موطناً لبؤر الإرهاب في بعض مناطقها وبلدانها، حيث تواجه الشعوب، التي تتطلع بشكل مشروع إلى

الأقطاب. ولا شك في أنه من شأن أخذ ذلك الأمر في الاعتبار أن يوسع أساس شرعية وفعالية الأمم المتحدة في العالم.

إن إصلاح الأمم المتحدة ضرورة منطقية أكثر منه أمنية. فقد تطور العالم؛ وظهرت مشاكل وجهات فاعلة جديدة؛ والكوكب ذاته يعاني الآن؛ فالتطرف العنيف والإرهاب يهددان العالم؛ وظهرت أشكال جديدة من المسؤولية. ويجب على الأمم المتحدة، بوصفها مركزاً لممارسة المسؤولية الجماعية على الصعيد العالمي، تحديث طريقة تنظيمها وعملها، إذا أريد لها أن تؤدي دورها بفعالية كمؤسسة في خدمة المجتمع البشري. وقد حان الوقت، كما قال فيلسوف العلم توماس كون، لإحداث نقلة نوعية.

وأود أن أعيد تأكيد دعم بلدي والتزامه تجاه مبادرة الأمين العام لإجراء إصلاح شامل، يتميز بكونه يستند إلى عملية مفتوحة وجامعة تأخذ في الاعتبار الركائز المؤسسية الرئيسية الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة: السلام والأمن والتنمية والهيكل الإداري. تركز مبادرة الإصلاح على إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، الأمر الذي سيساعد على جعل المؤسسة تتسم أكثر بالطابع العملي والفعال.

إن الصلة بين السلام والأمن والتنمية راسخة. فمن دون السلام والأمن الدوليين، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة، ولا تنمية من أي نوع ولا بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. ولذلك يجب أن يكون لهيكل الأمم المتحدة الجديد للسلام والأمن علاقة جوهرية بركيزة التنمية الأوسع نطاقاً، التي تشمل احترام وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز العمل الإنساني. وينبغي للإصلاحات الجارية أن تعيد تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتتكيف مع المتطلبات الجديدة المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في نهاية المطاف، والدفع بحدود الفقر الموضوعي وعدم المساواة المحلية والعالمية إلى الوراء.

وما زالت الجهود مستمرة لتعبئة الدول للتوقيع على هذا التعهد الرسمي، بهدف إنشاء هذه السوق.

وفيما يتعلق بمسألة السلم والأمن الدوليين، فإن أولويتنا اليوم هي تعزيز التعاون الدولي في عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب. وعلينا أن نضاعف جهودنا لإنهاء النزاعات، خاصة في أفريقيا وفي أجزاء عديدة أخرى من العالم. وهذه فرصة للإشادة والاعتراف بالقيمة الحقيقية للدور الريادي الذي ما فتئت الأمم المتحدة تضطلع به في العالم من خلال بعثاتها المختلفة لحفظ السلام، ومعظمها، للأسف، معني بالقارة الأفريقية.

ومن دواعي سروري أن أرحب بإقرار اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين أطراف الأزمة في جنوب السودان وأن ندعو إلى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها للتوصل إلى حل سياسي ونهائي للصراع الدائر في ذلك البلد. وكعضو في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، نعتقد أن زيادة التعاون بين هياكل الأمم المتحدة لحفظ السلام والآليات التنفيذية للاتحاد الأفريقي والمناطق دون الإقليمية باتت ضرورة ملحة.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي أثناء الاستعراض الذي يجري مرة كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب يذكرنا بتلك الحتمية (القرار ٧٢/٢٨٤). وفي هذا الإطار، ترحب حكومة توغو بانعقاد أول مؤتمر قمة مشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، في لومي في ٣٠ تموز/يوليه، خلال ولاية توغو كرئيس مؤقت للجمعية لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا الاجتماع، الأول من نوعه في القارة، والمنظم بمبادرة من المنطقتين دون الإقليميتين، أتاح إنشاء إطار لتبادل الآراء بشأن الظروف الوقائية والعملية لحفظ وصون السلام الدائم في الفضاء المشترك للجماعتين.

راحة البال، يوميا أعمالا وحشية تتغذى على التطرف العنيف والجهل والتعصب الدينيين والتعصب الأيديولوجي.

ويستمر الفقر في أفريقيا، ويسعى السكان الأفارقة إلى تحقيق رفاههم. وآثار تغير المناخ رهيب، والهجرة تقضي على جزء كبير من الشباب الأفريقي، وتعرضهم للخطر. إن التحديات الراهنة المتعلقة بمسألة الهجرة الصعبة والمآسي الإنسانية التي تحدثها تناشد ضميرنا وشعورنا بالمسؤولية الجماعية وتدعو إلى استجابات ملائمة ومستدامة. وتحض حكومة توغو، في ذلك الصدد، جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية للنهج التشاركي ولمنطق التوافق في الآراء في عملية التفاوض الجارية والعمل بعزم من أجل اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في مؤتمر مراكش في ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

من المؤكد أن الجمعية العامة ستتفق معي على أن ظهور مجتمعات مستدامة يسودها السلام والإنصاف لا يمكن أن يصبح واقعا ملموسا ما لم تعط الأولوية لآليات شراكة فعالة ومبتكرة وذات منفعة متبادلة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد بقدر أكبر، من أجل الاضطلاع بدورها التنسيقي الكامل، على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات السلام والأمن الدوليين والتنمية.

وفي حالة أفريقيا، حيث المشاكل الإنمائية حادة، أصبحت الحكومات تدرك الحاجة إلى تسريع عملية التكامل الإقليمي من أجل حشد الجهود الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر، على النحو الموصى به في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. وهناك عدة مبادرات جارية حاليا لزيادة تعزيز ذلك التكامل. وترحب توغو، في هذا الصدد، بتعيين رئيسها، فخامة السيد فور إيسوزيمنا غناسينغي، من قبل أقرانه، للإشراف على مشروع إنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، الذي يشكل أداة هامة للتكامل الاقتصادي في القارة.

الدستوري والمؤسسي بغية توطيد المكتسبات الديمقراطية وكفالة الحقوق والحريات للجميع. ومن هذا المنظور، شرعت الحكومة في بذل الجهود لإيجاد حل نهائي ودائم لحالات سوء الفهم السياسي التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، عن طريق مواصلة تقرب الطبقة السياسية والمجتمع المدني لتبادل الآراء بشأن التحديات والأهداف المشتركة للسلام والتقدم الاجتماعي والإنساني.

وبروح التضامن الإقليمي، تساعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توغو للتغلب على صعوباتها السياسية. وقد ساعدت هذه المنظمة الإقليمية النبيلة، بتيسير من غانا وغينيا، الطبقة السياسية التوغولية للاتفاق على التكوين المشترك للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بهدف عقد الانتخابات التشريعية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قال الراحل كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، الذي وافته المنية في الشهر الماضي، والذي نعرب عن امتناننا وتقديرنا عن جدارة لالتزامه الرائع بخدمة السلام في العالم: "إن الطريق الوحيد الذي يوفر أي أمل في مستقبل أفضل للبشرية كلها هو طريق التعاون والشراكة" (A/56/PV.7، الصفحة ٣). معا سنتمكن من بناء العالم الذي نريد أن نتركه للأجيال القادمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في ممارسة حقه في الرد، يود وفدي أن يرد على البيان الذي أدلى به اليوم ممثل النظام الإسرائيلي.

ولكي تؤكد الأمم المتحدة ريادتها والقيام بدورها بصورة فعالة وبالكامل كضامن للسلام والاستقرار الدوليين، لا بد من مواصلة عملية إصلاح مجلس الأمن وإنجازها. ولن يكتمل إصلاح المنظمة إلا إذا شمل إصلاح مجلس الأمن أيضا. ويستند النهج الجديد إلى رؤية مشتركة للمسؤوليات، ويوصي بأن تكون الحلول لمشاكل السلام والأمن الدوليين من حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، سيسهم مجلس الأمن الموسع، من أجل التمثيل العادل ومشاركة جميع مناطق العالم، في جعل المجلس أكثر فعالية في أداء مهمته الهامة. ولئن كان بلدي يرحب بالمشاورات التي عقدت خلال هذا العام، الأمر الذي مكن الدول الأعضاء والمجموعات من تقديم اقتراحات وإثراء المناقشات، ثمة ما يدعو إلى التساؤل عن نتيجة عملية التفاوض، التي تعثرت بوضوح طوال ٢٨ سنة.

وعلى المستوى الوطني، يشكل عمل توغو جزءا من الالتزام المشترك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والهدف الرئيسي للحكومة هو جعل توغو بلدا متوسط الدخل مستقرا اقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا ومنفتحا على مطالب العالم. وبرنامج التنمية الوطنية المعتمد مؤخرا، والذي يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٢٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، يهدف إلى تحويل الاقتصاد الوطني هيكليا لتحقيق النمو المستدام والشامل والمرن. وتوغو تعمل على تحسين نوعية حياة مواطنيها والإسهام، إلى جانب الأمم المتحدة، في الحد من جيوب انعدام الأمن في عالمنا المتغير. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني لشركاء التنمية الذين عادوا بالفعل إلى دعم بلدي في هذه المهمة الطموحة والمرهقة.

والتنمية المستدامة تنهض أيضا بتنمية حقوق الإنسان. وإرساء مجتمع عادل وحر يتوقف على بناء عالم سلمي وآمن. وفي هذا الصدد، فإن توغو ترضي قداما بعزم في عملية الإصلاح

مزاعم مماثلة استخدمها النازيون قبل جرّهم العالم إلى هاوية الدمار. وليست تلك الديمقراطية العنصرية والاستعمالية التي تسلب الفلسطينيين، أصحاب فلسطين الحقيقيين، حلمهم في تقرير المصير، سوى مسخ واستهزاء بالديمقراطية، بل إنها طغيان العنصرين في واقع الأمر.

والحقيقة أن إسرائيل هي عدو الديمقراطية في الشرق الأوسط. فهي تبغض الديمقراطية أساسا. ولئن كان للديمقراطية أن تسود، فلن يكون هناك مكان لإسرائيل في الشرق الأوسط. فالنظام الإسرائيلي يرفض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها بممارساته وسياساته، ويواصل تحدى جميع قرارات الأمم المتحدة تقريبا، ويسيء استخدام الجمعية لتضليل الآخرين. فعلى سبيل المثال، ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا: كم عدد قرارات مجلس الأمن التي انتهكتها إسرائيل؟ والإجابة أنها انتهكت ٣٠٠ قرار تناولت مواضيع تتراوح من أسلحة الدمار الشامل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي المسائل الإسرائيلية - الفلسطينية وحدها انتهكت إسرائيل ٢٢٥ قرارا صادرا عن مجلس الأمن. وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي دعا إلى وضع حد لبناء المستوطنات الإسرائيلية. وفي جلسة المجلس المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر حتّ جميع أعضائه تقريبا - باستثناء الولايات المتحدة بطبيعة الحال، بوصفها راعي إسرائيل الأكبر - إسرائيل على الامتناع عن أي من الانتهاكات التي حددها القرار (انظر S/PV.8358). وتعدّ إسرائيل صاحبة الرقم القياسي في انتهاك قرارات مجلس الأمن بالمقارنة بأي بلد آخر، الأمر الذي يجعلها رمزا للدولة الخارجة على القانون على نطاق العالم بأسره. ولكي يتسنى لها ذلك، فهي تعتمد أساسا على الولايات المتحدة التي استخدمت حق النقض في ما مجموعه ٤٤ مرة لحماية إسرائيل من مشاريع قرارات مجلس الأمن المعارضة لممارساتها.

إن النظام الإسرائيلي له تاريخ طويل في انتهاج سياسات انتهازية بهدف تضليل الآخرين. والقصد من هذا السلوك، الذي ينطوي على الإسقاط النفسي، هو صرف الأنظار عن الإجراءات الوحشية واللاإنسانية التي يتخذها النظام ضد الفلسطينيين والدول العربية الأخرى. وقد بذرت هذه الأعمال بذور عدم الاستقرار والغضب في المنطقة، وتسببت في العديد من الأزمات وأحدثت الكثير من المعاناة. ولا يزال النظام الإسرائيلي هو المخرب الرئيسي للسلام والاستقرار في المنطقة المضطربة، أي الشرق الأوسط.

ولا يغفل البهلوان الإسرائيلي أبدا عن أي فرصة لإطلاق الاتهامات بحق إيران على وجه الخصوص. وتؤكد المغالطات الواردة في بيانه نزعته المريضة وفطرته على الأكاذيب الفادحة وتشويه الحقيقة. فهو يريد صرف الانتباه عن القسوة والوحشية المتأصلين في نظامه ضد الفلسطينيين، ويريد التستر أيضا على قتل العزّل من النساء والأطفال الأبرياء. ويريد إخفاء حقيقة أخذ الملايين من الفلسطينيين رهائن لدى إسرائيل على مدى عقود من الزمن، ويريد إخفاء وجه إسرائيل بوصفها آخر نظام للفصل العنصري في العالم، كما يريد إخفاء حقيقة أن نظامه هو الوحيد في العالم الذي يمارس العنصرية صراحة، بل سن لها قانونا مؤجرا.

وقد تجرأت إسرائيل، رئيس حراس غزة - بوصفها أكبر سجن مفتوح في العالم - على الوقوف هنا مرة أخرى للإدلاء ببيانات تغصّ بالأكاذيب الدنيئة. ومهما كانت الافتراءات والأكاذيب والتلفيق التي يتفوه بها، فلن يمكنها إخفاء الطابع الإجرامي لإسرائيل. فذلك نظام قهري وغير ديمقراطي بقيادة زعيم فاسد يدعي أنه تقدمي وديمقراطي.

وهناك أوجه تشابه كثيرة بين الأوهام العرقية الدينية لرئيس الوزراء الإسرائيلي وأوهام الجماعات المتطرفة، ولا سيما تنظيم داعش. وتردد مزاعم إسرائيل العنصرية بأنها ديمقراطية أصداء

وبعرضه بعض الصور من تطبيق محرك غوغل لعرض صور الشوارع اليوم، ادعى البهلوان الإسرائيلي اكتشاف مرافق نووية جديدة في إيران. وليس هذا سوى تلفيق آخر لا يثير دهشة أحد ما دام الكذب يسري في حمضه النووي. وينبغي له بدلا من هذه التلفيقات، أن يمتنع عن تهديد إيران بالإبادة النووية، كما فعل مؤخرا. ويشكل مثل هذا البيان التحريضي ضد دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن النظام الإسرائيلي قد هاجم مرفقين من المرافق النووية السلمية في منطقتنا في الماضي، فيجب على مجلس الأمن أن يدين بشدة تهديدات ذلك النظام باستخدام الأسلحة النووية ضد إيران.

ويجب أيضا إرغام إسرائيل على التخلي عن أسلحتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تأخير أو شروط مسبقة، فضلا عن إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب على هذا النظام الامتناع عن تصرفاته المزعزعة للاستقرار، وعن تحريضاته المتكررة الموجهة ضد بلدان المنطقة، علاوة على وقف انتهاكاته المنتظمة للأجواء اللبنانية والسورية. ويجب عليه أيضا الامتناع عن توجيه الضربات الجوية إلى مختلف الأهداف في سورية. وتقدم تلك الغارات الجوية دعما جويا فعالا للجماعات الإرهابية.

ولنكن واضحين تماما: فنحن نراقب السلوك الإجرامي لإسرائيل أينما وحيثما كانت. وقد مضى الوقت الذي توجه فيه إسرائيل الضربات إلى جيرانها في إفلات من العقاب.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/١٠